

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



ISSN 2410-3926

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc-magazines.com - politic@jilrc-magazines.com



العام الثالث – العدد 8 : يناير / كانون ثاني 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة: د. سرور طالبي المل

رئيسة التحرير: د. هادية يحياوي



ISSN 2410-3926

التعريف:

أسرة التحرير:

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديمان - تركيا-

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت- العراق

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. عادل زقاع - باتنة الجزائر-

د. روعة الصالحي جامعة - المنارتونس

د. زويير خوجا جامعة الحسن الأول المغرب.

د. فيصل محبوب من جامعة المنارتونس.

د. ليندة أونيسي-جامعة خنشلة- الجزائر

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين و المهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل -العراق-

تعد هذه الدورية العلمية تكريسا لحرص المركز على تشجيع الأبحاث و المجهود العلمي ، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دوليا في الدوريات المحكمة، و التي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد و الموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وأن لا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، و أن لا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر و ملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث و آخر بإحدى اللغات : العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من و إلى : العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 24 ساعة من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي و اتخاذ القرار في غضون 20 يوم من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة : باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12 .
- يرفق الباحث الباحث بالمادة بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمشن معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التمهيش:

١. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب و اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
 ٢. النصوص التشريعية : البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
 ٣. المجلات و الدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب و اسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
 ٤. الرسائل الجامعية: لقب و اسم الطالب، عنوان المذكرة ، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
 ٥. التقارير الرسمية : جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير ، صفحة الاقتباس.
 ٦. المراجع الإلكترونية:
- يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jilrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- 9 • الإفتاحية
- 11 • إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج في قضايا العلاقات الدولية، د. عيسى احمد الشلبي، أستاذ مساعد في جامعة الحسين بن طلال- قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية- معان- الأردن
- 33 • الاستعصاء الديمقراطي وعوائق التحول السياسي في الوطن العربي، يوسف بعيطيش -جامعة الجلفة- الجزائر.
- 49 • تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي: عسكرة المجتمع و نشوء الميليشيات، د. عبد العالي حور، مركز التوجيه و التخطيط التربوي -المغرب
- 75 • رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية، تماريط إيمان المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
- 87 • مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية في ميدان الطاقة أنابيب الغاز استراتيجيات للتعاون، أم مشاريع لتكريس التبعية، د. العربي العربي باحث في العلاقات الدولية-جامعة مستغانم.
- 111 • التنمية في الجزائر بين المتطلبات الاقتصادية والسياسية، أسفيان طبوش جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- 125 • اليمن : قضية الجنوب وحراكه السلمي، د. فضل عبد الله الربيعي، استاذ علم الاجتماع - المشارك. اليمن.
- 143 • الحكامة الجيدة ودورها في تفعيل المواطنة الصالحة: نظرة معيارية وظيفية، د. يوسف أزروال/ ليلي لعجال جامعة تبسة

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

الإفتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

بحمد الله و بعونه تستمر مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية في المساهمة في بناء مخزون من معارف رصينة ضمن مجال تخصصها تحت شعار التميز و النوعية، إذ نحرض كفريق عمل دائما على تقديم الأفضل والأحسن بانتهاج الدقة الموضوعية و الأمانة العلمية و الشفافية حتى نمكن القارئ من أجود المواد التي عكف محكموا المجلة على الاعتناء بها بفائق التدقيق و العلمية.

اشتمل هذا العدد على جملة من المقالات الهامة و المحكمة المختلفة المشارب و المناهل الفكرية و التي تنصب على قضايا عالمتنا العربي لاسيما في ظل ما يشهده من تحولات عميقة، نأمل أن تساهم مجلتنا كفضاء بحثي أكاديمي في إضاءة مساره لينتقل إلى الأفضل ليحصل أمانه و استقراره و ازدهاره في كافة المجالات.

ومن المواضيع المدرجة نجد ما تعرض لتأثير العامل الأمني السياسي على الاقتصاد في العراق و هي معضلة نرى أن مضمونها ينسحب على كل بؤر التوتر في المنطقة العربية و كذا عوائق التحول الديمقراطي في عالمتنا العربي مع مواضيع أخرى اهتمت بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للجزائر و متطلبات التنمية الاقتصادية بها و آخرها يتحدث عن موضوع في غاية الأهمية و هو الحكامة التي أصبحت من المفاهيم الرئيسية الموجهة لكافة السياسات التنموية في الدول .

بعد تمنياتنا للقارئ بالاستفادة القصوى من هذا العدد نأمل أننا ماضون في الاتجاه الصواب و أن مجلتنا على عهد العطاء و النوعية باقية.

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيايوي

إشكاليات العلاقة بين الداخل والخارج في قضايا العلاقات الدولية

د. عيسى احمد الشلبي، أستاذ مساعد في جامعة الحسين بن طلال- قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية
معان-الأردن

الملخص:

تُعد إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في العلاقات الدولية قديمة، ولكن ازدادت وضوحاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد جددت الثقافات عبر التاريخ حقلاً تفاعلياً خصباً مؤثر ومتبادل فيما بينهما تحددت على أسس فاعلة لهيمنة الدول الكبرى وخضوع الدول النامية بدرجات متفاوتة، وكان من أهم ما أبرزته إشكالية الدراسة هو مدى الأثر المترتب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر على تغير الثقافة السياسية للعلاقات الدولية في الداخل والخارج بين الدول وبخاصة المنطقة العربية، وكان من أهم فرضيات بلورة الإستراتيجيات الفعالة للحد من السيطرة الغربية على الشأن الداخلي العربي، واعتبار أحداث الحادي عشر من سبتمبر من أهم المراحل التي شكلت خارطة المنطقة العربية، وأثر الخطاب السائد في تفاقم الأزمة الدولية بين الداخل والخارج في العلاقات الدولية للدول العربية، ومن أهم ما هدفت إليه الدراسة إبراز أهم النظريات في العلاقات الدولية ودورها في حل تلك الإشكالية، وأيضاً إبراز أهم الإشكاليات البارزة في العلاقات الدولية ومن بينها الخطاب الغربي المتسم بالعنصرية، وفي المقابل إبراز الخطاب الخاص بالأنظمة العربية المتسم بالتكرار وعدم التجديد عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر مع الإشارة إلى حتمية التغيير تجاه تلك العلاقات، وقد تضمنت الدراسة عرض لمفهوم الدولة ومفهوم نظريات إشكالية الممارسة السياسية في الخارج والداخل والتغيرات السياسية الأمريكية من خلال اختلاف السياسة الثقافية في الداخل والخارج لكل دولة، كما عرضت الدراسة المواجهة للسياسة الخارجية من قبل الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: (العلاقات الدولية، الدول العربية، أحداث الحادي عشر من سبتمبر).

Abstract:

The problematic relationship between inside and outside in an old international relations, but grew clearer after the events of September atheist, has found cultures throughout history, fields interactive fertile influential and mutually between them determined on the effective basis for the dominance of the major powers and the subordination of developing countries, to varying degrees, and it was the most important thing It highlighted the problem of the study is the extent of the impact effect following the events of September atheist to change the political culture of international relations at home and abroad between countries, especially the Arab region, and it was the most important hypotheses develop effective strategies to curb

Western control over the internal affairs of the Arab, and to consider the events of September atheist of the most important stages that formed the map of the Arab region, and the impact of the prevailing discourse in the worsening of the international crisis between home and abroad in international relations for the Arab States, and the most important aims of the study highlight the most important theories in international relations and its role in solving that problem, and also to highlight the most important problems outstanding in relations International, including the Western discourse characterized by racism, in contrast to highlight your systems Arab characterized by repetitive and non-renewal letter following the events of September atheist with reference to the inevitability of change towards those relationships, the study included the presentation of the concept of the state and the concept of theories problematic political practice at home and abroad and political changes America through different cultural policy at home and abroad each State, as the confrontation study foreign policy offered by Arab countries.

Key words: (the events of September atheist· Arab countries relatio International)

مقدمة:

إن خريطة قضايا العلاقات الدولية هي خريطة شديدة التشعب والتعقيد والتداخل، واختيار قضايا معينة لدراستها دون قضايا أخرى يعكس ولا بد أولويات وأهداف ومرجعيات فكرية ونظرية، واعتبارات أكاديمية وعملية، وعلى الرغم من أن هذا المخطط يسعى لصياغة تصور به قدر من الاستمرارية حول هذه الأولويات والأهداف والمرجعيات والاعتبارات، إلا أنه ينطلق من وعي كامل بأن قضايا العلاقات الدولية تتغير وتتنوع وأن ذات القضية تأخذ صوراً وأشكالاً وأحياناً مضامين مختلفة، وأن التحولات والتغيرات في العلاقات الدولية لا تأتي دائماً بما هو مألوف ومتوقع. من هنا ظل المبدأ الحاكم لهذا المخطط هو مبدأ طرح قضايا وليس طرح مشكلات، حتى يظل به من المرونة ما يمكنه من استيعاب مشكلات جديدة تطرأ على واقع دولي سريع التغير واستيعاب مشكلات متنوعة من واقع دولي شديد التعقيد والتركيب.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى الأثر الذي أحدثته تغير الثقافة السياسية للعلاقات الدولية في الداخل والخارج بين الدول وخاصة المنطقة العربية، وهل أحدثت العولمة تقارباً حقيقياً في إحداث الاندماج بين الدول في العلاقات الدولية، كما تكمن مشكلة الدراسة في أنه لن يكون للمجتمعات الضعيفة أي دور أو مستقبل فعلي إلا إذا أدرك حاملوها طبيعة هذا النمط الجديد من السيطرة الثقافية السياسية وألياتها دور فاعل على مستوى العلاقة الدولية، وأن السيطرة الاقتصادية والعسكرية والسياسية الدولية هي العامل الحاسم في السيطرة على الدول النامية، وتحاول هذه الدراسة الإجابة على عدد من الأسئلة لما نتج عن خطابات الخصوصية في مواجهة السياسة الخارجية والداخلية في الدول العربية ومدى تأثير في حل إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في قضايا العلاقات الدولية.

اتساقاً مع إشكالية الدراسة تأتي تساؤلات بحثية، من أهمها:

١- هل من الممكن بلورة إستراتيجيات فعالة للحد من السيطرة الثقافية أو الالتفاف عليها بطريقة تسمح لثقافة البلدان الأضعف الاستمرار والمشاركة في الإبداعات الحضارية؟

- ٢- هل يمكن اعتبار أحداث الحادي عشر من سبتمبر من المراحل التي تشكل خارطة جديدة لقضايا العلاقات الدولية وبخاصة في الدول العربية؟
- ٣- هل أدت أساليب النظم الحاكمة في الدول العربية بتعاطفها الخطاب السائد إلى تدهور العلاقات الدولية مع الخارج؟
- ٤- ما مدى ردة الفعل الأمريكية على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وهل أدى ذلك إلى قيام تحالفات خارجية ضدها؟
- ٥- هل من الممكن لثقافة العولمة والثقافة المحلية أن تغير في العلاقات الدولية الخارجية؟

فروض الدراسة:

تقوم الفرضية الأساسية لهذه الدراسة على اعتبار أن تأثير الخارج ليس إيجابياً على الدوام، فقد يكون سلبياً ومدمراً. المهم أنه موجود، ولا يمكن إنكاره، أو التعامل على أساس أنه غير موجود، أما المعيار القيمي الذي يحدد إيجابية أو سلبية أي فعل بشري، خارجي أو داخلي، وأنه من الممكن بلورة إستراتيجيات فعالة للحد من السيطرة الثقافية أو الالتفاف عليها بطريقة تسمح لثقافة البلدان الأضعف الاستمرار والمشاركة في الإبداعات الحضارية، كما هو الحال بالنسبة للثقافات الأوروبية في مواجهة الثقافة الأمريكية. وأن مستوى التحليل التاريخي للإشكالية يتطلب الكثير من التفتح الذهني والتحلي بالموضوعية، فقراءة التاريخ تتطلب تحييد العواطف والمشاعر، وتحييد الأيديولوجيات والمواقف السياسية والمبادئ.

ويعتمد البحث على فرضيات فرعية أخرى، منها:

- ١- بلورة الإستراتيجيات الفعالة للحد من السيطرة الغربية على الشأن الداخلي العربي.
- ٢- اعتبار أحداث الحادي عشر من سبتمبر من المراحل التي شكلت خارطة الدول العربية الجديد وعملت على تفاقم قضاياها في الداخل والخارج في العلاقات الدولية.
- ٦- الخطاب السائد هو أساس في تفاقم الأزمة الدولية بين الداخل والخارج في العلاقات الدولية للدول العربية.
- ٣- الثقافة المحلية والعولمة أدت إلى زيادة تفاقم الإشكاليات في العلاقات الدولية في الخارج والداخل بين الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تمثل أحد موضوعات الهامة في تغيير شكل العلاقات الدولية كون الدولة العربية المعاصرة تواجه خطرين أساسيين في ظل المتغيرات الدولية، وهما خطر الحروب الأهلية وخطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية، في حين أن الحديث عن مستقبل الدولة العربية لا يمكن فصله عن البحث في النظام الدولي وأنساقه الحاكمة وطبيعة المصالح المتصارعة.

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتأتي من خلال إلقاء الضوء على بعض الدول التي قامت بتطبيق تلك التغييرات سواء من الناحية العسكرية أو الاقتصادية في تغيير تلك العلاقة تجاه قضايا وإشكاليات العلاقات الدولية تجاه الخارج وحلها بالدخل.

وتتلخص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ١ - ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بالرغم من أهميته.
 - ٢ - أن إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ليست حديثة العهد بل ازدادت بعد أحداث ١١ سبتمبر.
 - ٣ - أنه مهما اختلفت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية لا يمكنها الدمج بين شئون الدول في الداخل والخارج.
 - ٤ - أنه بالرغم من وجود العوامة لم تقف الإشكالية في قضايا العلاقات الدولية بين الداخل والخارج بل ساعدت على تفاقم الأزمة.
 - ٥ - ساعدت ثورات الربيع العربي في المنطقة على تفاقم الأزمة في العلاقات الدولية في الداخل والخارج.
- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق عدة أمور تمثل الهدف الرئيسي للدراسة من أهمها:

- ١ - إبراز النظريات الكبرى في العلاقات الدولية ودورها في حل إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج.
- ٢ - محاولة التعرف على الإشكاليات البارزة في العلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر.
- ٣ - إبراز الخطاب الغربي بعد ١١ سبتمبر الذي اتسم بالعنصرية على كافة المستويات سواء الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي.
- ٤ - إبراز الخطاب الخاص بالأنظمة العربية الذي يتسم بالتكرار وعدم التجديد.
- ٥ - الإشارة إلى حتمية التغيير في شكل العلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر باعتبارها من مراحل تشكيل اتجاهات العلاقات الدولية.
- ٦ - تفعيل الدور السياسي للأنظمة السياسية في الدول العربية وتخليهم عن الخطابات السائدة لحل إشكالية العلاقات الدولية بين الداخل والخارج.

النطاق الزمني للدراسة:

لقد اختير النطاق الزمني للدراسة بناء على التغيرات في شكل العلاقات الدولية في الخارج والداخل بدءاً من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م مروراً بثورات الربيع العربي ٢٠١١، أما النطاق المكاني أو الحدودي فقد اختيرت الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة العربية كحالة دراسية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. فالمنهج الوصفي اعتمد عليه الباحث لوصف إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في قضايا العلاقات الدولية بالمنطقة العربية، والأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر. أما المنهج التحليلي فاعتمد عليه الباحث لتحليل الدول العربية المختارة للدراسة لبلورة قضايا الإشكالية في العلاقات الدولية للدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر.

الدراسات السابقة:

- علاء عبد الحفيظ محمداً (٢٠١٠): دراسة بعنوان: "مستقبل الدول الوطنية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج". وقد تضمن موضوع الدراسة إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، وسياسة التغيير التي اتخذتها السياسة الأمريكية. وعرض لإشكالية العلاقة في الوطن العربي خلال الأعوام الأربع الماضية، وبالتالي طرحت الدراسة أثر ثورات

الربيع العربي في تفاقم الأزمة السياسية في الداخل والخارج في العلاقات الدولية، كما تضمنت الدراسة عرض النظرية الواقعية، والليبرالية والماركسية كتحليل وربط للنظريات بالواقع الدولي والقضايا والإشكالية المثارة على أرض الواقع، كما قامت الدراسة بعرض لتفاقم الإشكالية في العلاقات الدولية في ظل ازدهار العولمة ومدى تأثيرها على العلاقات الدولية في الوطن العربي.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

- ١- أن النظام الإقليمي العربي يمتلك كل مقومات تكامله المادية والثقافية التي لا تتوافر لغيره من النظم الإقليمية.
- ٢- إن الوطن العربي بحاجة إلى آليات جادة تضمن تفعيل التكامل العربي تكامل فعلي وجاد على أرض الواقع.
- ٣- نجاح التأثيرات الخارجية في التفاعلات الإقليمية ومخرجاتها، وللخروج من تلك الأزمة يجب بذل جهود على المستوى الداخلي للقطر العربي.
- ٤- أن كل ما يحدث من تفاقم إشكالية العلاقات الدولية بين الخارج والداخل لا يؤدي إلى تفكيك الشرق الأوسط لأن هناك رابطة القومية العربية التي مهما جرت عليها السنوات فهي ظاهرة بالفعل في الأمور الخطرة للدول العربية ولذلك أمثلة عدة في الشأن المصري السعودي.

-السعيد لوصيف (٢٠١٠): دراسة بعنوان: "واقع ومستقبل الدول الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة". وقد تضمن موضوع الدراسة عرض لمظاهر التغيير في بنية العلاقات الدولية الجيوستراتيجية، وأهم التحولات والتحديات الدولية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما قامت الدراسة بعرض مقاربات للمنظور الواقعي والليبرالي التعددي، كما أبرز البحث أهم ما جاء في مشهد العولمة وارتباطها بإشكالية العلاقات الدولية، مع تشخيص واقع الدول الوطنية ضمن ديناميات الوضع العالمي

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

- ١- بناء قناعات أصيلة أكثر اتصالاً بالأبعاد العالمية للتشارك في مختلف التفاعلات الحاصلة ضمن هيكل السياسة العالمية، في أي شكل من أشكال التعاون أو التضامن أو الحرب أو السلم.
- ٢- ضرورة تأسيس جملة قناعات جادة حول مسألة وجود فواعل و لاعبين جدد في السياسة الدولية ذوو نوايا غير محددة وغير مفهومة، في الغالب هم أعداء هلاميين، ينبغي احترام توجهاتهم وأجنداتهم.
- ٣- ضرورة تأسيس جملة استراتيجيات مرنة وطويلة الأجل، تتخذ فعلياً كأجندات عمل مؤسسة، تدفع نحو تبني مجموعة توقيعات انخراط ضمن تكتلات كبرى أكبر من الحكومات والدول.
- ٤- تعقد العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة أحد نتائج تنامي أدوار جديدة لفواعل جدد مثل الحركات الاجتماعية العابرة أو المتخطية للقوميات، والتي تنخرط ضمن آليات العولمة التحتية، فقد تعالت النداءات بميلاد مجموعة أنظمة حكم ذات بعد عالمي نظام حكم ما دون الدول وضمنه ترد الحركات الاجتماعية والتيارات من المجتمع المدني، إضافة إلى نظام حكم عالمي ما فوق الدول تمثل في أدوار الفواعل واللاعبين الجدد الأقوى في بعض الأحيان من الدول والحكومات، وهو ما شكل بدوره مصادر لتهديدات جديدة فرضت على حد ما ضرورات استعدادية مقروضة بغرض إحداث التوازنات داخلياً وخارجياً.

-عبد الفتاح ولد حجاج (٢٠١٠): دراسة بعنوان: "العلاقات الدولية والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي". وقد تضمن موضوع الدراسة عرض لنشأة وتاريخ العلاقات الدولية في العصور القديم والحديثة، كما أوضحت الدراسة المفاهيم

العامّة والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها، كما بينت الدراسة ماهية العلاقات الدولية والقطبية، وعلاقتها بالنظام العالمي في عدم القطبية، كما أوضحت الدراسة ماهية الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي وعلاقته بالدولة من حيث نشأة الدولة وأركانها، وأشكالها بشرح مستفيض متمثلة في أجهزة الدولة المركزية والدولية مرتبطة بالمنظمات الدولية والإقليمية والقارية منتهية بالمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

١- أن العلاقات الدولية هي ظاهرة تاريخية، إذ لا يمكننا أن ننكر الدور الكبير الذي لعبته العلاقات الدولية في الحضارات القديمة، فالعلاقات الدولية هي اليوم نتيجة لتراكمات تاريخية ساهمت فيها كل الحضارات البشرية عبر التاريخ.

٢- أن العلاقات الدولية قد تأثرت بالأحداث التاريخية التي عرفها العالم أبرزها الحربين العالميتين، وظاهرة القطبية.

٣- أن حقل العلاقات الدولية هو حقل كبير وغني بالتفاعلات والتقلبات كما أنه يتميز بحركية مستمرة.

مفهوم العلاقات الدولية:

تُعرف العلاقات بأنها جمع علاقة من الفعل الماضي علق يعلق علوقاً، والعلوق هو تدلي شيء من شيء أعلا منه، تقول: علقت الشيء إذا جعلته يتدلى من شيء هو أعلى منه، وكل شيء التزم شيئاً فقد علق به، وعلى ذلك فالعلاقات هي صلات تتصل الأشياء بها بعضها مع بعض. أما تعريف الدولية فهي مؤنث دولي، والدولي نسبة إلى الدولة، والدولي من الفعل دول، ومصدره دولة بالضم، والفعل دول له معنيان: المعنى الأول: التحول من مكان لمكان آخر تقول: (أندال القوم) إذا تحولوا من مكان إلى مكان آخر، (وتداول القوم الشيء)، إذا انتقل بين أيديهم. أما المعنى الثاني: الضعف والاسترخاء تقول: (دال الثوب) إذا بلي من طول الزمن وشدة الاستعمال، والدولة بفتح الدال تطلق على المعركة، أو على من تكون له الغلبة فيها، الدولة في الحرب دولة فلان، أي الغلبة في الحرب له، وعلى ذلك فالدولة في اصطلاح اللغة هي القوة والسلطان والغلبة، أما الدولة في الاصطلاح القانوني هي ما تكون من مجموعة متجانسة من الأفراد تمارس نشاطها على إقليم جغرافي محدد وتخضع لتنظيم معين، فهي ما تكون من عناصر ثلاثة: الشعب والإقليم والسلطة (السعيد، ٢٠٠، ص ٢٥).

كما تُعرف العلاقة اصطلاحاً بأنها: "الروابط المختلفة في المجتمعات وبين الأفراد"، وقد ظهر استخدام كلمة دولية للمرة الأولى في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي بواسطة العالم الإنجليزي "جرمي بنتام"، وهو من أبرز مفكري العلاقات الدولية للدلالة على الروابط بين الدول. أما الدولية فقد عُرفت اصطلاحاً بوصفها حاجة حقيقية لتعريف العلاقات بين الملوك في السابق، وربما كلمة "بين الدول" أكثر دقة في تعبير الدولية، لأن مصطلح الدولة في العلوم السياسية هو المصطلح الذي ينطبق على مثل هذه التجمعات، إن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية تنطوي على الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل وإلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة لتطورها (حسن، ١٩٩٦، م، ص ٩).

وقد عرفه جون بورتون أستاذ العلوم السياسية، وهو من أكبر مفكري الصراع السياسي من خلال النظرية العامة في كتابه "العلاقات الدولية عام ١٩٧٧ م" بأنه: "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ" (حقي، ٢٠٠٦، م، ص ١).

كما عرفه هانز مورغانثيو في كتابه "المقدمة في العلاقات الدولية" بأنها: "علم يهتم بدراسة طبيعة وإدارة التأثير على العلاقات بين الأفراد والجماعات العاملة في ميدان تنافسي خاص ضمن إطار من الفوضى وتهتم بطبيعة التفاعلات بينهم وكذلك العوامل المتغيرة المؤثرة في هذه التفاعل"، وقد عرفه ماكيلاند في كتابه "ما هي العلاقات الدولية عام ١٩٧١م" بأنها: "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف المحيطة بالتفاعلات" (حسن، ١٩٩٦م، ص ١).

وقد عرفه جورج كانان في كتابه "العلاقات الدولية بين السلم والحرب" بأن: "دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الدولية، وهناك أيضاً العلاقات غير الرسمية، فالتجارة والمال تساهم في تطوير الروابط بين الدول وحركة السياحة وطلب العلم وهجرات الشعوب وتطوير العلاقات الدولية ومفهومها، وحين نتحدث عن العلاقات الدولية فالمقصود في الغالب هو العلاقات بين الدول لأنها من تصنع القرارات المؤثرة على العرب والسلم وان الحكومات لها سلطة تنظيم الأعمال والتجارة واستغلال الثروات واستخدام الأفكار السياسية وممارسة كافة الأمور التي تتعلق بالشئون الدولية، كما تعتبر العلاقات الدولية انعكاساً لعدد كبير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية" (حقي، ٢٠٠٠م، ص ١٣).

أما التعريفات العصرية للعلاقات الدولية فقد عُرِفَتْ بأنها: "مجموعة العلاقات الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية والقانونية والدبلوماسية ما بين الدول أو منظمات الدول وما بين الطبقات الأساسية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحركات الشعبية التي تؤثر وموجودة على الساحة الدولية أي مجموعة العلاقات ما بين الشعوب بالمعنى العريض لهذه الكلمة (مبروك، ٢٠٠٠م، ص ٣٥).

وقد عرف John Baylis العلاقات الدولية بأنها: "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظيم من أجل التفسير والتنبؤ" (John Baylis & Steve Smith, 2005, p. 75).

ويعرفها Charles Boasson بأنها: "دراسة التفاعلات بين أنواع معينة بين الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات" (Charles Boasson, 1972, p. 33).

أما Quincy Wright فيعرفها بأنها: "علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات سواء في العلاقات الرسمية أم غير الرسمية" (Quincy Wright, 1946, p. 45).

ويعرفها Kenneth Waltz بأنها: "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بأنها بين المجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود لتشتمل الأنشطة التقليدية (الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب)" (Kenneth Waltz, 1979, p.47).

مفهوم النظرية:

يرى Stanley Hoffmann بلأنها: "مجموعة من الاقتراحات المترابطة ترابطاً منطقياً قدمت خصيصاً لاختصار كم هائل من المعطيات" (Stanley Hoffmann, 1960, p. 74).

وقد عرفها Chris Brown "حين نفكر بعمق وبطريقة مجردة أثناء التنظير قد نطرح بعض الأسئلة التي لا نجد لها إجابات من دون ذلك التفكير وقد تتركز تلك الأسئلة حول "لماذا تحدث الأشياء" أو حول "ما الذي يجب أن نفعله" بمعنى

الأدوات التي توصلنا إلى نتيجة معينة أو العمل المقبول أخلاقياً. نتوجه نحو النظرية إذن حين تكون الإجابة على سؤال معين، وقد تكون الإجابة واضحة لكنها في الحقيقة خاطئة إلى أن يحدث شيء يوجه انتباهنا إلى موطن الخطأ". (Chris Brown, 2001, p. 78)

كما عرفها كل Pfaltzgraff & Dougherty أن لمصطلح النظرية في العلوم الاجتماعية وخاصة في العلاقات الدولية مفهومها خاصاً ينحصر في أنه: "نظام استقرائي يؤدي إلى تقديم اقتراحات، وتقسيم تصنيفي يمكن من تنظيم المعلومات، ومجموعة مقترحات حول السلوك السياسي تنبع من الدراسات التاريخية المقارنة، وتطوير مجموعة من المواقف حول السلوك العقلاني المبني على عامل واحد مهيم مثل القوة، ومجموعة من القيم التي ترسم شكل السلوك السياسي، ومجموعة مقترحات للعمل تقدم لرجال السياسة" (James Dougherty & Robert Pfaltzgaraff, 1987, p. 64).

وقد عرفها Quincy Wright النظرية العامة في العلاقات الدولية بأنها: "تعني وحدة من المعلومات الشاملة والواضحة والمتناسكة والذاتية التصحيح، تساعد على الفهم والتنبؤ والتقييم ومراقبة علاقات الدول والتعامل مع البيئة الدولية". (Quincy Wright, 1946, p. 46).

إشكالية الممارسة السياسية في قضايا العلاقات الدولية في الداخل والخارج

مع انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت ملامح نظام دولي جديد بالتكون، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول لتتضح هذه الملامح أكثر فأكثر، ولتقوم على سيطرة شبه كلية للولايات المتحدة التي اجتمعت لديها جميع عناصر مركب القوة: "القدرات السياسية والدبلوماسية، الاقتصاد الهائل، التطور التكنولوجي والقوة العسكرية، والمساحة الواسعة، والعدد الكبير نسبياً من البشر، والتماسك الإيديولوجي"، وقد رافق هذا التحول السياسي تغير نوعي واسع في العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال، وأدى هذان العاملان: "التحول السياسي، والتطور العلمي" إلى انخفاض تدريجي في درجة سيادة جميع الدول بمستويات مختلفة، لدرجة أصبحت معها السياسة الأمريكية حاضرة داخل كل دول العالم، وتتحدد إزاءها المعسكرات والاستقطابات السياسية والاقتصادية وقد تفرغت من تلك العلاقات في الداخل والخارج مسألة المركزية داخل كل دولة من الدول، لتحكم بموضوعية جميع القوى المجتمعية، السياسية والاقتصادية، سواء اعترفت بذلك أم لا. كما تحولت هذه العلاقة إلى إشكالية ممزقة للجسد السياسي (عبد الحفيظ، ٢٠١، ص ٩).

إشكالية التغيرات السياسية الأمريكية في العلاقات الدولية:

إن السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي، ونسبياً خلال الفترة الانتقالية ما بين عامي (٢٠١٩-٢٠٠٩)، قد ارتكزت في المنطقة العربية على محورين أساسيين، الأول دعم الأنظمة الاستبدادية، والثاني تشجيع التيارات الإسلامية المتطرفة، من أجل الحفاظ على مجموعة مصالحها الواضحة، والمتمثلة في منع القومية العربية من التشكل والتكون، وقطع الطريق على المد الشيوعي في المنطقة، وتأمين النفط، والحفاظ على وجود إسرائيل وأمنها، وتعد هذه الثوابت في السياسة الأمريكية، سواء ما تعلق منها بالأهداف أو الوسائل تتعرض لتغير نسبي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، لكنها بدأت بالتبلور فيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، عندما تحول الإرهاب إلى قوة عالمية مؤثرة في حياة المجتمعات والدول، وعلى الرغم من تحول مكافحة الإرهاب إلى ذريعة أمريكية تبرز من خلالها الدول، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة الخوف الأمريكي من تلك الظاهرة (شريف، ٢٠٠، ص ٦٧)، الأمر الذي يفسر وضع مكافحته كأحد مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية من الاستبداد الذي أفرزته الولايات المتحدة في المنطقة، والذي على إثره أفرز الكثير من الغضب والكرهية للغرب وحضارته. كما تحولت السياسة

الخارجية الأمريكية إذاً، على صعيد التوجه العام، من دعم الاستبداد نحو السير في تقويض دعائمه، والهدف في الحالتين واحد هو المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة والأمن القومي الأمريكي، وفي مرحلة دعم الاستبداد ساندت الولايات المتحدة شكلين من الأنظمة العربية، أو بالأحرى شكلين من الاستبداد، الاستبداد الموالي أو المتوافق معها صراحة وعلانية، والاستبداد المعارض لها، أو الذي يتوهم أنه معارض لها أو الذي يعارض في العلن ويوافق في السر، ومن البين أنه لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية ديمقراطية، لكن يمكن القول إنها تقف مع شكل ما من الديمقراطية يتوافق مع التعددية السياسية، وهذه الأخيرة شرط للديمقراطية، لكنها لا تتماثل معها، وهي محكومة بدرجة أو بأخرى بالمانح أو المعطي وعرضة للاستغلال من قبله، لكنها من جانب آخر قابلة للتطور والاعتناء، ومحكومة بشروط ومعطيات من الداخل (شريف، ٢٠٠٠، ص ٦٧).

إن المشروع الأمريكي في المنطقة أكبر من دعم ديمقراطيتها وتحقيق التعددية. إنه أكبر مساحة وحجماً وامتداداً، لكن ينبغي الاعتراف أنه مهما كانت صدقية الخطاب الديمقراطي الأمريكي، ومهما كانت الدوافع الأمريكية، فإن لهذا الالتزام العلني أثر كبير في شق جدار الاستبداد، وفي خلق مناخات مناسبة للتحول الديمقراطي، لكن ليس هناك حتمية في حدوث ذلك، فهو رهن بنخب المنطقة وشعوبها التي قد تستطيع تحويل الديمقراطية العرجاء إلى ديمقراطية حقيقية، وأنه مهما كانت القدرات الأمريكية، سلباً أو إيجاباً فإنها تبقى محكومة بشروط الداخل، بما يعني أنها ليست كلية القدرة، من هنا نقول إن تعميم التجارب خطأ سياسي فادح، فقد تشترك التجارب في بعض العناصر، ولكنها بالضرورة لا يمكن أن تكون ذاتها في كل مرة. يضرب البعض مثلاً على السياسة الأمريكية الخرقاء في العراق، لكن هذه السياسة تعاملت، أو بالأحرى كانت مرغمة على أن تتعامل، بشكل مختلف في لبنان، وستكون مرغمة على التعامل بشكل آخر في مناطق أخرى. أيأ يكن فعل الخارج، فإنه سيبقى محكوماً بالمكونات الواقعية المختلفة من مكان لآخر (غانم، ٢٠٠٠، ص ٨).

ثانياً: الثقافة السياسية للعلاقات الدولية في الداخل والخارج:

إن عمليات التغيير والتحديث تمت في المنطقة العربية خلال نصف القرن الماضي في مستويات قشرية وسطحية بمعزل عن التعرض لأنماط ونظم الثقافة القديمة أو التقليدية التي سارت جنباً إلى جنب مع عناصر الثقافة الحديثة، وأدى هذا الوضع إلى تفرغ كل المفاهيم الحديثة. إذ حضر الشكل وغاب الجوهر في خضم تلك العلاقة التجاوزية، ولذلك ليس من الغريب بعد هذه المسيرة أن الشعب بقي القبيلة، والحزب السياسي قبيلة مصغرة، والفرد عبداً، والقانون شريعة الدين أو السلطات، بحيث ينظر التيار القومي عموماً لدعاية الولايات المتحدة بخصوص حقوق الإنسان والديمقراطية بقدر كبير من التوجس والريبة، بل وبسبب تاريخ طويل من الكيل بمكيالين وازدواجية السلوك والقرارات والسياسات غالباً ما توصف الديمقراطية ومنظومة حقوق الإنسان نفسها كأداة للهيمنة، وكجزء لا يتجزأ من مساعي القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة للسيطرة على الشعوب الأخرى وفرض أنماطها الثقافية الخاصة بوسائل القوة عليها، ويضاعف من خطر هذه الظاهرة أنها تستثمر استثماراً ماهراً من جانب الحكومات والنظم السياسية العربية والقوى الشمولية العاملة بنشاط في الساحة السياسية والثقافية العربية. ويستهدف هذا الاستثمار التلاعب بالعقول من أجل تكريس الخضوع لقيم سياسية شمولية ولنظم سياسية تسلطية، وذلك بالقول أن هذه النظم وهذه القيم تشكل الحماية الملائمة للشعوب العربية ضد محاولات اختراق سيادتها (السيء، ٢٠٠٠، ص ٥).

وبالتالي فإن التلاعب الانتهازي من جانب الولايات المتحدة بقيم حقوق الإنسان يمثل تبريراً لنوع آخر من التلاعب من جانب القوى المحلية، ونعني بذلك التلاعب المحلي بقيم السيادة وبالقيم الوطنية بهدف تمرير انتهاكات خطيرة

للحقوق. إن الدعاية المكثفة للسلطات لا تكف عن إثارة النخوة الوطنية والعاطفة القومية ضد ويهدف تبرير كل من المصادر المستمرة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وإن علاقة هذا التيار مثلاً بمنظمات حقوق الإنسان علاقة يحكمها التوجس والريبة، وهناك حكومات عربية عديدة وحركات سياسية معارضة انتحلت خطاباً وطنياً في مواجهة حقوق الإنسان على مذبح النضال ضد المحتل والعدوان الخارجي. وبشكل ما يتهم المدافعون عن حقوق الإنسان بأنهم عملاء للغرب وللولايات المتحدة، وليس أدل على ذلك من اجتماع وزراء الداخلية العرب في اجتماعهم في يناير ١٩٩٦ بتونس على اعتبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان خطراً على الأمن القومي.

أ- خطاب الخصوصية في مواجهة السياسة الخارجية:

نشأ خطاب الخصوصية مع بدء احتكاكنا بالغرب على شكل خطاب دفاعي محوره كما قلنا عقدة النقص تجاه الغرب والخوف منه، وهو ما زال حاضراً بقوة في فكر وخطاب جميع القوى والتيارات السياسية والفكرية الموجودة في الساحة، لذلك ما زالت النظرة لحقوق الإنسان والديمقراطية غير أصيلة، إذ ينظر لها بوصفها نتاجاً لثقافة الغرب وتعبيراً عن هيمنته، وهي بالتالي نقيض لثقافتنا وهويتنا، ويحمل خطاب الخصوصية ضمناً أو صراحة افتراض أن الثقافة، أي ثقافة، ساكنة وتحمل خصائص لا يطالها التغيير، وبالطبع أن الثقافات تتمايز، فهذه حقيقة مشاهدة لا جدال حولها، ولكنها أيضاً تتلاقح وتتجاوز، فالثقافات أجسام حية تنمو وتتطور وتؤثر وتتأثر، وإن خطاب الخصوصية ليس بريئاً على الدوام، فمما لا شك أن الحكومات وقطاعاً واسعاً من النخبة الثقافية والسياسية (تيار الفكر القومي التقليدي وتيار الإسلام السياسي) يرفعون شعار الخصوصية كشعار أو واجهة لإخفاء الأوضاع المتردية من جهة، ولمواجهة ثقافة الخارج بغرائز الحفاظ على الهوية والثقافة الإسلامية، وأن ذلك لا يمنع البتة من وجود خصوصيات ثقافية وفكرية واجتماعية، بما في ذلك المجتمعات الغربية، غير أن هذه الخصوصيات لا يمكن فهمها إيجابياً إلا بجانب التطورية التي تعيد تشكيل تلك الخصوصية، وإن ما يسمى بالخصوصية السورية لا يحول دون تطبيق مبادئ حقوق الإنسان والسير في طريق التحول الديمقراطي، وإنما يجب أخذها بعين الاعتبار عند محاولة ترجمة المبادئ العامة للديمقراطية واقعياً وفي لحظة زمنية محددة، ولو وقفت البشرية عند حدود الخصوصيات لما توصلت إلى مجموعة من القيم والمبادئ المشتركة بين جميع البشر، والتي تجسدت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق الشرعية الدولية (فكري، ٢٠٠٠، ص ٧٣).

ب- الخطاب المناهض للعولمة والغزو الثقافي:

لا يمكن فهم هذه المرحلة من تاريخ البشرية إلا على أنها استمرار وتعميق للمرحلة السابقة بما فيها من علاقات هيمنة، فما وصلت إليه البشرية اليوم هو نتيجة لصراعات سياسية واقتصادية على مستوى الدول والشركات المتنافسة، وهذا يعني أن ثمة إرادات ومصالح مختلفة قادت البشرية بالترافق مع الثورة العلمية التكنولوجية إلى ظاهرة العولمة، وإن الخطاب السائد في منطقتنا إزاء العولمة هو خطاب الرفض، على اعتبار أنها موازية أو معادلة للأمركة، والاعتقاد بأن هذا الرفض يقود إلى مقاومتها وصد هيمنتها، وفي الحقيقة إن احتواء العولمة على مشروع هيمنة أمريكية لا يلغي فوائد الانخراط فيها والفرص الإيجابية التي تحملها، كما أن البقاء بعيداً عن العولمة لا يعني أننا لا نخضع لقوانينها وتأثيراتها، لكنه يعني عملياً تحمل عواقبها ونتائجها السلبية من دون الاستفادة من نتائجها الإيجابية، وهذا يجعلنا نرى أن خطاب الرفض إنما يقود في الواقع إلى التشجيع على الاستقالة السياسية من العالم وتعزيز وتعميق الهيمنة بالضرورة. إن رفض العولمة اعتقاداً أن هذا الرفض سيبقي على حظوظ أكبر للاحتفاظ بمواقفنا في المجتمع الدولي هو اعتقاد واهم لأن

العكس سيحدث أي الاستبعاد المتزايد من الدورة الاقتصادية الدولية ومن التغيير العالمي والإفقار المتزايد والانهيئات الشاملة (صالح، ٢٠٠٠، ص ٢٧).

ج- ثقافة العولمة والثقافات المحلية:

ثمة مفاهيم أخرى درجت في ثقافتنا السياسية على علاقة وثيقة بمسار العولمة وبالعلاقة مع الآخر، كمسألة الغزو الثقافي وتهديد الهويات الوطنية والقومية، وطرح مفهوم حوار الحضارات وتفاعلها. في حين ما كتبه صموئيل هنتغتون عن صراع الحضارات هو ما حدث على أرض الواقع ولا زال يحدث، لأنه كتب بدلالة السياسة والتاريخ والواقع. إن أي تهديد أو إلغاء للهويات الجماعية لا ينجم بالتأكيد عن توسع دائرة التفاعل والتشارك والتناقص بين الثقافات، إنما ينجم عن غياب استراتيجيات فاعلة للمجتمعات الأقل تطوراً ولثقافات التي تحملها من أجل الاستفادة من حالة التفاعل الثقافي التي ترسيها العولمة بشكل موضوعي. وبالتالي فإن الطرح الذي لا يرى في العولمة إلا محاولة لتعميم النموذج الأمريكي في الحياة إنما يعكس مخاوف الجماعات الضعيفة أو العاجزة من المستقبل أكثر مما يساعد في الكشف عن تغيير الشروط غير المتكافئة التي يحصل فيها هذا التفاعل (أبو سمر، ٢٠٠٠، ص ٤٢).

ثالثاً: إشكالية النظم الحاكمة في تعاطيها مع الخطاب السائد للعلاقات الدولية بالداخل والخارج:

أ- المنهج والخطاب السائد سياسياً:

إن الخطأ السياسي أمر شائع، ويمكن تجاوزه في الممارسة السياسية، أما النهج السياسي الخاطئ فهو المصيبة أو المشكلة التي تولد على الدوام الأخطاء السياسية. وللأسف فإن هذا النهج هو السائد في الثقافة السياسية لمختلف التيارات والقوى السياسية، وهو المسيطر في كل مقاربة أو تناول لإشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، وأن السائد في تناول القضايا السياسية هو التعميم والمواقف العامة، والشلف، والأحكام العامة والسهلة والمطلقة، وقد تتكشف آليات النهج السائد في الممارسة السياسية لدى بناء الموقف إزاء الخارج، فهذه الآليات ثابتة لا تتغير، وكل تصرف أو سلوك يصدر عنه، لا يهدف منه إلا إلى سحقتنا والقضاء علينا، وتحويلنا هباء منثوراً، وأن هذه المواقف والآليات تفتقد إلى المرونة السياسية، ولا تعرف مصطلح التكتيك السياسي، ولا كيفية خدمة الأهداف الإستراتيجية العريضة سياسياً، مما يحول الإستراتيجية والأهداف عموماً إلى حالة بليدة غير منتجة أو مثمرة على أرض الواقع. وهذا ليس غريباً فالمنطقة العربية فقيرة بالسياسيين، أي بالمفكرين السياسيين، أولئك الذين يحللون ما يجري على أرض الواقع، ويبعدون في خلق الاستراتيجيات الملائمة، وصوغ التكتيكات المنتجة التي تحول الإستراتيجية إلى واقع معاش (مصطفى، وآخرون، ٢٠٠٠، ص ٣٤).

إن التقييم العام والأحكام الإجمالية لا يؤثران في الواقع السياسي، ويؤديان إلى بلادة سياسية وفقدان القدرة على التعامل مع الفوارق الطفيفة في سياسات الدول وبالتالي التأثير فيها، وإن أمريكا قارة مليئة بأنواع وفئات مختلفة من البشر، وبيئات سياسية متعددة، وبقوى مجتمع مدني غاية في التنوع والاهتمامات والتصورات المختلفة، ودون التعامل مع هذه الحقائق لن يكون بالإمكان تغيير سياسات الآخرين إزاءنا، وأنه دون تغيير فهمنا السياسي سيقى الخطاب السياسي، كما هو شائع، خطاباً ذاتياً، لا يقتنع به، ولا يسمع به، إلا أصحابه. ضعف المعارضة السياسية في سوريا لا يكمن فقط في محاصرة السلطة لها على مدار ثلاثة عقود، بل أيضاً في خطابها الذي لا يستطيع أن يجمع حوله حفنة من البشر في الداخل، ولا يستطيع أن يكسب المؤيدين والمتعاطفين معه في الخارج.

ب- النظم الحاكمة وتعاطيها السياسي مع الإشكالية:

أصبحت سياسات النظم العربية معروفة للعامّة والخاصة، فمن الثوابت الواضحة سعيها الدائم إلى تأجيل وصول الأزمات الداخلية إلى حدود انفجارية، والوسائل متعددة في هذه السياسة، منها اللعب بأوراق إقليمية خارجية، الأمر الذي يسمح لها من جهة بالمناورة مع الخارج وإجراء المقايضات اللازمة لكف يده عن التدخل في الشأن الداخلي، ومن جهة ثانية قطع الطريق على الداخل الذي يطلب منه تقدير وضع النظام والظروف الدقيقة الإقليمية والدولية المحيطة بالبلد، وتأجيل الاستحقاقات الداخلية. لكن الجديد هو نهاية السياسات المبنية على المقايضة مع الخارج، وحتى لو قبل هذا الأخير في لحظة من اللحظات ببعض المقايضة، فهو قبول مؤقت، فالخارج أصبحت مشاريعه أكبر من إدارة الأزمات، ولترتكز أساساً اليوم على إعادة تشكيل المنطقة وفق مصالحه، وهذا يعني في التفاصيل نهاية العهد الذي كان يتم فيه استقواء دولة بأخرى أو الإمساك بأوراق إقليمية خارج إطار حدود البلد. هذا الجديد في المحصلة جعل الأنظمة الحاكمة وجهاً لوجه مع الأزمات الداخلية التي راكمتها وغذتها بفعل سياساتها غير العقلانية على مدار عقود (مصطفى، وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٣٤).

عندما طرحت الولايات المتحدة مشروعها الإصلاحى للمنطقة في العالم ٢٠٠٦م كان رد فعل الأنظمة العربية هزياً، أما من حيث طبيعة الرد فكان رداً يتوافق مع ظروف أنظمتها ومصالحها، وأن هذه الأنظمة لم تتغير، لكنها فضائل القنوات الفضائية والمنظمات الدولية غير الحكومية التي ساهمت في نقل الصورة والحدث للعالم كله، ولولا ذلك لكانت تكررت اليوم الأحداث المأساوية التي مرت بها منطقتنا في الماضي، عندما كان يجري التعامل بهمجية مع أي ظاهرة معارضة من أي نوع (أبو زيد، وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٢٧).

إن القوى السياسية التي تمارس السياسة ممارسة أيديولوجية لا تتبدل مواقفها تبعاً للحظات السياسية المختلفة، وهذا ثبات سلبي قاتل، فقد تجرنا هذه القوى إلى متهات عديدة أو تسير بنا إلى طرق مسدودة. أما القوى السياسية التي تمارس السياسة بالاستناد إلى المعطيات الواقعية المتغيرة، فإن مواقفها السياسية تكتسي طابعاً براغماتياً صحياً وطبيعياً، فعندما نكون في حالة راحة لنقاش علاقة الداخل بالخارج تختلف مواقفنا عن تلك التي نصدرها في وضع أو حالة يصبح فيها الخارج موجوداً في الداخل أو على أبوابه. هذا يفترض ضرورة الاتفاق على إطار عام لمعالجة هذه الإشكالية، وبما يهدف إلى التقليل من تباينات المواقف السياسية لدى مختلف القوى والأحزاب في اللحظات السياسية المختلفة إزاء الخارج وسياساته.

ومما سبق يتضح أنه للعمل على إعادة توحيد بعض القوى السياسية على أسس ديمقراطية يجب عمل الآتي (مصطفى، ٢٠٠٦، ص ٢):

- ١- ينبغي على القوى السياسية المتباينة أن تتوافق على برنامج سياسي يستجيب للحظة الراهنة، وبما يحد أو يخفف من أثر الخارج وتأثيره في صياغة مستقبل سياسي، دون التخوف من حدوث تقاطع أو توافق بين هذا البرنامج مع ما يعلن عنه الخارج أو مع ما يريده صراحة. أي لا بد من التوصل إلى برنامج حقيقي للتغيير الديمقراطي تتقاطع عنده أوسع القوى على اختلاف انتماءاتها الأيديولوجية.
- ٢- وضع استراتيجيات عملية تفصيلية للسير في التغيير الديمقراطي، أي تحويل البرنامج المتفق عليه إلى خطوات سياسية تدريجية محسوبة ومرتبطة بالزمن.

٣- التعامل مع قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها القضية المركزية الناظمة لعمل جميع القوى والتيارات، وتأجيل الشعارات السياسية الأخرى المطروحة على اعتبار أنه من جهة لا يمكن خدمة هذه الشعارات سياسياً في هذه المرحلة، وأنها من جهة ثانية تصب بشكل أو بآخر في خدمة استمرار الأنظمة الاستبدادية التي تدعي خدمة هذه الشعارات.

٤- بناء علاقة صحية مع الخارج خالية من عقد النقص الحضاري، وإطلاق عملية حوار مستمرة مع الخارج بكافة مستوياته وعناصره. أي الحوار مع منظماته وجمعياته وحكوماته وهيئاته الدولية وغيرها (مصطفى، ٢٠٠٠، ص ٢).

ومما سبق يتبين أنه سواء تعلق تلك النقاط بالمستوى الداخلي، أو بآليات التعامل مع الخارج، لا بد أن ننظر إليها بوصفها كلاً واحداً موحداً ينسجم مع منطق سياسي حديث ومفيد وقادر على تشكيل خطاب سياسي ناضج ومنتج، ولا يمكن التعامل مع أي من مفرداتها لوحده ومعزولاً عن العناصر الأخرى دون الوقوع في الخطأ السياسي أو في خانة سوء الفهم المقصود أو غير المقصود.

إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في الدول العربية

إن إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج ليست حديثة العهد، ولا وليدة اللحظة السياسية الراهنة، فلقد تعرضت بعض الأدبيات الغربية لدراستها في النصف الثاني من القرن العشرين (James N. Rosenau, 1969, p. 24)، بيد أن هذه الإشكالية تعمقت وازدادت وضوحاً خلال العقد الأخيرين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتغيرات النوعية التي تلتها في السياسة الأمريكية. كما أدت التطورات والتغيرات المذهلة في العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال والتغيرات التي صاحبت ظاهرة العولمة إلى زيادة حدة هذه العلاقة الجدلية وكتافتها. وقد برزت هذه الإشكالية في الوطن العربي بشكل واضح خلال السنوات الأربع الماضية التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية أطاحت ببعض النظم السياسية العربية. وكان من الطبيعي أن تؤدي تلك الأحداث إلى تفاعلات داخلية وخارجية متعددة، تناولت اتجاهين أساسيين: الاتجاه الأول: أن قدرة العوامل الخارجية على التحكم في الأوضاع الداخلية أصبحت أقل نسبياً مما كانت عليه في أوقات سابقة، إلى حد جعل بعض الأطراف، وخصوصاً القوى الكبرى في العالم، تبدو أحياناً كما لو كانت دوماً غير مؤثرة، أو أطرافاً فاقدة للنفوذ والتأثير، وهو ما بدا واضحاً في ردود الأفعال وطريقة تعامل بعض الدول الكبرى مع تطورات داخلية وإقليمية مهمة (راشد، ٢٠١١، ص ١٠)، ووفقاً لهذا الاتجاه، فإن من سيحدد هذا السيناريو هو تفاعلات القوى الداخلية في كل قطر عربي، وليس تأثير العوامل الخارجية الدولية والإقليمية، أياً كان شكل السيناريو المحتمل أن يؤول إليه مستقبل الدولة الوطنية العربية، وبخاصة في الأقطار التي تشهد تحولات سياسية. أما الاتجاه الثاني: أن الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي تنقلص لمصلحة تزايد تأثير ما هو خارجي على ما هو داخلي، وأن التأثيرات الخارجية أصبحت لا تقتصر على الدول فقط، بل تمتد إلى فاعلين غير دوليين. وبالتالي فإن الحديث عن مستقبل الدولة العربية لا يمكن فصله عن البحث في مآلات النظام الدولي وأنساقه الحاكمة وطبيعة المصالح المتصارعة في إطاره، وخريطة التحالفات الدولية والإقليمية في المنطقة، ومدى قدرة الدولة الوطنية العربية على تنويع تحالفاتها، واستغلال مساحة التناقضات بين الأطراف الدولية الفاعلة في المنطقة من أجل فرض معادلة جديدة (عبد ربه، ٢٠١١، ص ٣١).

وإذا كان النظام الدولي قد بدأ مرحلة من السيولة عقب ثورات الربيع العربي بنهاية العام ٢٠١١، وبداية العام ٢٠١١، أي بعد وضوح رؤية حقيقية للثورات العربية المتتالية ونظراً لتعدد القوى الأخذة في الصعود المتمثل في الصين، وروسيا، مع

تعدُّد أنماط القوة التي تتأسس عليها أوزان القوى الدولية، وتراجُع الهيمنة الأمريكية على العلاقات الدولية، وهو النمط الذي كان سائداً منذ انتهاء عصر القطبية الثنائية، فإن النظام الإقليمي العربي يشهد حالة من السيولة، بالتوازي مع حالة سيولة المتغيرات في النظام الدولي، بسبب استمرار عدد من الأزمات الداخلية التي لها أبعاد إقليمية ودولية وأبرزها الأزمات في كل من سوريا والعراق وليبيا.

النظريات الكبرى حول إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج:

اختلفت النظريات الكبرى في العلاقات الدولية في ما يتعلق بالفصل أو الدمج بين الشؤون الداخلية والخارجية، وهو ما سيتم توضيحه في ما يلي:

أ- النظرية الواقعية:

تشدد النظرية الواقعية على الفصل بين الشؤون الداخلية والخارجية، وأن السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية. كما تؤكد النظرية الواقعية أن العلاقات الدولية تتشكل فقط من التفاعلات بين الدول، والقوة هي جوهر تلك التفاعلات، ولذلك فإن الصراع من أجل الاستحواذ عليها، كهدف أو كوسيلة، هو العلامة المميزة للعلاقات بين الدول، وتقرّ النظرية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، منعاً للفوضى الدولية، وحفاظاً على السيادة الوطنية للدول، وقد حاولت الواقعية الجديدة تخفيف حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأقرّت بتأثير البيئة الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات السياسة الخارجية للدولة وأهدافها (حتى، 1985، ص 19).

ب- النظرية الليبرالية:

مثّلت العلاقة بين الداخلي والخارجي نقطة انطلاق للمدرسة الليبرالية التي انتقدت ما قامت به المدرسة الواقعية من فصل جامد بين المجالين الداخلي والخارجي، وهو فصل لم يعد قائماً بفعل التطورات الهائلة التي طرأت على المستوى الدولي، وخصوصاً بفعل الأثر الذي أحدثته التكنولوجيا من حيث تقليص المسافات، وزيادة الاعتماد المتبادل في العالم. وقد انبثقت من النظرية الليبرالية نظرية الاعتماد المتبادل التي اهتمت بتأثير الخارجي في الداخلي واتساع نطاق الفاعلين من غير الدول وتنامي الاعتماد المتبادل بين الدولة القومية وغيرها من الفاعلين على المسرح الدولي (Joseph Nye & Helmut Anheier, 2001, p. 26)، ونظرية المجتمع المدني التي كانت أكثر إدراكاً لبروز دور الفواعل العابرة للقومية إلى درجةٍ تتطلب التحول من مفهوم الحكومة مفهوم الحكم كنتيجة لانتشار القوة في النظام الدولي (السيد، 1989، ص 129).

ج- النظرية الماركسية:

تهتم النظرية الماركسية بمقاومة التأثيرات السلبية للخارج في الداخل، حيث تطالب بالتصدي لما يحدث من استغلال للدول الصغرى على أيدي المصالح الرأسمالية التي تسيطر عليها القوى الكبرى. ولذا أقرت الماركسية التدخل الخارجي، حيث رأت أن الطبقة العاملة (البروليتاريا) في العالم تحتاج إلى دعم دولي، وأصبح التدخل لحماية الثورة الشيوعية من أهم محددات السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي فيما بعد. وقد انبثقت من النظرية الماركسية نظرية النظام العالمي التي تفسر التدخل الخارجي بوجود بيئة اقتصادية رأسمالية، تمثلها شركات عابرة للجنسية تسعى إلى السيطرة على موارد الفقراء، ونظرية التبعية التي ترى أن التدخل الخارجي يعني انتصار القوي على الضعيف.

تفانم إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في ظل العولمة:

يذهب منظرو العولمة إلى القول بأنه لم يعد ممكناً النظر إلى مجال السياسة المحلية ومجال السياسة الدولية على أنهما مجالان منفصلان. بل هما مجال واحد مترابط، فالعمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة تتداخل بعضها مع بعض، وتشكل حدود ما يفضل البعض وبحسب لغة العلاقات الدولية يتم النظر إلى الاعتماد المتبادل على "السياسة العالمية" تسميته أنه يعني الاعتماد السياسي والاقتصادي المتبادل للدول، وبما يعنيه ذلك من حساسية هذه الدول وقابليتها للتأثر بما يجري داخل بعضها بعضاً (Helin Milner & Andrew Moravesk, 2009, p. 57).

وقد تناولت دراسات عديدة تأثير قوى العولمة في الأوضاع الداخلية للدول، من زوايا متعددة، حيث ركز بعض تلك الدراسات على مسألة التحول الديمقراطي. وفي هذا الصدد وجدت وجهة نظر متعارضتان، تذهب الأولى إلى أن ظاهرة العولمة تضعف شرعية الدولة، ولا تقيم بالضرورة نظاماً ديمقراطياً، وإنما تقيم نظاماً مهتزاً ذات شرعية محدودة (العتيبي، ٢٠١، ص١٠)، بينما تربط وجهة النظر الأخرى بين التحول الديمقراطي والعولمة، بمعنى أنه إذا حاولنا وضع تعريف إجرائي لما هو معنى التحول الديمقراطي وكذلك العولمة، فس نجد أن تجليات كل منهما واحدة (ميتيكيس، وآخرون، ٢٠٠، ص١١).

تناولت دراسات أخرى مسألة تأثير العولمة في كل من الهويات الوطنية والثقافات المحلية، وذهبت إحداها إلى أن أحداث ١١ سبتمبر بمنزلة نموذج يجسد العلاقة الجدلية بين قوى العولمة وقوى الثقافات المحلية، فهما عالمان مترابطان يعتمد كلاهما على الآخر مع أنهما متعارضان في أهدافهما. لقد استعمل منفذو عمليات أحداث ١١ سبتمبر الوسائل التكنولوجية برغم رفضهم للعولمة وأثارها (سعدى، ٢٠٠، ص٣٤).

وتناولت دراسات أخرى تأثير العولمة في الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وذهبت إحداها إلى أن سلسلة الأزمات التي وقعت في التسعينيات في دول آسيا وأمريكا اللاتينية قادت البعض إلى الاعتقاد بأن الأزمات المالية نتيجة مباشرة وحتمية للعولمة التي تجعل الإدارة الاقتصادية أكثر صعوبة (روبن، باري، وآخرون، ٢٠٠، ص٧)، وتعرضت دراسات أخرى لتأثير العولمة في السياسات العامة، ولاسيما في الدول النامية، ومن هنا برزت مصطلحات مثل قوى العولمة فرض سياسات عامة موحدة على الدول النامية (David Dolowitz & David Marsh, 2000, p. 24).

كما تناولت دراسات أخرى تأثير العولمة في مبدأ السيادة الوطنية، وذهب معظمها إلى أن العولمة قلصت نطاق تطبيق هذا المبدأ، وبخاصة بالنسبة إلى الدول الصغرى على عكس الدول الكبرى، حيث استطاعت الأخيرة تعظيم مكاسبها وعوائدها المادية، من خلال استثمار المزايا التنافسية المتاحة لها، بينما عانت الدول الصغرى ظهور كيانات جديدة تتحدى الدولة مثل الشركات الدولية، والمنظمات غير الحكومية (الرشيدى، وآخرون، ٢٠٠، ص١٠٥).

وقد كان هناك نوعان رئيسيان من محددات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، والذي زادت وتيرته في ظل العولمة، وهما: المحددات الناعمة القيمية، والتي يتم التركيز فيها على تحليل عمليات التدخل الخارجي في إطار ما ينبغي أن يكون، ويظهر ذلك في جهود بعض الجهات لتطوير المؤسسات والمنظمات الدولية، وتفعيل أدوارها في توفير الأمن الجماعي، وحماية حقوق الإنسان. أما النوع الثاني فهو المحددات الصلبة الاقتصادية والأمنية التي تركز على منظور مصالح الدول المتدخلة أو المرشحة للتدخل، ومن ثم فإنه يهتم بأبعاد أخرى، مثل درجة التأييد السياسي الداخلي للتدخل، وانخفاض تكاليفه وخسائره المتوقعة، ووضوح المدى الزمني للتدخل، وتحديد أهدافه وتأثيراته، ووجود إستراتيجية واضحة للخروج، وإنهاء التدخل (معوذ، ٢٠١، ص٤١).

إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في الدول العربية:

أ- خلفية تاريخية للتعامل العربي مع الإشكالية:

تُعد إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج في الدول العربية إشكالية عميقة الجذور شبيهة بتلك الإشكاليات التي طُرحت على العرب في عصر النهضة إبان تصادمهم بالغرب، مثل: إشكاليات "العلم والإيمان"، "النقل والعقل"، "الأصالة والمعاصرة"، وقد طُرحت عدة طرق للتعامل مع ذلك الآخر منذ ذلك الوقت، ولم تزل تعبر عن نفسها في تيارات فكرية سياسية، وفي قوى وأحزاب سياسية، وقد تحددت تلك الطرق عبر ثلاثة مسارات (نهايا، ٢٠٠٠، ص ٧):

- ١ المسار الأول: التعامل مع الآخر من خلال معرفة دفاعية تنحى باتجاه التمحور على الذات والعودة إلى التراث ورفض الآخر كلياً، وقد أدى هذا الاتجاه تدريجياً إلى نشوء تيارات وأحزاب سياسية إسلامية أصلوية.
- ٢ المسار الثاني: اتجاه التماهي مع الآخر والقبول به جملة وتفصيلاً من دون اعتبار للمعطيات الواقعية المحلية، وقد عبّر عن نفسه في صيغة أحزاب وقوى سياسية ليبرالية.
- ٣ المسار الثالث: اتجاه توفيقى عبّر عن نفسه في صيغة أحزاب قومية، أو في صيغة طريق ثالث يجمع انتقائياً بين الاتجاهين السابقين.

وفي ما يتعلق بتأثيرات العولمة في تفاقم هذه الإشكالية في الوطن العربي، نجد أن تلك التأثيرات كانت واضحة في الجانبين السياسي والاقتصادي، حيث تخلت الدولة العربية إلى حد بعيد عن إحدى وظائفها الرئيسية التي ميزتها عقب الاستقلال، والمتمثلة بتحديد نسق المصالح القطرية والقومية وسبل تحقيقها، لمصلحة أنساق واردة بشكل رئيسي من المركز المعولم. أما على الجانب الثقافي، فعلى الرغم من وجود أسباب لرفض تأثيرات العولمة في الوطن العربي مقارنة بما هو موجود في مناطق أخرى من العالم، من بينها عدم تعرضه في السابق لتغلغل ثقافي من الثقافة والأفكار والعادات الغربية (روبين، وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٨)، إلا أن الجماعات الثقافية والعرقية والدينية في الوطن العربي أصبحت تلوذ بخصوصياتها هرباً من طوفان العولمة المغرق. ويؤدي انفراط عقد الدولة إلى مرحلة التعويم التاريخي للمجتمع (غليون، ١٩٩٥، ص ١٩٥).

وقد نظر كثير من المثقفين العرب إلى العولمة، ليس كانتقال من حقبة الثقافات الوطنية والقومية إلى ثقافة عليا جديدة هي الثقافة العالمية أو الثقافة الكونية، بل كفعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات يدفع المعتدى عليه إلى حالة من الانكفاء الثقافي إلى منظوماته المرجعية التقليدية، عرقية أو دينية أو طائفية، كما يخلق هذا العدوان نقيضه بسبب ما ينطوي عليه عنفه الرمزي من استفزاز لشخصية المغلوب وتشبثه بهويته وثقافته، وعلى الرغم من أنها محاولة للاحتواء من عملية اقتلاع كاسحة وشكل من الممانعة الثقافية ضد الاستسلام، إلا أنها دفاع سلبي عن الثقافة والأنا الجمعي (بلقزيلي، ١٩٩٦، ص ٩٩).

إن الدولة العربية المعاصرة تواجه، في ظل المتغيرات التي صاحبت العولمة، خطرين أساسيين هما: خطر الحروب الأهلية التي تهدد بتفتيت السيادة وتمزيق الوحدة الوطنية لكل قطر عربي، وخطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر كالنظام الشرق أوسطي الجديد أو ترتيبات الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتتطلب مواجهة الخطر الأول تعديل العلاقة الراهنة بين الدولة والمجتمع من علاقة تقوم على التسلط والعنف إلى علاقة تقوم على القانون، وترتكز على علاقات المواطنة، بما تعنيه من حقوق متساوية أمام القانون، وأن تعمل على صهر تلك التكوينات في بنية

اجتماعية جديدة تعلق على كل التعدديات الصغرى، وصولاً إلى إدماج هذه التكوينات المختلفة في ثقافة وطنية جامعة من خلال مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام.

كما أنه لمواجهة الخطر الثاني المتمثل بنقل السيادة إلى كيانات دولية وإقليمية أكبر، فإن الدولة العربية التي يطبع اقتصادها ضعف شديد وقصور بنيوي يتحتم عليها الانخراط في سياق تجمع إقليمي عربي يشهد قدراتها منفردة ومجتمعة على كسب رهانات المنافسة التي أطلقتها العولمة، ويؤدي إلى تعظيم مصالحها الاقتصادية. وإذا كان لا بد من تنازل عن بعض حقوق السيادة الوطنية، فليكن ذلك لنظام إقليمي عربي قادر على تعظيم المصالح العربية وصيانة الهوية القومية والحضارية، لا لصالح ترتيبات اقتصادية شرق أوسطية، تؤول منافعها إلى الأقوى في الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية (منصور، ٢٠٠٠، ص ١).

أما في ما يتعلق بالتدخل الدولي في المنطقة العربية منذ منتصف القرن العشرين، فنجد أنه واكب عدة أحداث مهمة أبرزها: الصراع العربي الإسرائيلي، وحركة التحرر الوطني في بعض البلدان العربية. كما فتحت الثورات والانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض الأقطار العربية في الأعوام الأربعة الأخيرة فيما أطلق عليه بالربيع العربي أبواباً واسعة لتدخلات القوى الكبرى، وذلك لتأثير تلك الثورات والانتفاضات في مصالح تلك الدول.

ب- إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج وثورات الربيع العربي:

تمثل الثورات الشعبية في بعض البلدان العربية جزءاً أساسياً يعكس على حالة النظام الدولي الذي شهد تعدد أنماط القوى الدولية ودورها، فأصبح النظام الدولي يفتقر إلى وجود قيادة مهيمنة، كما يفتقر إلى وجود قواعد عامة ومستقرة لإدارة تفاعلاته، وهو ما أضعف من تأثير القوى الخارجية الكبرى في مسار تلك الثورات. وفي ما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية الاقتصادية، تبدو تلك الثورات رفضاً لعدم عدالة تجليات النظام الاقتصادي العالمي في البلدان العربية التي شهدت ثورات حتى الآن، حيث فشل هذا النظام في توفير الدعم اللازم لأنظمة تلك البلدان لتحافظ على قدر من الشرعية يضمن بقاءها. ونظر البعض إلى الثورات العربية كثورة الداخل على نمط التنمية بالتبعية المرتبط بالنظام الاقتصادي العالمي (عوني، ٢٠١٠، ص ٤).

وقد برزت محاولات احتواء قوية من قبل العديد من القوى الدولية والإقليمية لما يمكن أن تؤول إليه ثورات الربيع بهدف الحفاظ على أبنية النظام المعولم وهياكله بعيداً من أي مطالب بمراجعة جوهرية كان يمكن أن تفرضها متطلبات تغيير ديمقراطي في الوطن العربي، على غرار تجارب دول أمريكا اللاتينية. وكانت معظم البلدان العربية الكبرى كمصر والسعودية قد حافظت منذ حرب الخليج الثانية على علاقات مميزة وتحالفات إستراتيجية مع الولايات المتحدة. وأدت الثورات العربية إلى دخول روسيا والصين طرفاً في المعادلة إلى جانب الولايات المتحدة من خلال القضية السورية، إضافة إلى دخول لاعبين إقليميين جدد كتركيا وإيران، وهو ما سيتضح في ما يلي:

١- الولايات المتحدة الأمريكية:

لا تشير المتغيرات الدولية إلى تراجع كبير لمكانة الولايات المتحدة، بقدر ما تشير إلى صعود أقطاب أخرى منافسة، فالعالم يتجه نحو التعددية القطبية. ورغم أن الولايات المتحدة لا تزال مهيمنة من حيث القوة العسكرية، كما أنها تظل أكبر لاعب خارجي في الميدان السياسي، فإن العالم أصبح متعدد الأقطاب بالفعل في المجال الاقتصادي، بل إنه بإضافة الأطراف الفاعلة من غير الدول، نجد أن العالم تجاوز القطبية المتعددة، فكانت النتيجة أن صارت القوة مبعثرة على

نحو واسع (Joseph Nye, 2011, p. 21)، وتسعى إدارة أوباما إلى وجود أضعف وطأة حول العالم، والاعتماد على الائتلافات للتعامل مع المشكلات العالمية التي لا تهدد الأمن الأمريكي بشكل مباشر. وعلى الرغم من أن إدارة أوباما لا تزال تعتبر منطقة الشرق الأوسط مهمةً وحيويةً للمصالح الأمريكية، وأهمها الحفاظ على تدفقات النفط وضمان أمن إسرائيل والحيلولة دون تمكين أي دولة أخرى من الهيمنة على المنطقة، إلا أنها تريد تخفيف التزاماتها والتخلص من أعبائها في المنطقة، وبخاصة مع تقليل الولايات المتحدة الاعتماد على الطاقة المستوردة، فتحول الاهتمام الأمريكي شرقاً بدرجة أكبر، بالتركيز على القارة الآسيوية اقتصادياً وعسكرياً (David Sanger, 2012, p. 421).

٢- روسيا:

أظهرت المواقف الروسية حيال الثورات العربية ممانعة، بل وعداء مبطناً أحياناً، وسافراً في أحيان أخرى، وهو ما يفسره نسق المصالح وحدود الدور الذي تريد أن تمارسه روسيا في منطقة الشرق الأوسط، وطبيعة تعاملها مع المتغيرات التي حملتها الثورات والانتفاضات العربية، حيث إن لروسيا مصالح اقتصادية في المنطقة العربية، ولاسيما في مجالي الطاقة والتعاون العسكري، وتمثل المنطقة العربية سوقاً مهمة ذات قوة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية، وتُولى روسيا أهمية خاصة لعلاقتها العسكرية والاقتصادية القوية بسورية، وتحدثت عن عدم سماحها بتكرار النموذج الليبي، حيث ترى روسيا أن زعزعة الاستقرار في سورية ستكون له عواقب وخيمة في الشرق الأوسط وكذلك في مناطق بعيدة جداً من سورية نفسها. فهناك تخوف روسي غير معلن من تأثر أنظمة دول آسيا الوسطى الحليفة لها بأحداث البلدان العربية، بأن تطالب شعوبها بمزيد من الديمقراطية، وهذا التأثير ربما يصيب روسيا ذاتها. وإذا كان الدور الروسي قد برز في ملفات قضايا مهمة كالأزمة السورية، فإن روسيا لا تبدو حتى الآن راغبة في الدخول في صراع مع الولايات المتحدة والدول الغربية بسبب قضايا الشرق الأوسط.

٣- الصين:

أخذت الصين في بداية التطورات السياسية في المنطقة العربية موقفاً متحفظاً صامتاً، وهو ما فُسر في البداية بأنه خشية من انتقال عدوى هذه الأحداث إليها، إلا أنها سعت في ما بعد إلى صوغ دبلوماسية جديدة في تعاملها مع الفاعلين الجدد في المنطقة لتأمين المصالح المشتركة والبحث عن آليات أخرى للتعاون مع البلدان التي تمر بمراحل انتقالية. وتسعى الصين إلى زيادة نفوذها، وتعميق علاقاتها في المنطقة العربية لكونها مصدراً رئيسياً للطاقة، وسوقاً تجارية مهمة. وقد استخدمت الصين بالتنسيق مع روسيا حق الفيتو في مجلس الأمن في الأزمة السورية وذلك بسبب المعارضة الصينية بالتنسيق مع روسيا للانفراد الأمريكي الأوروبي بتقرير مصير بعض الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط (محمد، علاء عبد الحفيظ، ٢٠١٠، ص ١).

٤- الاتحاد الأوروبي:

جاء رد فعل الاتحاد الأوروبي تجاه الثورات العربية ضعيفاً، وظهر ذلك بدايةً في الصياغة السريعة لسياسة حوار أوروبية جديدة أصدرتها المفوضية الأوروبية في مايو ٢٠١١، ولم يحدد الاتحاد الأوروبي المعايير التي سوف يقيم على أساسها الإصلاحات السياسية والتطور نحو الديمقراطية في دول جنوب المتوسط. وقد اتضحت عدم قدرة الاتحاد على توفير التمويل المناسب لمساندة العمليات الانتقالية في البلدان العربية، مقارنة بفاعلين آخرين من داخل المنطقة العربية ومن خارجها. كما اتضحت محدودية قدرة أوروبا على التأثير في سلوك هؤلاء الفاعلين الخارجيين، ويشمل ذلك الأدوار التي تضطلع بها قوى إقليمية ودولية. وإذا كانت الثورات العربية قد كشفت عن تأزم عناصر القوة الأوروبية

وتراجع قدرتها النسبية على التأثير مقابل قوى كبرى أخرى، إلا أنه لا يمكن الوصول إلى استنتاج أن هذه الثورات كانت لها تداعيات سلبية مماثلة على وضع أوروبا كقوة كبرى على مستوى النظام الدولي، حيث إن ما يحدد وضعها هذا بشكل رئيسي يتمثل بأسباب أخرى كثيرة، بخلاف مدى إمكان تأثيرها في المنطقة العربية.

٥- القوى الإقليمية:

توجد دولتا جوار هما تركيا وإيران لهما أطماع إقليمية. وبرغم ما يوجد بين الدولتين من منافسة إقليمية، فإنهما تتفقان في مساعهما لاحتواء الآثار الإقليمية والعالمية للمتغيرات السياسية في بعض الأقطار العربية وتطويقها. وقد واجهت تركيا تحدياً كبيراً في مواجهة أحداث المنطقة العربية، ولم تستطع الحفاظ على المبادئ الإستراتيجية الحاكمة لدبلوماسيتها الجديدة، والمتمثلة بالتوجه شرقاً من خلال حسن الجوار وتصفير الخلافات ومبدأ الوسيط النزبه غير المتحيز، فلم تستطع الحفاظ على حيادها، وبخاصة في الحالتين السورية والمصرية. وتسعى تركيا بسبب تعثر مساعها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى إعادة إحياء الخلافة العثمانية بأطرٍ وديناميات وأبعاد جديدة ترتبط بصورة خاصة بتوسيع مصالحتها الاقتصادية مع الأقطار العربية، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعلاقات إستراتيجية وثيقة للغاية مع إسرائيل. أما إيران، فإنها تستخدم الدين كأداة قوية في السياسة الخارجية إزاء الأقطار العربية، كما إنها تسعى إلى إعادة إنشاء الإمبراطورية الفارسية، بكل ما تضمنه لها من دور إقليمي متزايد، وتوسع استراتيجي داخل الوطن العربي. وسيكون لتطورات الأوضاع في سورية تأثير في وضع إيران في سياق المنافسة الإقليمية مع تركيا.

ج- الرؤية المستقبلية للدول العربية بعد الثورات العربية:

تمثل ثورات الربيع العربي طوراً جديداً في تطور الدولة الوطنية العربية، ولكنه طور مجهول الملامح حتى الآن بسبب حالة الارتباك في الأوضاع الداخلية لدول المنطقة، بما فيها تلك التي لم يصلها الربيع العربي، وانعكاس تلك الحالة على العلاقات بين دول المنطقة، حيث كسرت بعض الدول القوالب الجامدة لسياساتها الإقليمية، وراحت تبحث لها عن سياسات جديدة وفق اعتبارات مختلفة تتعلق بمحاولات تغيير الأوضاع أو تثبيتها. ولم تنجح الثورات في معظم الأحوال، بسبب دورات الصعود والهبوط في دينامياتها، في إسقاط الأنظمة السياسية التي ثارت ضدها، حيث بقيت الأنظمة السياسية قائمة، أو فشلت التي حلت محلها، فيما تهددت أركان سيادة الدولة، وتعرضت السيطرة على الحدود للتهديد في جميع بلدان الثورات بلا استثناء.

ففي ليبيا وصلت دعوات استقلال الأقاليم إلى ذروتها في ظل فشل النظام السياسي الجديد في فرض الأمن، أو حتى القانون، على كل الفاعلين السياسيين. ومن ثم فإن استقرار الأوضاع في ليبيا يتطلب التخلص من النزعات التفكيكية، وصياغة دستور توافقي يرسخ سيادة القانون عبر انتهاز سياسات حاسمة تجاه ملفات الميليشيات المسلحة والجماعات الدينية المتشددة.

أما في سوريا، فقد تقطعت أوصال الدولة، بحيث انتهت الثورة هناك إلى حرب أهلية بين نظام بشار الأسد والأطراف المناوئة، ثم ازداد الأمر سوءاً بوقوع انقسامات واقتتال بين جهات المعارضة في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية. وبما أن النزاع السوري نادر باعتباره أول صراع دولي متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، فإن التوصل إلى تسوية لهذا الصراع يحتاج إلى إرادة دولية، وتهدئة إقليمية، ويمكن أن تساعد المخاوف من استفحال التطرف في التوصل إلى تسوية تمنع التفكك وتماديه، لأن الحرب السنية الشيعية إن استفحلت فستدوم طويلاً، وستكون مدمرة.

كما أن العنف السياسي الذي تشهده مصر، وكذلك عدم الاستقرار والدعوات الانفصالية في اليمن، بالإضافة إلى ما يمكن تسميته بالانحداد السياسي، وتفاقم المشكلات الاجتماعية في تونس تتطلب أن تسعى الأقطار الثلاثة بجدية إلى إنهاء حالة الاستقطاب الحالية، والعمل على أن تقدم نموذجاً ديمقراطياً اندماجياً إصلاحياً حقيقياً.

ومما سبق، يمكن القول إن هناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية محتملة لمستقبل الدولة العربية:

- ١- العودة إلى نموذج شبيه بدولة الاستقلال الوطني تعود فيه الدولة إلى مركزيتها الاقتصادية والسياسية، وإتباع حد أدنى من الإصلاحات السياسية والاقتصادية لاستيعاب شعوبها، دون تحول حقيقي يُذكر نحو الديمقراطية، أو معايير الحكم الرشيد. ويرجح البعض حدوث هذا السيناريو في الأقطار الملكية العربية (عبد ربة، ٢٠١، ص ٣).
- ٢- التحول إلى الصيغة الفدرالية من خلال التوصل إلى صفقة بين المركز والهامش من أجل الإبقاء على الدولة موحدة، مع تفويض سلطات وصلاحيات محورية للأقاليم المؤتلفة. ويبدو أن هذا السيناريو هو الأرجح حدوثه في كل من العراق وسوريا ولبنيا لاستيعاب الانقسامات الموجودة، والحيلولة دون تفكك الدولة، وفي حالة رفض تلك الدول للصيغة الفدرالية، فقد تتحول إلى دولة مركزية هشة لا يملك فيها المركز سلطات حقيقية على أطرافه بسبب ضعفه. كما قد تضطر بعض الأقطار المركزية كمصر والسودان والجزائر إلى التحول إلى اللامركزية السياسية التي يحتفظ فيها المركز بهيبته الشكلية ويعطي مراكز الأطراف سلطات حقيقية من أجل إحكام قبضتها على تلك الأطراف، وذلك إذا عجزت عن إتمام إصلاح حقيقي للمركز.
- ٣- التحول إلى دولة وطنية ديمقراطية، سواء اتخذت الشكل الوحدوي أو الشكل الفدرالي. ويجب أن يكون هذا السيناريو استهدافياً، بحيث تسعى الدولة الوطنية العربية إلى الوصول إليه من خلال الإصلاحات على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلا توجد ديمقراطية حقيقية إلا في دولة متماسكة وقوية. إن القيام بتلك الإصلاحات أصبح ضرورة قصوى من أجل استيعاب المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتصدي للمخططات الخارجية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

- ١- إن نجاح الدولة العربية في مقاومة التأثيرات الخارجية السلبية التي قد تتسبب فيها سياسات القوى ذات التأثير في التفاعلات الإقليمية ومخارجاتها، وهي السياسات التي قد تتغير من وقت لآخر وفقاً لمصالح تلك القوى، يتطلب جهوداً على المستوى الداخلي لكل دولة قطرية عربية.
- ٢- إن كل ما طُرح وي طرح من أفكار أو اتفاقات، كالشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد، واتفاقية الكويز في العالم ٢٠٠، وتنص اتفاقية الكويز على فتح الأسواق الأمريكية من دون تحديد حصص أو فرض رسوم جمركية أمام المنتجات المصنعة في "المناطق الصناعية المؤهلة" في جمهورية مصر العربية، على أن لا تكون نسبة المكونات المصنعة محلياً اقل من ٣٩%، وأن تحتوى على ١١% من المكونات الإسرائيلية، وتُعد اتفاقية الكويز أول شراكة إستراتيجية تجارية وصناعية بين مصر وإسرائيل منذ إبرام معاهدة السلام بينهما في العام ١٩٧٧م. كل ذلك لا يمكن أن يكون بديلاً للنظام الإقليمي العربي، لأنها تستبدل رابطة جغرافية اقتصادية برابطة قومية حضارية.
- ٣- على الرغم من أن النظام الإقليمي العربي يمتلك كل مقومات تكامله المادية والثقافية التي لا تتوافر لغيره من النظم الإقليمية، إلا أنه لم ينجح حتى الآن في تطوير عمل جامعة الدول العربية من خلال إنشاء منظمات وأشكال

مؤسسية فدرالية عليا فوق قطرية ذات سيادة في مجالات التكامل العربي، تحمي العمل العربي المشترك من تقلبات المزاج السياسي العربي، وتقاوم محاولات العوامة لإكراه الدول القطرية على تنازلات في السيادة لصالح العوامة ومنظمتها.

٤- إن الوطن العربي بحاجة إلى آليات تضمن توزيعاً عادلاً لمنافع التكامل العربي وتكاليفه، وتجعل التنازل عن حقوق السيادة القطرية لمصلحة ترتيبات عربية مشتركة له جدوى تبرره اقتصادياً وسياسياً.

٥- فعلى مستوى النظام الإقليمي العربي، توجد حاجة ماسة إلى الحفاظ على شرعية جامعة الدول العربية وتفعيل دورها وتقوية آليات العمل العربي المشترك في إطارها، وجهوداً مشتركة على مستوى النظام الإقليمي العربي. فعلى المستوى الداخلي، ينبغي العمل على تحقيق المزيد من تماسك الداخل ومنعته، ويتطلب ذلك تعزيز الهوية الوطنية وفقاً لمبدأ المواطنة ونبذ الطائفية والعنف، وعدم الارتهان إلى الخارج، والتخلص من التنظيمات المتطرفة، والعمل على نشر ثقافة سياسية تقوم على العقلانية والديمقراطية والنقد والاختلاف والتنوع.

الاستعصاء الديمقراطي وعوائق التحول السياسي في الوطن العربي The Democratic Read Lock and The political transformation barriers Arabic World.

يوسف بعيطيش، جامعة الجلفة، الجزائر.

ملخص:

على ضوء التحولات التاريخية التي شهدتها العالم منذ بداية العقد السابق وإلى غاية اليوم، توجه اهتمام العالم نحو قضية الديمقراطية بشكل متسارع، وكثير الحديث عن ضرورة ديمقراطية الأنظمة حول العالم حتى تجاوز الحديث عن الموضوع النخب ليتحول إلى حديث الشارع العام.

فالديمقراطية هي مفهوم تاريخي يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية التغيير والتحول السياسي، هي لا تنمو إلا في واقع البيئة الاجتماعية بشكل يقر المجتمع بحاجته إليها ، فهو نظام ابتدعه العقل البشري عبر إرهاصات تاريخية واجتماعية وسياسية مختلفة، فكان معبرا عن الأمة التي نشأ فيها والتي ابتدعته وملبيا لمطامحها.

أما عن المنطقة العربية، فإنه يلاحظ أنها تتميز بنموذج حكم استبدادي، لدرجة أصبح بعض الكتاب يعتبرون الاستبداد خصوصية عربية، فيما تُظهر هذه الأنظمة بسالة في مقاومة استحقاقات التحول السياسي.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الاستعصاء الديمقراطي، الوطن العربي، العامل الخارجي، المجتمع المدني.

Abstract:

In the light of the historic transformation witnessed the world since the beginning of the last decade till now , directed the world to the democracy case , rapidly and we talk too much about the importance of system democratization around the world since it excited the talk to subject it is transformed to the public.

The democracy is a historical concept which has a strong relation to the change operation and the political transformation.

It does grow just in the social environment in case it belongs to the society , it's a system the human brown created among different , social political harbinger, and it expressed the nation which he was in boom in and created.

As for the Arabic zone , it's deviously that it model is characterized by an authoritarian rule to some degree writer have considered the tyranny.

An Arabic privacy, these systems show in resistance political transformation maturity.

مقدمة:

نظريا، وعلى الصعيد العام، فإن المطالبة بالديمقراطية اتسعت بشكل ملحوظ في بلدان العالم الثالث، واحتلت المرتبة الأولى في وعي الطبقات الوسطى، حتى أن بعض المراقبين توصلوا إلى أن المطالبة بالتغيير حلت محل الدعوة للتحرر الوطني والاشتراكية اللتين ثبتا إخفاقهما على الصعيد العربي، فالطبقة السياسية التي كانت تحكم باسم الثورة كغطاء لشرعيتها، أدركت أنها فقدت رصيدها بالكامل، ولم يعد لها أي أمل في البقاء ولو على حساب الدماء واللجوء إلى أقصى درجات العنف (تونس، ليبيا، مصر، اليمن،....).

وتتسم عملية التحول السياسي في كافة بلدان العالم بدرجة كبيرة من التعقيد، من ناحية، وبتعدد مساراتها والاختلاف البين في نتائجها، ويعتمد ذلك على الظروف الإقليمية والعالمية السائدة في اللحظة التاريخية التي يحدث فيها هذا التحول، وعلى الرغم من ذلك تكشف أدبيات العلوم الاجتماعية على اختلاف مشاربها، عن عدد من السمات والدروس المستفادة من هذه العملية والتي يمكن أن تعين على فهم عملية التحول.

إلا أنه في الحالة العربية وفي الوقت الراهن أي منذ بداية العالم ٢٠١ الذي يعتبر عاما مفصليا في التاريخ السياسي العربي المعاصر، إذ مثل هذا العام نهاية الاستثنائية الديمقراطية التي طالما كانت المنطقة العربية عصية عليه وعن التحول السياسي.

الإشكالية: سنحاول من خلال هذه الورقة السريعة والمختصرة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هي أسباب هذا الاستعصاء؟ وما هي معوقات التحول الديمقراطي في المنطقة؟

ووفقا لذلك تكون الدراسة وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: موقع الوطن العربي من التحول السياسي.

المطلب الأول: تقاليد العملية السياسية في الوطن العربي.

المطلب الثاني: حال الوطن العربي غداة التحولات السياسية.

المطلب الثالث: بين التحول السياسي والانتقال الديمقراطي.

المبحث الثاني: معوقات التحول السياسي في الوطن العربي.

المطلب الأول: معوقات مرتبطة ببيئة الدول وطبيعة المعارضة.

المطلب الثاني: غياب أو تغييب دور المجتمع المدني.

المطلب الثاني: دور العامل الخارجي في عرقلة مسار التحول السياسي.

المبحث الأول: موقع الوطن العربي من التحول السياسي.

المطلب الأول: تقاليد العملية السياسية في الوطن العربي.

شهد النصف الأول من القرن العشرين انتعاشاً للحياة السياسية والبرلمانية في العديد من الدول العربية، ما لبثت أن انقلبت رأساً على عقب في النصف الثاني من القرن ذاته، بالتحديد في عقدي الخمسينات والستينات، في إعقاب ظهور أنظمة ثورية حالت ثورتها دون قدرتها على احتمال مخلفات العهد البائد بما في ذلك التجربة البرلمانية، وأعطت هذه الأنظمة لنفسها حق احتكار الشعارات الوطنية والثورية، والتحديث والتنمية، شريطة أن يتم كل ذلك بقيادتها¹.

وعلى الرغم من أن حالة التوازن بين السلطات منصوص عليها دستورياً بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، إلا أن الأولى ممثلة في سلطة الحاكم أو رئيس الدولة ظلت مهيمنة على السلطة التشريعية، وبروز قيادات حظيت بتأييد جماهيري واسع، مما أسهم في تغييب المطلب الديمقراطي، وتعمقت شخصنة هذه الأنظمة بشكل كرس تراثاً قمعياً، كما استبعدت هذه الأنظمة مبدأ التعددية تحت ذريعة حماية الوحدة الوطنية.

ففي مصر التي عرفت بداية التعددية في فترة ما بعد الاستقلال منذ عام ١٩٧٠ مع مجيء أنور السادات إلى الحكم، لا تزال السلطة السياسية حكراً على حزب الرئيس منذ ثورة الخمسينيات في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ونجح في الاستمرار في الحكم مع تغيير جميع عقائده وسياساته، ورغم مرور ثلاثين عاماً على الانفتاح السياسي في هذه البلاد لم يتطور أي شكل من أشكال المشاركة السياسية للنخب المعارضة أو للمواطنين عموماً في القرارات المصيرية، ولا تزال التعددية تراوح مكانها مع هامش لا يتغير من حرية التعبير والتنظيم، نظراً لسيطرة الدولة العميقة على مقاليد السلطة، والانقلاب على الشرعية مؤخراً².

أما في الجزائر التي همت بالانتقال نحو التعددية منذ ١٩٨٨ إثر الأزمة التي عرفها نظام الحزب الواحد، فقد نجح الفريق العسكري الذي يسيطر عملياً على مقاليد الأمور في منع أي تحول سياسي حقيقي في اتجاه المشاركة السياسية، بل والتكريس المباشر والدائم لأزمة التحول الديمقراطي. حيث أدت المؤسسة العسكرية دوراً سلبياً في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، من خلال الدور الذي أدته في إيقاف المسار الانتخابي في بواكير الشروع بعملية التحول وتحديد عقب الانتخابات التشريعية في أواخر ١٩٩٩، وخرقت دستور عام ١٩٨٨ والذي نصّ على إنهاء الدور السياسي للجيش.

أما في تونس فيعود بدأ تجربة التحول السياسي إلى عهد بورقيبة في أبريل ١٩٨١ عند عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، شرط تخليها عن العنف والتعصب الدينيين وبسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و"انتفاضة الخبز" في جانفي ١٩٨١، استغل بن علي الوضع وقام بانقلاب سلمي في نوفمبر ١٩٨١، وقدم نفسه على أنه زعيم الإصلاح واستعان في ذلك بالقبضة الأمنية.

¹ حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين. بحث في تغير الأحوال والعلاقات. مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٩٠

² ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، في عبد الاله بلقزيز، الربيع

العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠١٢، ص ١٤٦.

أما في ليبيا التي أراد لها معمر القذافي أن تكون جمهورية أكثر من كل ما سبقها من جمهوريات فأطلق عليها اسم الجماهيرية الكبرى، تكاد السياسة تقتصر على استعراض ذاتي لمواهب شخص واحد، فلا تفتقر البلاد إلى التعددية فحسب ولكن إلى الحكم السياسي عموماً.

وربما كان الاستثناء الوحيد في مسار التطور السلبي هذا في العالم العربي هو المغرب الأقصى الذي شهد أول تجربة حكومة تناوب وطني بفضل الحوار الذي بدأ منذ بدايات التسعينيات بين الملك والمعارضة بقصد تجنيب البلاد مخاطر انتقال السلطة في مناخ من التوتر وانعدام الثقة بين الحكم والمعارضة .

أما في سوريا فقد نجح الحزب الواحد أي حزب البعث الذي وضع يده على مقاليد الأمور منذ عام ١٩٦٣ تحت حماية قانون الطوارئ في شق جميع الأحزاب وتمزيقها وتحويل القسم الأكبر منها إلى واجهة لتعددية شكلية لا وظيفة لها سوى تمجيد الحزب الواحد الذي ضمن لها عوضاً عن المشاركة في السلطة مشاركة في المنافع والامتيازات^١.

وليس الحال كذلك بالتأكيد في المملكة العربية السعودية وبلدان منطقة الخليج التي لا تزال تعتبر الممارسة السياسية ذاتها أمراً غريباً على ثقافة البلاد وتقاليدها وتفضل الاختباء وراء الدين وإخفاء العرف العائلي الحاكم وراء التعاليم القرآنية، وبحماية خارجية لنظام الحكم فيها.

بمعنى أن تقاليد العملية السياسية على امتداد تاريخها في الممارسة السياسية العربية، قد أسست لتعزيز قناعة في الوجدان العربي، بأن التغيير يتم فقط بالمنطق الانقلابي، لدرجة أن البعض بات لا يتردد في الترحيب بالتغيير القادم من الخارج، ولو عن طريق التدخل العسكري.

وبينما أقدمت العديد من الدول العربية على خطوات مظهرية، من خلال إتاحة الفرصة لتشكيل أحزاب سياسية وفقاً لقواعد دستورية، وفي إطار شكل انتخابي لا يسمح للمعارضة بتشكيل حكومة، ولا يسمح لها بأن تكون ذات أغلبية برلمانية، في شكل أقرب ما يكون إلى الديكور منها إلى آليات التحول الديمقراطي^٢.

بمعنى أن الأحزاب السياسية لم يكن تشكيلها قد جاء على أرضية ضغوط مارسها الجماهير لنيل حقها في العملية السياسية، بقدر ما كانت خياراً للأنظمة في سياق فلسفتها لتعزيز مواقعها وشرعيتها، وبترافق ذلك مع إتاحة الفرصة لعدد من المنابر الصحفية التي توحى بحرية التعبير عن الرأي، بمعنى إرساء جو عام وقناعة بأن التغيير يتم فقط عن طريق المؤسسات الشرعية، وعليه فقد ظلت الديمقراطية، في الوطن العربي تدور في إطار مظهري استعراضي يقتصر على تشكيل الأحزاب وتنظيم الحملات الانتخابية.

لقد أتاح غياب التداول السلمي على السلطة مجالاً لنتائج انتخابية خيالية في الحياة السياسية العربية زادت عن نسبة ٩٩% من أصوات الناخبين، لصالح المرشح الوحيد، الأمر الذي يبقي الحاكم متشبثاً بالحكم إلى الموت، الأمر الذي سبق

^١ نفس المرجع السابق، ص ٢٦.

^٢ إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، عدد ٢٠٠٩، ص ١٥٦، ١٢١.

لابن خلدون أن اعتبره كواحد من الطباع العربية الحريضة على التمسك بالحكم، فالتجربة السياسية في العالم العربي إذن، لا تخرج عن الإطارات الثلاث¹:

تجربة سياسية عتيقة: تستثمر في الدين من خلال شرعنة سلطتها دينياً، في مقابل الشرعية الشعبية، والتي تحولت فيه السلطة إلى ملك وخلافة، الذي جعل من الدين طاعة رجل حسب توصيف عابد الجابري، وجعل من الطاعة فضيلة الفضائل، التي تحولت لصالح الاستبداد.

تجربة سياسية ليبرالية: عرفها العالم العربي بعد حصوله على الاستقلال، فقد حضرت الليبرالية ليس بصفها تعددية حزبية وانتخابات نزيهة، ولكنها حضرت على العكس تماماً، كآليات لتمكين الحاكم العربي من ترسيخ سلطته، عبر فسح المجال لانتخابات شكلية، وأحزاب كاركتورية، أما السلطات الأربع فهي مجتمعة في يد الحاكم الأبدي، يشرع وينفذ ويصدر.

تجربة سياسية يسارية: بعض الأقطار العربية انحازت للخيار الاشتراكي، لمسيرته قيم الاستبداد السائدة في العالم العربي، قائم على أساس الحزب الواحد، والزعيم الأوحده.

إن التجربة السياسية العربية لا تخرج، عن هذا الإطار ذي الأبعاد الثلاثة، والنتيجة كانت دائماً غياب مضاعف لنموذج الدولة الحديثة.

المطلب الثاني: حال الوطن العربي غداة التحول السياسي.

رصد تقرير حال الأمة العربية في العام الذي سبق الحركات الاحتجاجية، عدد من الظواهر السياسية الخاصة بالتطور الديمقراطي، أخطرها قضية التوريث، خاصة في الحالة المصرية واليمنية والليبية، وتناول التقرير ظاهرة استئثار الفساد حيث احتلت الدول العربية مواقع متأخرة في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، حيث جاءت تونس في المرتبة ٦ والجزائر في المرتبة ٩٦ تلتها مصر ١١ وليبيا ١٢ ثم اليمن ١٤ وسوريا ١٤١.

وفي الجانب السياسي، أدت حالة الاختناق السياسي الذي شهدته المنطقة على ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية، من ناحية أخرى فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والإثنية المختلفة، ومع تزايد حالة القصور السياسي والاجتماعي في كثير من الدول العربية، وتساعد دور قوى إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات بالمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية².

كما أن الأنظمة السياسية التي تحكم العالم العربي وصلت إلى حالة "الانفصال عن الواقع" فهي خلقت بيئة مصطنعة وهمية تعيش فيها وتحاول إقناع الجميع بالعمل داخلها، مما جعلها غير قادرة على مواكبة الأحداث والمتغيرات التي تجري

¹ محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم القيم في الثقافة العربية، بيروت، مركز دراسات

الوحدة العربية، ٢٠٠١.

² نيفين مسعدو أحمد يوسف أحمد، وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١١-٢٠١٢. معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة

العربية بيروت، ص ٢٦٩.

في العالم من جهة، وغير قادرة على مواجهة التحديّات التي تفرضها هذه المتغيرات وانعكاساتها على المستوى الداخلي من جهة أخرى، فخلقت حالة مما يمكن أن نسمّيه "التراكم السلبي" في إطار عام من الكبت الذي يتم التعبير عن الاستياء منه عادة بانفجار كبير¹.

فلم تكتف هذه الأنظمة بمصادرة الحريات على كافة أنواعها العامة والخاصة وأغلقت كل أبواب التداول السلمي للسلطة، وإنما فشلت أيضا في تقديم نموذج تنموي اقتصادي واجتماعي قادر على أن يغطي عيوبها الأخرى في المجال السياسي ومجال حقوق الإنسان ومجال أمن الفرد والدولة والمجتمع ناهيك عن تأمين المتطلبات العادية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالإطار الإقليمي للمنطقة العربية، ظهر اختراق من طرف دول الجوار، لاسيما من إيران، وبعض بلدان الخليج مثل قطر والسعودية، وظهر تنافس كبير على مناطق النفوذ، كالعراق واليمن، واعتماد القضايا العربية كأوراق ضغط لتدعيم موقف ما أو إضعاف طرف آخر، بالإضافة إلى الدور التركي، فظهر نتيجة هذا التنافس والصراع نمطان رئيسيان من التغيير، نمط قائم على نجاح حركات ذات طائفي أو ديني، تطالب بالانفصال بشكل كامل عن السلطة المركزية مثل ما حدث في السودان، أو تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع للسلطة المركزية مثل العراق، الصومال، أما النمط الثاني فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية تجمع بين فئات مختلفة تطالب بإسقاط النخب الحاكمة².

أما على صعيد التنمية، فإن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن مراكز البحث تقدم تقارير في غاية الخطورة عن الوضع في المنطقة، فقد تعرض الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٦ لتبعات الأزمة المالية العالمية، حيث دخل الاقتصاد العالمي في فترة من الركود فانخفض معدل النمو بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية من معدل ٦% إلى ٤.٢%، وتراجع إيرادات النفط للدول العربية، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة في ٢٠٠٦ حوالي ١.٧ مليار دولار مسجلا انكماشا بلغ معدله ١١% مقارنة مع معدل النمو بحوالي ٢٥% في عام ٢٠٠٥، وانخفاض قيمة الصادرات للدول المصدرة للنفط³.

فقد بلغ إجمالي الاستثمارات في مصر سنة ٢٠١١ ما قيمته ١٨% وبلغت قيمة حجم التبادل التجاري انخفاضا بـ ٥. أما في اليمن فقد بلغ إجمالي الاستثمارات ١١%، وقيمة حجم التبادل التجاري محققا زيادة بنسبة ١%. أما في تونس فقد بلغ النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٣%، بسبب ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات، وارتفاع معدلات التضخم، أما في سوريا فقد بلغ إجمالي الاستثمارات ٢٤%، ونسبة التبادل التجاري عجزا بقيمة ٣.٠).

¹ علي حسين باكير، قراءة في ديناميات التحول في العالم العربي، على موقع الجزيرة نت

<http://www.aljazeera.net/home/getpage>

تاريخ الاطلاع: ٢٠١٥/٠١/٢٤

² دينا شحاتو، ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٨٤، أبريل ٢٠١١، ص ١١

³ التقرير الاقتصادي، الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، مركز البحوث والدراسات، عدد: ٢٠١١، ١٩،

وبناء على أحدث البيانات حول مؤشرات الفقر يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مستويات المجموعة الأولى تفوق في مستويات الفقر ٤% وتمثل اليمن والصومال وموريتانيا وفلسطين والسودان وجيبوتي وجزر القمر، والمجموعة الثانية تتراوح فيها بين ١% و ٢٩% وتضم الأردن والبحرين وسوريا والعراق ومصرن والمجموعة الثالثة التي تقل فيها نسبة الفقر عن ١% وتشمل الجزائر تونس والمغرب ولبنان وبقية بلدان مجلس التعاون الخليجي.

أما عن البطالة فيقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية حوالي ٤١% سنة ٢٠٠٠، مقارنة بعالم ٢٠٠٠ حيث بلغت حوالي ١٣%، ويقدر عدد عاطلين عن العمل حوالي ١٤ مليون عاطلا عن العمل عام ٢٠٠٠، وتحتل مصر والسودان الصدارة في عدد العاطلين عن العمل الذي يبلغ مجموعهما ٤٠ مليون عاطل عن العمل، وتأخذ البطالة كأحد الأسباب الرئيسية في غليان الشارع العربي^١.

أما بعد الحراك فلقد زادت من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، فعند مقارنة المؤشرات التنبؤية الصادرة عن البنك الدولي في شهري يناير ٢٠١١، وأبريل ٢٠١١، نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المينا "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قد انخفض من ٤.٥% لي ٣.١%، أي انخفض بمقدار ١.٤%، وبالنظر إلى واقع الدول، نجد أن المؤشرات التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي المصري قد انخفضت بنسبة ٤.١%، وفي تونس انخفضت بنسبة ٣.٣%، أما في الأردن فقد انخفضت بنسبة ١.٩%.

واستفادت دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الحراك، فتمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية بل لا يزال هناك فرص سامحة أمامها لجذب السائحين الغير راغبين في زيارة دول الحراك أو الربيع العربي، فمثلا تشير مؤشرات السعودية إلى ارتفاع نسبة الحسابات الجارية من الناتج، فقد قفزت من ١٤% في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠% في عام ٢٠١١. وهذا من عائدات النفط بالإضافة لعائدات الحج والعمرة^٢.

المطلب الثالث: العالم العربي بين التحول الديمقراطي والانتقال السياسي.

كثرت التعريفات الأكاديمية لمفردات مثل "الانتفاضة" أو "التمرد" أو "الثورة" لكن الدارسين يتفقون على أن الانتفاضة هي تحرك شعبي كامل أو شرائح واسعة منه ضد قرار سياسي أو اقتصادي... تتخذها السلطة الحاكمة أو ضد وضع ضاغط معين تطالب بتغييره، والانتفاضات الفلسطينية ضد الاحتلال "الإسرائيلي" خير مثال، أما التمرد فعندما تقوم جماعة معينة سياسية أو اقتصادية أو عرقية أو دينية أو عسكرية أو غيرها بشكل من أشكال الحراك العنفي للمطالبة بحقوق معينة محددة، أما الثورة، لاسيما الشعبية منها والتي تختلف عن "الانقلاب" بأشكاله المختلفة، فعندما يقوم الشعب أو ممثلون عنه (بتفويض أو من دونه) بالنزول إلى الشوارع للمطالبة بتغيير الوضع القائم، رأساً على عقب أي ب"إسقاط النظام" وليس مجرد تحسينه أو تعديله أو إصلاحه^٣.

^١ African Development Fund "AFDB", The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011.

^٢ تقرير مؤتمر مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ٢٠١١

^٣ دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦

ولا علاقة سببية بالضرورة بين الثورة الشعبية والديمقراطية فالأولى تبتغي إسقاط النظام القائم والانتقال إلى آخر، وهذا "الآخر" قد لا يكون ديمقراطياً بالضرورة، إذ إن الانتقال من نظام استبدادي إلى آخر أكثر استبداداً قد يحدث عن طريق الاقتراع الشعبي الديمقراطي .

والثورة الفرنسية التي يضرها الدارسون عموماً كمثال على الثورات التي أحدثت تغييراً جذرياً في مجرى التاريخ الإنساني قاطبة انتهت عام ١٧٨٩ بإطاحة الملك ونظامه قبل انتخاب جمعية وطنية تسيطر عليها طبقة النبلاء نفسها التي كانت تتمتع بالامتيازات خلال العهد الملكي، لقد كان الانتقال سياسياً وقتها ولم يحدث التحول الديمقراطي إلا بعد عقود طويلة عادت خلالها الدكتاتورية ونشأت الإمبراطورية قبل أن تندلع ثورة مصغرة عام ١٨٤٤ تلاها تفاعل لتطورات داخلية وخارجية على خلفية ثورة صناعية وفكر سياسي خلاق، لتفضي التطورات إلى نظام ديمقراطي في الحد الأدنى، إن التحول الديمقراطي في فرنسا تطلب قرناً ونصف القرن بعد الثورة الفرنسية إذ كان يجب انتظار 1945 كي تحدث أول انتخابات فرنسية ديمقراطية تشترك فيها المرأة التي كانت محرومة من هذا الحق قبل هذا التاريخ¹.

كما يمكن القول من دون مبالغة، إن معظم الثورات الكبرى في التاريخ أفضت إلى أنظمة أبعد ما تكون عن الديمقراطية، وهذه حال الثورات البولشفية والماوية والإيرانية على سبيل المثال لا الحصر.

في كل النماذج التاريخية نلاحظ أن الانتقال السياسي يحدث في فترة زمنية غير طويلة سواء كان ذلك نتيجة انقلاب عسكري أو ثورة شعبية أو قرار إرادي عن عاهل أو سلطة سياسية أو غيره، لكن التحول الديمقراطي يتطلب مساراً يسلك فترة زمنية قد تطول أو تقصر حسب الحالة والظروف المحيطة بها، فالتحول الديمقراطي يستلزم تغيراً في العادات والتقاليد السياسية والاقتصادية وأحياناً الاجتماعية، وهذا مسار تتمرس خلاله الأحزاب السياسية على ممارسة أدوارها ووظائفها وتنتشر فيه رويداً رويداً حرية التفكير والمعتقد والاجتماع والتعبير والقبول بالرأي الآخر ويصلب عود المجتمع المدني ويتعلم الشعب كيفية الرقابة على المؤسسات والسلطات، ومن قانون إلى قانون ومن إصلاح إلى إصلاح يتقدم المسار الديمقراطي متباطئاً طوراً ومتسارعاً حيناً على خلفية نقاش فكري ودينامية ثقافية، إنها مسيرة طويلة وليست قراراً يتخذ من أعلى في لحظة معينة، وللخارج دور مهم في إعاقة المسار الديمقراطي أو دفعه قدماً، كما للنخب المحلية الدور الأساسي على وجه التأكيد².

ما نشهده في بعض بلدان العالم العربي منذ بداية العالم ٢٠١١ انتقال سياسي قد لا يفضي بالضرورة إلى تحول ديمقراطي في الغد القريب، فالأحزاب الجديدة التي تصل إلى السلطة ليست متمرسية على فنون الحكم والديمقراطية بل إنها تستعد للشروع في تجربة سيئسوها التعثر والتخبط والأخطاء، والانتخاب مهما كان حراً ونزيهاً، يبقى شرطاً من شروط كثيرة لا بد منها كي نصل إلى نظام "ديمقراطي" ولو في حده الأدنى، وهذه الشروط لا يكفي أن تجتمع في نص دستوري مهما كان عصرياً متسامياً لكي تتحقق بمراسيم وقرارات تصدرها الحكومات الجديدة، فقد تسفر التحولات

¹ إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر،

بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٤٠

² محسن عوض، الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٣٨٨، جوان ٢٠١١، ص ٣٣.

السياسية عن ظهور نظم تسلطية جديدة بقناع ديمقراطي، وتدخل المجتمعات بعدها في صراعات اجتماعية وحالة من عدم الاستقرار¹.

المبحث الثاني: معوقات التحول السياسي في الوطن العربي.

المطلب الأول: معوقات مرتبطة ببنية الدولة وضعف المعارضة.

أما مجموعة العوامل التي تفسر تعثر التحولات الديمقراطية فهي مرتبطة بالدولة وما تشمله من بنى أساسية إدارية وسياسية وقانونية، فهذه البنى هي التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس وحدود اختياراتهم الممكنة والآفاق المفتوحة أمامهم، وفي اعتقادي أنه ليس لهذه البنى أساس أو منطلق آخر سوى إرضاء حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكين سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول فترة ممكنة في موقع الحكم.

وتكفي الإشارة إلى أن جميع النخب الحاكمة اليوم في البلاد العربية قد استلمت السلطة بالسيطرة المباشرة، إما بمناسبة خروج القوى المحتلة وبالتفاهم المسبق معها، أو بسبب اعتمادها مشروعية تاريخية لم يعد النظر فيها أو تجديد أصولها كما في بعض الملكيات والمشيوخات، أو بمناسبة انقلابات عسكرية، ولم تعتمد أي منها في صعودها إلى سدة الحكم وفي تجديدها لنفسها في هذا الحكم على أي مشاورة جدية أو استشارة للمواطنين، ولا تزال ترفض أن تطرح وجودها وبقائها في السلطة بل وحتى سياساتها اليومية لأي استفتاء أو استشارة أو موافقة شعبية، فهي لا تقبل بأي شكل أن تربط استمرارها في السلطة بموافقة أو قبول الرأي العام، وتطلب أن ينظر إليها على أنها حقيقة قائمة².

إن معظم أحزاب المعارضة تشكل الوجه الآخر للسلطات المستبدة في البلدان العربية، فهذه الأحزاب تطالب بالديمقراطية طالما هي في المعارضة، ولكن ما أن تستسلم الحكم حتى وتتنكر للديمقراطية وتواصل الاستبداد، كذلك، معظم هذه الأحزاب عبارة عن ملكية "للقائد المؤسس" ولعائلته، ويحدث هذا حتى في بلدان ما يسمى الربيع العربي، مثل ما يحدث في مصر وليبيا وتونس من فرض للأمر الواقع وعدم الاعتراف بالضعف في بناء المؤسسات، وعدم قبولها للتنوع الديني والعلماني، اليساري واليميني، الإسلامي والمسيحي³.

وبسبب غياب تداول السلطة في المجتمعات العربية، أصبح من المتوقع وجود ما يمكن تسميته المعارضة الدائمة⁴، ووجود معارضة تستخدم العنف نتيجة الحرمان من المشاركة السياسية، وتصبح أقرب ما يسمى بالإرهاب، ما يحدث في ليبيا على سبيل المثال، بالإضافة إلى ضعف تأثير المعارضة وتشتت تنظيماتها، والاستقواء بالأجنبي واتخذت من العواصم الغربية مراكز انطلاق لمواجهة النظم السياسية الحاكمة كما يحدث في سوريا.

¹ علي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي في مرحلة تحول، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ماي، ٢٠١٢، ص ٢٨.

² الشطي، إسماعيل وآخرون، مداخل الانتقال على الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٢٤٠.

³ عبد الحسين شعبان، تونس . مصر أسئلة ما بعد الانتفاضة، في عبد الإله بلقزيز، رياح التغيير في الوطن العربي حلقات

نقاشية عن مصر . المغرب . سوريا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر ٢٠١١، ص ٥١.

⁴ عبد الخالق حسين، إشكالية الليبرالية في العالم العربي، مجلة الديمقراطية، العدد ٣٠، أبريل ٢٠٠٨، ص ٣٧.

مشكلة أخرى في هذا السياق، أن آليات التحول السياسي أو (قوى الثورة) غير متجانسة، وتضم مكونات مختلفة ومتصارعة سياسياً وأيديولوجياً وقبلياً، لذلك هناك خطر نشوب الصراعات الدموية بين هذه القوى عندما يتم القضاء على العدو المشترك، إلا أن الأخطر من ذلك هو ما يتعلق بالاستقطاب السياسي ما بين القوى الدينية من جهة، والقوى المدنية من جهة أخرى لأسباب كثيرة أهمها تعقد الخريطة الإسلامية في مصر مثلاً، وعدم تجذر مفهوم العلمانية في مجتمعها، والخلل الواضح في الوزن السياسي بين قواها، كان هذا الاستقطاب الديني/المدني أكثره تكراراً في مصر منه في تونس، وقد بدأ مبكراً تحديداً في مارس ٢٠١٠ عندما صوروا التوجه للصناديق بالغزوة، وقد جرى تدين التطورات السياسية التي مرت بها مصر في المرحلة الانتقالية، هذا وقد كان الاستقطاب الديني أقله حدة في تونس بشكل عام وكان أكثر انفراجاً نظراً لفتح حركة النهضة نوعاً ما على التيارات العلمانية في تونس، إذ أقدمت الحركة على اتخاذ جملة من المبادرات الإيجابية منها عدم المساس بـ"مجلة الأحوال الشخصية" التي تمنح المرأة حقوقاً هي الأوسع على مستوى الوطن العربي^١.

هناك أزمة ثقة تعانيها المعارضة العربية، فالشعوب لم تعد تثق في قدرة المعارضة على إحداث التغيير، بل على العكس ترى أحياناً أن التمسك بما هو موجود من أنظمة استبدادية قد يكون أفضل من أنظمة جديدة يمكن أن تستولي على السلطة وتكون أكثر استبداداً من سابقتها، ولعل حالة الاستياء وعدم الثقة التي تعم معظم دول الربيع من طريقة تسيير السلطة الجديدة التي كانت في المعارضة كانت نتيجة الثقة المفرطة في الأحزاب المعارضة، ففي مصر وليبيا لم زالت بقايا الدولة العميقة تتحكم بمصير الدولة، ومثال مصر لا يزال شاهداً.

المطلب الثاني: غياب أو تغييب دور المجتمع المدني.

مفهوم المجتمع المدني في الأقطار العربية مفهوم يحوي الكثير من الإشكالات التي تحتاج إلى تفكيك، ذلك أن الحديث عن المجتمع المدني في الوطن العربي لا يعني أننا نتحدث عن (كيان واحد متجانس ومنسق ويعبر عن نفسه بصوت واحد اتجاه الدولة)، مما يعني أن التحفظ قد يكون مطلباً ضرورياً قبل التفكير في استنساخ النموذج الليبرالي الغربي للمجتمع المدني، ليشكل نواة للديمقراطية، فعلى الرغم من وجود نواة للمجتمع المدني منذ الخمسينات من القرن الماضي في كل من مصر وسوريا، ولكن بمساعدة الدول الغربية المتنفذة قامت الأنظمة العربية بسد الطريق أمام التحول إلى قوى مجتمع مدني فاعل، الأمر الذي أدى إلى احتكار الدولة للمجال السياسي والسيطرة على المجتمع لذلك لم نعرف في المنطقة العربية على حد تعبير عالم الاجتماع السياسي ألفرد ستيفان ما تسميه الأدبيات الاجتماعية الحديثة بـ (الإدماجية المجتمعية) Societal Corporation، التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات وهيئات المجتمع المدني تلقائياً، وباستقلال عن الدولة وسلطتها^٢.

وعلى العكس من ذلك فقد ظهر في المجتمعات والنظم العربية ما يسمى (إدماجية الدولة) State Corporation أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات والهيئات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية، لذلك يرى برهان غليون "أنه تم التخلي كلياً عن استقلالية المجتمع المدني لصالح بناء الدولة... فهيمت السلطة المركزية على المجال السياسي

^١ نيفين مسعد، وأحمد يوسف أحمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

^٢ ثناء فؤاد عبد الله، آليات الاستبداد وإعادة انتاجه في الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٤٠٨.

والاجتماعي والاقتصادي، ومنعت أي مؤسسة مستقلة ترغب بالنشاط في أي من المجالات، لأنها تصطدم حتما بتوجهات الدولة¹.

وقد استخدمت النظم السياسية العربية للتأثير والتحكم في المجتمع المدني عدة آليات حيث تقوم الحكومة ومن خلال التشريع وإصدار القوانين التي تعطيها الحق في حل الجمعيات المدنية والتدخل في إدارة المنظمات، كما حصل في مصر مؤخرا في حل جمعية الإخوان المسلمين الذي اعتبر تهديدا للأمن القومي من وجهة نظر النظام الحالي.

هذا ولا تزال المؤسسة العسكرية أو ما يسمى بمفهوم الدولة العميقة بمفهومها العام تمثل مصدر التأييد الأساسي لنظم الحكم، وكثيرا ما يستخدم النظام سيطرته على مصادر الإكراه المادي لديه لاستيعاب واحتواء أي تهديد جدي يواجهه من القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير، يكفي أن نشير إلى الحالة المصرية في مواجهتها لخطر التهديد الإسلامي كما يدعي النظام، واستعمال القوة في حالة الحراك الاجتماعي في البحرين لقمع تظاهرات التي يمثلها المجتمع المدني.

فالدور السياسي للجيش يعد معوقا أساسيا للديمقراطية الحقيقية عموما ويمثل خطرا على مستقبل المجتمع المدني، ولا تزال الحالة الجزائرية راسخة منذ ندخل الجيش لإلغاء المسار الانتخابي عام ١٩٩٦ التي فازت في حولتها الأولى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتعد تدخلات الجيش عبر استخباراته الأمنية والتي تستعمل خصوصا ضد المنظمات الحقوقية والدفاعية من أخطر التحديات التي تواجه عملية نمو تنظيمات المجتمع المدني.

إن استقلال منظمات المجتمع المدني تقتضي بالضرورة توافر الحصانة والدعم المالي لها، بيد أن واقع المجتمع المدني في الوطن العربي يشير إلى افتقار مؤسساته إلى قاعدة مالية مستقلة تسمح له بالنشاط الحر، وبالتالي تطرح قضية التمويل الأجنبي بقوة في الحالة العربية، ففي حالة المجلس الوطني السوري المعارض الذي يتلقى الدعم المالي من دول الجوار من قطر والسعودية وبالتالي التأثير على استقلاله السياسي، والتمويل الإيراني للحراك في البحرين الذي يرهن حرية المبادرة لمنظمات المجتمع المدني².

إلى جانب هذه العراقيل المفتعلة من قبل الأنظمة العربية لعمل منظمات المجتمع المدني، وعلى الرغم من التوسع الذي شهدته حركة المجتمع المدني في كل من تونس والجزائر والمغرب ودول شمال إفريقيا، إلا أنها لا تزال مكبلة بعدد من القيود القانونية، فعلى سبيل المثال فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان لم يتم الاعتراف بها إلا في سنة ٢٠٠٠، وفي الجزائر تدخلت السلطة لتسيطر على المرصد الوطني لحقوق الإنسان لتجعل منه مؤسسة حكومية بامتياز.

هذا بالإضافة إلى التأثير القبلي البارز على عمل حركات المجتمع المدني في بعض الدول العربية التي تعرف مجتمعات قبلية وطائفية، ففي اليمن على سبيل المثال وتحديدًا المجلس الوطني لقوى الثورة، الذي تم الإعلان عن تشكيله خلال الاجتماع التأسيسي للجمعية الوطنية لقوى الثورة السلمية في أوك١ ٢٠١١، إلا أنه وفي فترة وجيزة لا تزيد عن ستة أشهر شهد المجلس انسحابات بالجملة، معظمها من قبل القادة الجنوبيين، بسبب ما اعتبروه تهميشا وعدم أخذ وجهات نظر

¹ رضوان زيادة، النظام السياسي العربي وأزمة التغيير، مجلة شؤون الأوسط، عدد ١٢٠، خريف ٢٠٠٥، ص ١٦٢

² أماني قنديل، انعكاسات الأزمة المالية على المجتمع المدني . تاريخ الاطلاع: ٢٠١٥/٠١/٢٤

<http://www.alwakad.net/inff/articles.php?action=show&id>

العديد من رأي القوى السياسية بعين الاعتبار، وطالبو في هذا السياق بأن يكون تشكيل المجلس مناصفة بين الشمال والجنوب¹.

هناك عائق آخر لا يقل أهمية عن سابقه في عمل المجتمع المدني وهو المكون المعرفي وهو أهم مكونات الثقافة السياسية على الإطلاق ، لأن عدم معرفة أسس النظام والعمليات السياسية المرتبطة به وبوظائف المؤسسات فيه، يؤدي إلى ضعف التمسك بالديمقراطية، ولما كانت مصادر المعرفة السياسية تقع أغلبها تحت سيطرة السلطة المركزية في أغلب دول المنطقة ، سواء من خلال سيطرتها على أجهزة الإعلام الجماهيري أو المؤسسات الثقافية، فإن هذه المصادر على اختلاف أنواعها تعمل على إعادة إنتاج نفس القيم السائدة في النظام السلطوي وتساهم في تكريس الواقع، فلا نستغرب عندما نعلم أنه يوجد أكثر من ٦٠ مليون عربي لا يعرفون القراءة والكتابة، وأنه أجري مسح مساح من ١٨ دولة عربية كانت النتيجة أن^١ % فقط من مجموع العينات تنظر للمجتمع المدني كقضية أساسية تستحق الاهتمام².

ففي ليبيا مثلا، تؤدي الثقافة السياسية السائدة دورا في تقرير فرص نجاح ودور المجتمع المدني، فهي في جانب كبير منها نتاج السياسات المدمرة للقذافي التي أدت إلى تكريس الثنائيات على نحو جعل العديد من المحليين يصفها بأنها ثقافة "الراعي والرعية السيد والعبد.." وفي إطار البنية القبلية للمجتمع الليبي فإن المجتمع المدني يؤدي دورا محددا بالنشاط المرتبط بالشأن العام، وظهر إلى السطح محاولات لفرض إيديولوجيات مخلفة للثقافة السائدة، وهو ما يؤدي إلى تهديد العملية السياسية برمتها.

المطلب الثالث: دور العامل الخارجي في عرقلة مسار التحول السياسي.

إن علاقة التبعية التي تربط كثيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية، جعلت منه مسرحا للصراع حول مناطق النفوذ الخارجي الذي تمارسه هذه القوى للتأثير على صانعي القرار السياسي في الدول العربية، هذه التبعية التي نشأت عبر عملية تاريخية تم بمقتضاها إحقاق دول العالم الثالث، ومنها دول الوطن العربي بالنظام الرأسمالي العالمي وكان من نتائج هذه العملية، تعطل الإرادة لوطنية. وفقدانها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها وتجديدها³.

ففي السنوات الأخيرة دخلت التحولات التي شهدتها العالم العربي منذ بداية الحراك الشعبي في تونس في ديسمبر ٢٠١١ في مراحل متعددة، وبالرغم من حجم المؤثرات الداخلية لثورتها في مصر وتونس، إلا أن التداخل الذي شهدته الأحداث في ليبيا ومن ثم اليمن وسوريا، ينقل (الربيع العربي) إلى مدار المؤثرات الخارجية التي باتت تشكل العامل الأقوى في أحداث هذا الربيع وتؤثر على نتائجه، ففي حين يكتسب البعد الداخلي للتحولات في العالم العربي وجهة محددة تتميز بتصاعد وتيرة العملية السياسية (تونس ومصر) وبثقل العملية الداخلية في الدول التي لا تزال على لائحة الانتظار(البحرين،

¹ نفين مسعد، وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ١٤٠.

² خير الدين عبادي، المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا ١٩٩٠-٢٠١١، مذكرة ماجستير دراسات إفريقية، جامعة الجزائر، ٢٠١١.

³ برهان غليون ، بيان من أجل الديمقراطية، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦، ص ٩٣

سوريا)، فإن السياق الدولي الآخذ في الارتسام يحمل في طياته خفايا إستراتيجية تحكم حركة القوى الدولية الرئيسية التي رسمت أهدافها قبل الربيع العربي وبمعزل عن أحداثه¹.

وقد أظهرت وقائع الحراك السياسي مفاجأة للقوى الدولية، وبناءً على مراقبة سلوك هذه القوى تجاه ما يحدث في هذه الدول، ظهر في البداية حيادها مع مراقبتها لما يحدث حتى الوصول إلى نقطة معينة في تغيير ميزان القوى على الأرض، حينها تغير هذا السلوك بالكامل، وعلى العموم من بين العوامل المحددة لتغير سلوك القوى العظمى مدى الأهمية الإستراتيجية للدولة المعنية، ومدى أهميتها في الاستقرار الإقليمي، والملاحظة الأهم هي وضوح ازدواج موقف القوى العظمى تجاه التغيير بناء على مكان حدوثه ومدى مصالح القوى العظمى المرتبطة بنتائج هذا التغيير.

ففي مقالة بعنوان "روسيا والعالم المتغير" نشرتها صحيفة (موسكو فسكينوفوستي) في ٢٧ فيفري ٢٠١١، يقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: "إن سلسلة النزاعات المسلحة التي تبررها الأهداف الإنسانية تقوّض مبدأ السيادة الدولية الذي بقي مقدسًا عبر قرون، لذلك يتم تشكيل الفراغ في العلاقات الدولية"، و"هناك محاولات تقوم بها الولايات المتحدة بشكل منتظم لممارسة ما يُسمى (الهندسة السياسية) في مناطق وأقاليم تعتبر مهمة بالنسبة لروسيا تقليديًا" وحول الربيع العربي، اعتبر بوتين أن التدخل الخارجي أدى بأحداثه إلى أن تتطور في سيناريو "غير متحصّر"، وبالتالي، فهذا الربيع العربي أعاد إدخال روسيا إلى الملفات الداخلية في المنطقة ورجّح مفهومها بالحاجة إلى تكريس المرجعية الدولية في الأمم المتحدة، فلقد دفعت التحركات الشعبية إلى حدوث فراغ سياسي وانكشاف الساحات المحلية أمام كتلتين أساسيتين: القوى الأمريكية والغربية من جهة وروسيا من جهة ثانية، فحيث قام التوازن بينهما اقتصر التدخل الخارجي على المساعدة في إنجاز التحوّل، وذلك في حالي مصر وتونس، وحيث اختل التوازن استوجب الأمر تدخلًا إقليميًا ودوليًا لدواعٍ إنسانية تتعلق بواجبات المجتمع الدولي في الحفاظ على السلم وحماية المدنيين كما في حالات ليبيا واليمن وسوريا².

ومن ناحية أخرى، شهدت المرحلة تصاعدا في نفوذ قوى إقليمية صاعدة، مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر في مجريات الأمور في العالم العربي، وبالنسبة لإيران، فقد تولت قيادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم راديكالية، مثل نظام الأسد في سوريا، مما دفع البعض للتحدث عن بدء حرب باردة جديدة في المنطقة. وقد عزز هذا الصراع من نفوذ فاعلين غير رسميين على الساحة الداخلية، المعارضة المسلحة في سوريا، التي لقيت دعما منقطع النظير من الدول المجاورة مثل قطر وتركيا، سواء بالسلاح أو المال، وحتى دعم سياسي ذلك بالاعتراف بها كمثل شرعي ووحيد للشعب السوري، ومحاولات المعارضة لطلب المساعدة الخارجية لتقديم السلاح، أو حتى التدخل العسكري لحسم الصراع، كل هذه الأوضاع فاقمت من حدة الأزمة وأجلت عملية الانتقال السياسي³.

¹ جواد الحمد، وآخرون، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١، ص ١٢.

² خيرى منصور، تراجيديا الربيع وكوميدياه، القدس العربي، لندن، ١٨ / ١٩ أوت ٢٠١٢

³ محمد عبد الشفيق عيسى، هل هو الربيع العربي بالمعنى الغربي حقًا؟، الجريدة، العراق، ٢٨ / ٠٥ / ٢٠١٢

وأمام الحل العسكري الذي تبناه النظام السوري، بدأت المواقف الدولية تتفاعل، وبدأت الانقسامات بين القوى الكبرى واللاعبين الإقليميين، أمام هذا الواقع الجديد والتقارب الأمريكي الروسي وصل الأمر إلى حالة الفتور، ووصول الأمر إلى تسوية سياسية بعيدا عن طموحات المعارضة والشعب بالتغيير.

ولم تكن ثورة اليمن على الرغم من وضوحها مطلبياً وسياسياً أقل تأثيراً في التغييرات الجيوستراتيجية من الحركة الاحتجاجية في باقي المناطق، فقد حاولت المملكة السعودية الحفاظ على نفوذها في اليمن المتصل جغرافياً بدول مجلس التعاون، ولجم فاعلين إقليميين عن بلورة نفوذهم؛ فبدأ الموقف الخليجي - باستثناء موقف قطر مع تبايناته - موحداً ومتقدماً بعد طرح المبادرة الخليجية؛ تلك المبادرة التي حددت لليمن مسار الانتقال والتحول السياسي الآمن، كما انطوت مجريات الثورة على تنافس جيوستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران التي بدأت تدخل إلى اليمن قبيل الثورة مع التمرد الحوثي، وهو ما كان له الأثر البالغ في تأخير العملية السياسية¹.

تحت تأثير التحول الديمقراطي ومطالب الداخل و ضغوط الخارج اضطرت الدول العربية إلى الدخول في مسار التحول الديمقراطي ولكن بطريقة بطيئة للغاية ومتعثرة تحت تأثير عديد من المعوقات فاقمت من آثار ونتائج التحولات السياسية السلبية، وهذا يطرح تساؤلاً حول الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة وناجعة، ورغم وجود تفسيرات عدة حول الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنة، مثل توفر ظروف اجتماعية واقتصادية ووجود معارضة فعلية، وتوسع مدنية المجتمع، ووجود وقوة وفاعلية المجتمع المدني، وعدم ارتهاقه للخارج، والالتزام بقيم وأحكام الديمقراطية، إلا أنه في الحالة العربية وجدنا أن العامل الخارجي كعامل محفز أو مثبط لعمليات التحول الديمقراطي يمثل الدور الأكبر، في نجاح أو فشل عملية التحول السياسي².

خاتمة:

أخير وليس آخر، فإنه وعلى الرغم من كل العراقيل والصعوبات التي تحوّل دون تحقيق أو السير نحو عملية التحول السياسي، فإنه لا يقصد من كل ذلك، الإيحاء بأن عملية تغيير الأنظمة العربية، وتحويلها نحو نظم ديمقراطية، أمر صعب المنال، ولكن المقصود وضع هذه العملية، منذ بدايتها في سكتها الصحيحة، ولكن الخوف كل الخوف، أن يكون الوطن العربي، بصدد دفع ثمن التردد والحيرة، في مباشرة إصلاحات حقيقية بعيدة عن ضغوطات وإملاءات الخارج، والخضوع لحقبة جديدة من الوصاية الدولية.

أخيراً يجب التوضيح، أن الديمقراطية لا يمكن استيرادها من الخارج، وفق صيغ معلبة مسبقاً، فالديمقراطية تتولد داخليا، وهي نظام يتم صنعه في الداخل العربي، وعبر آليات ذاتية حيث يحتاج فيه لفترة طويلة، يتم خلالها صهر عوامل عديدة لخلق نمط خاص ومتفرد من الديمقراطية، يؤدي إلى تحقيق نسخة ديمقراطية عربية مميزة، أخذاً في الاعتبار خصائص المجتمعات المحلية ومستوى تطورها السياسي والثقافي والاقتصادي.

¹ سعيد الشهابي، ديناميكية التغيير ومعوقات التحول الديمقراطي، القدس العربي، لندن، 2012 جانفي 31

² أحمد عبدالكريم سيف، التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط: سيناريوهات محتملة، ورقة مقدمة إلى ندوة "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"، مركز دراسات الوحدة العربية، 6-8 فبراير 2012، تونس.

والأهم من كل ذلك أن التغييرات الحقيقية لا تحدث بطريقة فجائية أو انقلابية، وإنما تشق طريقها بطريقة تراكمية تدرجية، تتيح لها التعمق والاستمرارية، ولعل ما أنتت به العولمة في شقها الموضوعي والإيجابي، من ثورة تقنية ومعرفية، جعلت عملية الديمقراطية والتحول السياسي أكثر تسارعا في الأقطار العربية.

تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي: عسكرة المجتمع ونشوء المليشيات

د. عبد العالي حور، استاذ باحث بمركز التوجيه و التخطيط التربوي -المغرب

ملخص:

لقد أصبحت المليشيات احد اهم العناصر الفاعلة و المؤثرة في عدد من البلدان العربية، بعدما اصبح لها دور كبير في تحديد السياسة الداخلية للدولة، و تحديد التفاعلات التي تتم بين الدولة و الفاعلين داخلها كالقوى السياسية و الاحزاب و منظمات المجتمع المدني، بل و مع الخارج كذلك، فقد ادت الاضطرابات الأمنية التي ترتبت عن الحراك الاجتماعي الذي شهدته بعض الدول العربية، الى تحول الخلافات السياسية الى خلافات طائفية و اثنية و عرقية، يوظف فيها الجيش و تنشأ بسببها المليشيات و يلجأ فيها الى المرتزقة، و يساهم في عسكرة المجتمع و انفراط عقد احتار الدولة للعنف المشروع، و يزيد من أهمية التنظيمات العسكرية بكل أنواعها، إن لم تصبح أساسية، باعتبارها جهات فاعلة، سواء بالنسبة للدول الوطنية أو للجماعات المجتمعية التي تزداد استقلالية و عسكرة في سعيها إما للحفاظ على مكانتها أو للحصول على امتيازات اقتصادية و اجتماعية و سياسية و الخروج من وضع التهميش و الإقصاء الذي ظلت تعيش فيه، ما أدى إلى تقويض الدولة المركزية و مؤسساتها و خاصة المؤسسة العسكرية، مما يجعل إعادة تشكيل جيش وطني موحد رهينة صراعات القوى السياسية والاجتماعية المختلفة. فظاهرة المليشيات هي نتيجة لطبيعة بناء الجيوش و عنوانا للولاء الذي تكنه للنظام السياسي و ليس للدولة. و هي من نتائج تسييس الجيش و انخراطه المباشر في العملية السياسية او من خلال اختراق القوى السياسية لوحدها او تحكّم النظام السياسي فيه و خصخصته لصالحه و توظيفه في حماية نفسه في مواجهة الشعب. فالمليشيات تنشأ بعد توظيف الجيش في الصراع السياسي خاصة عندما يتخذ هذا الصراع ابعادا طائفية و عرقية و مذهبية في المجتمعات غير المندمجة التي تتحكم فيها أنظمة استبدادية غير ديمقراطية تعتمد في إدارة الدولة على البنى العصبية و الطائفية و على الولاء الجماعي او الفردي، و تهميش المؤسسات الوطنية، خاصة عندما تكون شرعيتها محط نزاع و تشكيك او رفض من قبل بعض او اغلبية الشعب. وبعدها تكون قد همشت و اقصت جل او بعض الجماعات او المناطق الجغرافية وحرمتها من حقها في المشاركة في السلطة و في الانتفاع من الثروة الوطنية او مست بحقوقها الثقافية والاجتماعية.

Abstract:

Militias have become one of the most important actors and influential in a number of Arab countries, after it play a big role in determining the internal politics of the state, and to identify the interactions between the state and the actors within the political parties and civil society organizations, and even with the outside world as well as , it has led to security problems that incurred for social mobility witnessed in some Arab countries, to shift the

political differences to sectarian differences and ethnic and racial, where the army employed, and arise because of the militias and contribute to the militarization of society and break up State monopoly of legitimate violence, and increases the importance of the military organizations of all kinds, if not become essential, as actors, both for the national states or community groups that increase the independence and militarization in its quest either to maintain its position or to obtain economic privileges and social, political and get out of the situation of marginalization and exclusion, which has been living in it, which led to the undermining of the central state and its institutions, especially the military, making the re-formation of a unified national army hostage to conflicts of different political and social forces. The phenomenon of militias is a result of the nature of the building armies and the title of the loyalty of the army to the political system, not the state. And it is one of the results of the politicization of the army and the direct involvement in the political process or penetrate through the political forces of the units of the political system or the control and privatize it for him and employed in protecting itself in the face of the people. Militia arise after the employment of the army in a private political conflict when the conflict take the dimensions of sectarian and ethnic and sectarian in society that is not integrated, which is controlled by despotic regimes undemocratic based in the state administration on the neural structures and communal and collective allegiance or singles, and the marginalization of national institutions, especially when its legitimacy is the focus of a dispute and skepticism or refusal by some or the majority of the people. After they have been marginalized and ousted gel or some groups or geographic areas and the sanctity of the right to participate in power and in the utilization of national wealth or touched social and cultural rights.

كان الجيش عبر التاريخ في صلب عملية نشؤ المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية وتكون المجتمعات في تشكيلات وطنية، فهو الذي كان يوحد الدول عبر التاريخ في الصين و فارس و مصر القديمة، مروراً بالدول الأوروبية القومية الحديثة¹، فقد كان هو الشوكة التي شقت الطريق و آمنت السلطة الوطنية و حمت الحدود و وحدت مختلف المقومات التي تؤلف الكيان الوطني حول القطب المهيمن او الطبقة الحاكمة .

و في الدولة الحديثة يعتبر الجيش مؤسسة من مؤسسات الدولة و ليس جهازاً او اداة بيد السلطة ، فهو ملك للمجتمع و ليس للنظام الحاكم، مثله مثل باقي المؤسسات الأخرى و هو ما يقتضي منه أن يكون محايداً و مترفعاً على تناقضات البنية الاجتماعية و صراعات السياسة²، و أن لا ينتصر لفريق ضد آخر و أن لا يتدخل في صنع القرار و ادارة السلطة إلا في ما يخص الامن القومي، لكون السياسة في النظام الديمقراطي مجرد لعبة مدنية صرفة، و مجال مفتوح لجميع المواطنين، و حق من حقوقهم المدنية التي يضمنها القانون و الدستور سواء من حيث تشكيل الأحزاب السياسية و المشاركة في الانتخابات و التداول على السلطة. اما الجيش فأهميته وظيفته تتجسد في قيامه بالدفاع عن الوطن و حماية حوزته من الاخطار و التهديدات الخارجية التي قد يتعرض لها، و التصدي للعدوان الخارجي³.

إلا ان واقع المؤسسة العسكرية يختلف عن ذلك في بعض الدول و المجتمعات المتعددة الطوائف و الاديان و الاعراق او المجتمعات القبلية التي تعاني من عدم الاندماج ، الذي يلقي بظلاله سلباً على مؤسسة الجيش في خاصة ظل

¹ - اشرف انور عبد الملك ، الجيش و الحركة الوطنية: مصر، فيتنام ،باكستان، اندونيسيا، اليابان، الصين، الكونغو، ترجمة حسن قبيسي القاهرة الهيئة المصرية

العامّة للكتاب ٢٠١٢ ص ٣٦

² - عبد الاله بلقزيز، السياسة في ميزان اعلaque بين الجيش و السلطة، في، الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي، احمد ولد داداه... و اخرون، مركز دراسات

الوحدة العربية الطبعة الاولى بيروت دجنبر ٢٠٠٢ ص ١٦

³ - احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع العسكري ، ط ١ الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ ص ١١٢

نظام سياسي استبدادي يحكم سيطرته على السلطة، ويفرض آراءه الأيديولوجية والسياسية الأحادية على الجميع و يرى نفسه السيد الذي يعلى ولا يعلى عليه، و يعمل على إعاقة تحقيق الانصهار المجتمعي سواء عن قصد او بدو قصد من خلال اتباع سياسة التفرقة و المحاباة و التمييز بين المكونات المجتمعية والقوى السياسية المتعددة و المختلفة. مما قد يؤدي الى صراع و اقتتال اهلي يتم اقحام الجيش فيه اما لجانب النظام الحاكم او لفئة دون اخرى او قد يتشتت الجيش الى فرق لكل واحدة ولاؤها الخاص يصير معها الجيش جيش العرق أو جيش المذهب أو جيش الطائفة، او جيش القبيلة، او جيش النظام، ويتجه للانقسام تبعاً للانقسامات المجتمعية، و يتحول إلى مليشيا او مليشيات، و حينها يتم الانتقال من احتكار الدولة للعنف و تمرّكه بيدها الى تشظيه و توزيعه في ايد فاعلين متعددين غير الدولة. عندها يكون الجيش- ان ظل هناك جيش- منحازاً وأداة بيد فريق سياسي أو عرقي أو مذهبي أو طائفي أحادي، يوظفه ضد فريق آخر، و ذلك نتيجة لانفراط عقد الوطن، و يزداد هذا الوضع سوء عندما تتسلح البنى الطائفية المتعددة وتأخذ شكل جيوش ميليشياتية خاصة، و قتها تصبح تتعرض الوحدة الوطنية والترابية للتقسيم و ينتهي الولاء الوطني لتحل محله الولاءات المحلية او البدائية.

كما قد تعتمد القوات المسلحة الى انتاج اذرع او الاستعانة بمرتزقة او شركات خاصة تعيينها في حروبها و تنفيذ مخططاتها بالنيابة عنها خاصة ان هؤلاء الوكلاء يمكنوها من تحقيق مكاسب عسكرية في ارض المعركة لما قد يتميزون به من خبرة و دراية بالعدو و المنطقة التي يدور فيها الاقتتال، كما تعتبر اداة يعالج من خلالها الجيش النظامي مخاوفه بشأن ولاء الجنود المنحدرين من تلك المناطق، و بذلك يعالج الجيش الميسس مخاوفه من الاستنزاف مقابل شق اصطفاف المجتمع و تقسيمه الى فئتين احدهما تدعمه و تؤمن بقضيته التي تأخذ في الغالب مظهراً وطنياً عكس اهدافها المستبطنة و فئة تعاديه، و هؤلاء هم المنتمين عرقياً او جغرافياً او دينياً لمن يقود الصراع المسلح ضد النظام الحاكم.

لقد شجعت المعضلة الأمنية التي ترتبت عن الحراك الاجتماعي او ما سمي " بالربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية على ظهور الميليشيات القائمة على الطائفة أو العرق أو القبيلة أو المنطقة. وقد اتبعت بعض الجماعات المسلحة غير الحكومية أشكالاً بديلة لبناء الدولة، ما أدى إلى تقويض الدولة المركزية وقواتها المسلحة، مما يجعل إعادة تشكيل جيش وطني موحد رهينة صراعات القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، كما هو الحال في بلدان مثل ليبيا واليمن منذ العام ٢٠١١.

فقد واجهت المحاولات التي قام بها قادة الدولة الجديدة لاستخدام القوات المسلحة كقاعدة للدعم السياسي تحركات مضادة من خصومها السياسيين لحشد وسائل العنف داخل قواعدهم الاجتماعية، ما زاد من تفتيت السياسة الوطنية وعمق انعدام الأمن، وتحولت الخلافات السياسية الى خلافات طائفية و اثنية و عرقية، يوظف فيها الجيش و تنشأ بسببها الميليشيات و يلجأ فيها الى المرتزقة، و يساهم في عسكرة المجتمع.

يتناول هذا الفصل اربعة محاور يخصص المحور الاول لتحديد المفاهيم المحورية فيما سيتناول المحور الثاني الاسباب السياسية و الاجتماعية لنشؤ الملشيات اما المحور الثالث فسيتطرق للمليشيات باعتبارها مظهر لازمة الدولة القطرية العربية اما الحور الرابع و الاخير فيعالج مستقبل الملشيات و بناء الدولة.

المحور الأول: مفهوم المليشيات و المفاهيم المشابهة

إن تعدد الفاعلين الذين يستعملون العنف من مليشيات و افراد و شركات أمنية و عسكرية خاصة وضع احتكار الدولة للعنف امام تحد كبير، فمعظم النزاعات و الحروب اصبحت تدور داخل الدول ، احد اطرافها على الاقل فاعل مسلح من غير الدولة (NSAs) 'armed non-state actors' و يعرف¹ بانه جماعة مسلحة تعمل خارج مراقبة الدولة و تضم على سبيل المثال :

مجموعة المعارضة المتمردة

المليشيات المحلية الاثنية او الدينية او غيرها

امراء الحرب

حراس

قوات الدفاع المدني و المجموعات شبه العسكرية (عندما تكون خارج مراقبة الدولة)

الشركات الخاصة التي تقدم خدمات امنية او عسكرية.

و في هذه الدراسة سنقتصر على تعريف المليشيات كأحد ابرز الفاعلين المسلحين على الساحة العربية الحديثة و تمييزها عن المرتزقة و عن الشركات الامنية و العسكرية كأدوات لجأت او قد تلجأ اليها بعض الانظمة أو الجماعات في المنطقة.

اولا : مفهوم المليشيات

يعتبر مصطلح المليشيا من مفردات اللغة الفرنسية (milice) او اللاتينية (militia) و هو موغل في القدم كما ان اصل كلمة المليشيات مشتقة من مصطلح milis بمعنى " خدمة عسكرية" او " فن الحرب"²، و يقصد منه كل مدني جندي في زمن الحرب او حالة طوارئ، يتخلى عن صفته المدنية و يلتحق بالواجب العسكري المؤقت.

و هو ما يتوافق مع المفاهيم المركزية الرسمية للمليشيات المدنية: كمنظمة عسكرية تتألف من المواطنين الملتحقين و المتدربين للخدمة في اوقات الطوارئ الوطنية، و يمكن تشكيل هذه المليشيا اما عن طريق التطوع او التجنيد الالزامي، و قد تتشكل الفرق المتدربة من السكان المحليين الذين يتم تسليحهم في وقت قصير للدفاع عن انفسهم.³ وهو نفس ما ذهب اليه الدكتور عبد الوهاب الكيالي في الموسوعة السياسية في تعريفه للمليشيا بانها "تشكيلات من الفرق تتألف من متطوعين مدنيين يتلقون تدريباً على الاسلحة كما يقومون بمساعدة الجيش النظامي اثناء الحرب بعد استدعائهم من عملهم و وظائفهم و قد وجدت هذه الفرق عند الرومان و اليونان و كانت على جانب كبير من حسن التدريب و جودته"⁴

¹ -Caroline Holmqvist , "Engaging Armed Non-State Actors in Post-Conflict Settings" in "Security Governance in Post-Conflict Peacebuilding" Alan Bryden, Heiner Hänggi DCAF Yearly Books 2005 Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF) p 45

² - voir « le petit robert » dictionnaire de la langue francaise

³ -محمد الساعدي ، نظرة في واقع التنظيم القانوني لدمج المليشيات : العراق كنموذج للدراسة" مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية العدد الاول

يناير ٢٠١٥ ص ١١٦

⁴ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، الجزء السادس المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت لبنان الطبعة الثانية ١٩٩١ ص ٥٢٠

وتعرف الميليشيات كذلك بأنها منظمات خاصة مكونة من مواطنين مسلحين يعلنون عن انفسهم و ينخرطون في أنشطة شبه عسكرية و يتميزون عن الجيش النظامي، او الجيش المحترف، و تنشأ كرد فعل على وضعية خاصة او ازمة¹.

كما يتم تعريف الميليشيات بأنها " شكل من المساعدة الذاتية لتجاوز الظروف التي تنتج عن عدم فاعلية الادارة و حالة الانسداد و غياب القانون ،عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها، او عندما تحتاج المجموعات للموارد لتحقيق امنها الخاص، فالميليشيات هي نتاج اللأمن الذي تشعر به المجموعات، و لا تجد امامها من خيار غير الانتقام لتحقيق العدالة و تأتي لحماية المجموعة من العنف². الممارسة عليها او الذي يهددها. و تعمل استجابة لتحديات الحرب او الكوارث و حاجة الامن³ كما ان الميليشيات تعني وجود الاسلحة في ايد اشخاص لا يرتدون البذلة الرسمية للقوات المسلحة التابعة للدولة فالدولة وحدها ممثلة في وزارة الدفاع هي التي لها الحق في امتلاك و استخدام السلاح.

و قد وجدت اشارة مقتضبة لمفهوم الميليشيات في معاهدة جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب لعام ١٩٤٩ في الفقرة الثانية من المادة الرابعة التي تحدد أسرى الحرب ب " أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والميليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءاً من هذه القوات المسلحة.

- أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان هذا الإقليم محتلاً، على أن تتوفر الشروط التالية في هذه الميليشيات أو الوحدات المتطوعة بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة:

أ - أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.

ب - أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعد.

ج - أن تحمل الأسلحة جهرًا.

د - أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها. "

و عموماً لا يوجد تعريف محدد و متفق عليه لمصطلح الميليشيات على الرغم من اهمية هذا التعريف لتحديد معالم الظاهرة ، فالعمل الميليشياتي ليس مجرد عمليات مفاجئة يمكن ان تقوم بها مجموعة مسلحة بشكل فوضوي ، بل انها نمط من انماط استخدام القوة في الصراع السياسي المعاصر فيما بين الدول و فيما بين النظام السياسي و المجتمع، هذه الممارسة التي تستعمل للتأثير على القرار السياسي للحكومات و الدول و ربما الافراد. حيث تتعدد الآراء حول مدى شرعية التنظيمات التي تمارس العنف او القوة في الصراع ، فالحق في المقاومة سمة مشتركة لدساتير دول العالم في اوائل القرن الثامن عشر، حيث احتوى ما لا يقل عن ٢٥ % من هذه الدساتير على حق المقاومة و الاطاحة بالحكومات

¹ - Hamilton Neil ،A militias in America : a reference handbook contemporary world issues ،ABC-CLIO Oxford England 1996 p 6

² - ، Armed non- state actors: current trends and future challenge. DCAF and GENVEVA CALL. DCAF horizon 2015 working paper n 5 pp 7-8

³ - Wafula Okumu and Augustine Ikelegbe ، Militias, Rebels and Islamist Militants , Human Insecurity and State Crises in Africa ، 2010, Institute for Security Studies Tshwane (Pretoria), South Africa: p 4

الظلمة بالقوة، و خلال القرنين الماضيين عمل عددا متزايدا من الدول على منح الشعب الحق الدستوري في اسقاط حكومته في حالة اتخاذها لاجراءات غير شرعية.¹

و يمكن القول ان جوهر الخلاف حول تعريف مصطلح المليشيات مرتبط بتلك الرؤى المختلفة لما يمكن اعتباره نشاط يستوجب الادانة و ما يمكن اعتباره كفاحا مسلحا مشروعا يستحق التأييد، و من هنا تبرز الحساسية التي يثيرها استعمال وصف المليشيا حيث غالبا لا يلقى القبول من طرف المجموعات المسلحة باعتباره مفهوما ذو حمولة سلبية ارتبطت بالممارسات الفضيعة التي قامت بها بعض الجماعات المسلحة في بعض الدول .

وتاريخيا هناك نوعين من المليشيات : مليشيات دولية و مليشيات غير دولية ، فالمليشيات الدولية يتم انشاؤها لحماية النظام السياسي، هذا النوع عرفته اوربا و امريكا خصوصا بين القرنين ١٧ و ١٩ فمليشيا الدولة او النظام يتم تشكيلها من مدنيين لمواجهة تهديدات او وضعيات امنية مثال الجنجويد، الحشد الشعبي، الشبيحة، اما المليشيات غير الدولية تتكون من مجموعات اثنية او سياسية او عرقية او لغوية او غيرها و قد تكون مدافع عن خيارت الدولة و النظام كما قد تكون معارضة لها.²

و في السياق العربي يمكن اعتبار المليشيات المسلحة بانها اجنحة عسكرية تدافع عن تنظيمات و تكتلات قومية او طائفية او اثنية او فئوية او جغرافية مضطهدة ، او عصابات قتل و ارهاب منظم مختلف الاهداف يظهر تأثيرها في المجتمع عندما تعم الفوضى و ينفلت زمام الامن ، و ينعدم دور الدولة في حماية الوطن و المواطن و تشتت اسباب مختلفة في ظهورها و تأثيرها في الحياة العامة فأحيانا تلجأ بعض الدول الى تجيش الشعب و عسكرة المجتمع عندما تتعرض اوطانها الى غزو خارجي فيتحول الشعب برمته الى مليشيات مسلحة تساعد الجيش النظامي على صد العدوان كما قد يكون رد فعل اتجاه عنف النظام . و يتميزون عن فئات اخرى تستعمل العنف و يتم توظيفها في تحقيق اغراض مشابهة لتلك التي تنشأ من اجلها المليشيات.

ثانيا: تمييز مفهوم المليشيات عن المفاهيم الاخرى

تتميز المليشيات عن المرتزقة الذين ينخرطون في النزاعات المسلحة لتحقيق اهداف مادية و عن الشركات الامنية و العسكرية كظاهرة جديدة بدأت تغزو عالم الحروب و مجالات الامن.

- تمييز المليشيات عن المرتزقة

إن ظاهرة استخدام مقاتلين في الحروب مقابل أجر مادي دون أن يكونوا من جنود تلك الدول، أي يتمتعون بجنسيتها، أمر معروف في التاريخ الإنساني فالرومان كانوا من أوائل الإمبراطوريات الاستعمارية التي استخدمتهم، فقد استغلت البرابرة من الجرمان والسلاف والهون في حروبها³. و استمر وجود الظاهرة مع قيام الدولة الحديثة، حيث استعانت الدول الاستعمارية بالمرتزقة لخماد حركات المقاومة الوطنية في مستعمراتها و كذا لتشجيع الحركات الانفصالية.

¹ - محمد الساعدي ص ١٠٩- ١١٣

² - Wafula Okumu and Augustine Ikelegbe pp. ٥-٦

³ - مصطفى أحمد أبو الخير، الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا العدد الرابع دجنبر ٢٠١١ ص ١٢٦

و يتميز المرتزق عن الجندي المواطن فالأول أجنبي يدفع له أجر ليقاتل الى جانب القوة التي يتعاقد معها أما الثاني فيدافع عن جماعته و إقليمه و مؤسساته المدنية ، كما أن المرتزق يهيمه الربح أما العسكري المواطن فيقاتل من أجل الشرف.¹

و لم يتم وضع تعريف للمرتزقة في إطار القانون الدولي الإنساني إلا بعد تبني البرتوكول الاول لسنة ١٩٧٧ الخاص بالمنازعات المسلحة الدولية حيث عرفته المادة ٤٧ الفقرة ٢ بأنه " هو أي شخص يجري تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح ... يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، وببذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم، وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطنناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع، و ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، وليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة."

و هو نفس التعريف الذي تبنته الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم الصادرة في ١٩٨٨ و التي جرمت استعمال و اللجوء الى المرتزقة و اعتبرت ان كل مرتزق يشترك في الاعمال العدائية و اعمال العنف يعد مجرماً.²

وعموماً يمكن القول أن المرتزق شخص ليس له قضية يقاتل من أجلها، ولا قيم ولا فضائل يدافع عنها، كما لا يوجد أي روابط أو قيود تضبط ممارسته في ميادين القتال وخارجه، ولا يهيمه إن كانت الحرب التي ستخوضها الدولة التي استعانت به مشروعة أو غير مشروعة ما دامت ستدفع له ثمن خدماته على النحو الذي يرضيه، لأنه جعل قتاله في جيوش الدول الأجنبية مصدراً لرزقه³ ، و يتميز الارتزاق عن المليشيات بأنه عمل فردي و غير مقبول و مجرم في القانون الدولي، عكس العمل المليشياتي الذي يكون هدفه الدفاع عن فئة او نظام او منطقة، و قد يلقي القبول و الدعم داخليا و خارجيا ، كم قد يكون موضوع رفض.

- المليشيات و الشركات العسكرية و الامنية الخاصة

لقد اصبحت الحكومات لأول مرة في تاريخ الدولة القومية تتنازل طواعية عن أحد أهم حقوقها و مميزاتها و أسس قيامها و هو احتكار استخدام القوة بشكل شرعي، وإعطائه لخواص يقومون مقامها في تديره. و بدأت خصخصة الحرب في التنامي بعد انتهاء الحرب الباردة، فنتيجة للانتهاكات و الخروقات الكبيرة و المتعددة التي ارتكبتها المرتزقة و بعد ادراج اعمالهم ضمن الافعال غير المشروعة و الاجرامية تم اللجوء الى الشركات العسكرية و الامنية الخاصة لتفادي هذا الامر باعتبار ان اعمالها تتم وفق القانون مثلها مثل باقي الشركات التي تشتغل في مختلف الانشطة ، كما انه يوفر للدولة

¹ - Jean-Christophe Couvenhes , Mercenaires et soldats-citoyens dans le monde grec à l'époque hellénistique , in sous la direction de Jean-Christophe Romeret Laurent Henninger, ARMÉES PRIVÉES, ARMÉES D'ÉTAT Mercenaires et auxiliaires d'hier et d'aujourd'hui » Actes du colloque des 27 et 28 mars 2008 Hôtel national des Invalides – Paris institue de recherche stratégique de l'école militaire IRSEM : p15

² - انظر المادة ٣ و المادة ٤ للاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لسنة ١٩٨٩

³ - محمد فهاد الشلالدة، القانون الدولي الإنساني، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص ١١٢

ميزة تهرّبها من المراقبة الديمقراطية و من اثاره الرأي العام¹، لكن نشاطها لازال محل خلاف بين معارض يعتبرها امتداد لنشاط الارتزاق و بين مؤيد يرى فيها عملاً عادياً لا غبار عليه².

و تناولت عدة وثائق دولية التعريف بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتحديد طبيعة النشاط الذي تضطلع به، وكانت موضوع جزءاً من التقارير الدورية لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقد بينت تقاريره اضطلاع هذه الشركات بدور في تقديم خدمات الأمن والاستشارة العسكرية والدعم اللوجستي، كما بينت اضطلاعها أيضاً بمهام قتالية، وفي أحدث تقارير المقرر الخاص عرف هذه الشركات³ بأنّها "كيان اعتباري يقدم، لقاء مقابل مادي، خدمات عسكرية و/أو أمنية بواسطة أشخاص طبيعيين و/أو كيانات قانونية". و تشمل هذه الخدمات جميع أنواع المساعدة والتدريب في مجال الأمن والخدمات الاستشارية أي التي تغطي الدعم اللوجستي العسكري، كما تشمل حراس الأمن المسلحين والحراس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية أو الهجومية، والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح أو في حالات ما بعد النزاع.

أما مشروع الاتفاقية الدولية حول الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التي قدمت إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، فقد عرف كلا من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مادته الثانية كما يلي "الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هي منظمة تنشأ استناداً إلى تشريع دولة طرف لتقدم على أساس مأجور خدمات عسكرية أو خدمات حراسة أمنية من خلال أشخاص طبيعيين أو كيانات قانونية تعمل وفق ترخيص خاص وتشمل الخدمات العسكرية إلى الخدمات المتعلقة بالأعمال العسكرية بما فيها العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والدعم اللوجستي والتدريب والدعم التقني وغيرها، أما الخدمات الأمنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكات والأشخاص وتفعيل تطبيق إجراءات الأمن والمعلوماتية والنشاطات الأخرى المتضمنة استخدام وسائل تقنية ليست ضارة بالأشخاص والبيئة بغرض حماية المصالح والحقوق المشروعة لعملائهم" و يتم التمييز بين الشركات الأمنية والشركات العسكرية، لكن في ضوء الواقع العملي لنشاط الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في سياق النزاعات المسلحة لا يمكن القول مطلقاً بأن الأولى تشترك في العمليات القتالية والأخيرة ليست كذلك، فواقع نشاط بعض الشركات الأمنية الخاصة التي عملت في العراق منذ احتلاله عام 2003 كشركة بلاك ووتر التي ضلّع أفرادها بحوادث قتل للمدنيين يوضح انخراطها في القتال، وبالمقابل قد يقتصر نشاط الشركات العسكرية على تقديم التدريب والاستشارات دون العمليات القتالية مباشرة⁴.

¹ - Yacine Hichem tekfa ,le mercenariat moderne et la privatisation de la guerre ,geostrategique n 9- october 2005 p 100

² - حسن الحاج علي احمد ، خصخصة الامن : الدور المتنامي للشركات العسكرية و الامنية الخاصة، سلسلة دراسات استراتيجية العدد ١٢٣ مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي الطبعة الاولى ٢٠٠٧

³ - انظر التقرير السنوي للفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مجلس حقوق الإنسان الدورة الثلاثون رقم الوثيقة A/HRC/30/34 ٨ يوليو ٢٠١٥

⁴ - حديجة عرسان ، الشركات الامنية الخاص في ضوء القانون الدولي الانساني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٨- العدد الاول

ان نشاطات الشركات الامنية و العسكرية اصبحت تمس بمراقبة الدولة على الجيوش النظامية و على انشطتها التي اصبحت تفقدها بشكل متزايد لصالح هذه الشركات، بما تحمله من مخاطر انتشار الاسلحة و صعوبة مراقبتها، و يعتبر الشرق الاوسط مكانا مفضلا لاشتغال هذه الشركات حيث يضم اكبر عدد من الشركات العسكرية الخاصة و التي تشارك و تدير امن رجال السياسة و تقوم بأنشطة عسكرية و استخباراتية و حماية ابار و مخازن النفط، و تضمن كذلك حماية البعثات الدبلوماسية و المنظمات الانسانية و حتى تلك التابعة للامم المتحدة.¹

وتواصل معظم المناقشات الجارية بشأن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة التركيز على مسألة شرعية تكليف هذه الشركات الخاصة بتلك الوظائف، وعلى ما إذا كان ينبغي وضع حدود لحق الدول في نقل " امتياز استخدام القوة"، إلى الشركات الخاصة. و يستعين بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فضلاً عن ذلك، زبائن آخرون غير الدول؛ إذا تعاقدت معها أيضاً منظمات دولية ومنظمات غير حكومية وشركات تجارية عالمية للحصول على خدماتها، ولا يمكن استبعاد قيام القوات العسكرية المتعددة الجنسيات أو الجماعات المسلحة باستئجار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة للقتال بالنيابة عنها في المستقبل. حيث عرف عدد الشركات العسكرية والأمنية الخاصة الحاضرة في حالات النزاعات المسلحة تزايداً ملحوظاً، وأصبحت أنشطتها في الوقت ذاته أكثر ارتباطاً بالعمليات العسكرية.²

و يعتبر ظهور الشركات العسكرية و الامنية الخاصة خطوة في طريق هدم بناء الدولة الحديثة التي مرت من مرحلة الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة الحارسة مرة أخرى التي تقتصر مهمتها علي حفظ الأمن العام داخل الدولة ، فقد بدأت مرحلة انسحاب الدولة من كافة الأنشطة الاقتصادية ليقصر دورها علي مهام الأمن والحراسة ثم بدأت مرحلة خصصت الأمن وعرضه في الأسواق مثل بقية السلع المادية لتنتهي بذلك الدولة كنظام سياسي قطعت البشرية ردحا طويلا من الزمن لبنائه، ويكون ذلك عن طريق خصخصة كل ما هو داخلي فتنهار الدولة بانتهاء ادوارها.³

المحور الثاني: الاسباب السياسية و الاجتماعية لنشؤ المليشيات

ترتبط ظاهرة نشؤ المليشيات بعدة عوامل متداخلة و مترابطة حاولت عدة نظريات و مداخل تفسيرها⁴، منها المدخل السياسي الذي يربطها بالقصور في الانظمة السياسية و اساءة استخدامها للسلطة و تعسفا، حيث تلجأ القوى المعارضة الى تشكيل مليشيات لمقارعة النظام السياسي. اما المدخل القانوني فيفسر هذه الظاهرة كردة فعل حتمية اتجاء اضمحلال قوة القانون، اذ ان انعدام الاسس القانونية في التعامل مع المواطنين داخل البلد يولد بشكل طبيعي نمو المليشيات، كما يتوافر الدافع القانوني لوجود مليشيا مسلحة في الدولة الواقعة تحت الاحتلال بهدف نيل التحرر و مناهضة الاحتلال وفق مبادئ الامم المتحدة و القانون الدولي. اما المدخل النفسي لتفسير هذه الظاهرة فيرجعها الى الشعور بالاضطهاد و الحرمان و الاقصاء و الفقر و البطالة الذي قد يسלט على جماعة معينة او اقلية دينية او

¹ - Yacine Hichem tekfa pp156 /157

² - "تقرير عن القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة" وثيقة أعدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2011
المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للصليب الأحمر والهلل الأحمر جنيف، سويسرا 28 نوفمبر 1 - ديسمبر 2011 ص 38

³ - مصطفى أحمد أبو الخير، الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا العدد الرابع دجنبر 2011 ص 132

⁴ - محمد الساعدي ص 117

سياسية او منطقة جغرافية. لكن في هذه الورقة سنركز على كيف ساهمت بنية المؤسسة العسكرية و خصائصها و اصل شرعيتها و طبيعة علاقتها بالنظام السياسي و بالمجتمع في ظهور الميليشيات و عسكرة المجتمع.

اولا: العلاقة الملتبسة بين الجيش و النظام السياسي

قام الحكام العرب القادمين من المؤسسة العسكرية بمجرد توليم الحكم بنزع البذلة العسكرية ليعطوا انطباع بأن الجيش لا علاقة له بالسياسة حيث تمت عملية تمدين الانظمة العسكرية civilianisation of military regimes مما ادى الى ضبابية في خيوط العلاقة بين المؤسسة العسكرية و الانظمة الحاكمة و الى اعتبار الاولى جزء من الثانية لكن احداث سنة ٢٠١١ اوضحت ان العلاقة بين الانظمة السياسية و العسكر اعقد مما يتصور¹.

و يتم تحديد عدة نماذج نظرية للجيش العربية تجد بعضها جذورها في البدايات الاولى لتأسيس الجيش، اولها نموذج الطاعة المجزأة allégeance rétribuée حيث يستفيد الجيش من الامتيازات مقابل الابتعاد عن السياسة بشكل على الاقل مباشر او على مستوى الواجهة، و يقدم مثال مصر كأبرز تجلي لهذا النموذج، اما الثاني فهو نموذج الجيش العشائري و تبقى ليبيا و سوريا و اليمن اوضح مثال، فالجيش و خاصة وحداته العاملة في حماية النظام هي تحت مراقبة و سلطة العائلة او الاقارب، فعلاقة القرابة و المصاهرة هي التي تحكم في اسناد المهام و في الترقيات² و سنقتصر على هذا النموذج الثاني باعتبار البلدان التي يمثلها هي التي شهدت ظاهرة الميليشيات بشكل غير مسبوق.

و لمعرفة موقع أي مؤسسة عسكرية في المشهد السياسي لابد من معرفة تاريخ دورها في تشكيل الدولة و أية رمزية تم الصاقها بالجيش، فهذا الامر هو الذي يحدد كيف ينظر الى العسكر و كيف يرون هم انفسهم و كيف يرتبطون بالفاعلين الاجتماعيين الاخرين مثل الحكومة، فالجيش الذي يرى نفسه خادم او اداة للدولة يتميز عن أي حكومة و يبقى مستقل عنها و يملك ادواته الخاصة. و يمكن ان يمثل الجيش نظام معين و يرتبط به و يعمل وفقا لارادته كما وقع في سوريا. و في الحالة التي يكون الولاء فيها للدولة غالبا لا يعمل الجيش ضد المدنيين حيث يعتبرهم مصدر شرعيته، و انطلاقا من هذا يمكن ان يتدخل لتغيير النظام، و في الحالة الثانية يختلط الجيش بالنظام كما يختلط النظام بالدولة و يرى كل منهما في الاخر مصدر بقاءه و شرعيته و حمايته و في هذه الحالة قد ينظر الى المدني كتهديد محتمل للنظام و للجيش³.

ان النظام السياسي يمكن ان يضعف الجيش اما عند طريق تصوير القوات المسلحة كميليشات قريبة من النظام اكثر منها مؤسسة وطنية او عن طريق التقليل من موارده و قدراته الداخلية بغية التقليل من خطره المحتمل، و هذه الحالة تعرفها الدول التي شهدت انقلابات عسكرية، فإضعاف الجيش في ايام السلم يجعله معرض للانقسام و غير قادر على حماية الدولة و لا النظام و لا الامة في حالة الحرب، في حين أن الجيش المحترف يكون بعيدا عن السياسة، و

¹ - Florence Gaub, arab armies agents of change? Befor and after 2011, chaillot paper n 131 march 2014 EU institute for security studies : p 10

² Jean François daguzan , armée et société dans le monde arabe : entr revolte et conservatisme . note n 5 /13 fondation pour la recherche stratégique février 2013 p5

³ - ibid p15

في حالة الازمة او الثورة او الاضطراب الداخلي يكون قادرا على اتخاذ مسافة من النظام السياسي و يتمكن من الحصول على الرصيد السياسي و الاجتماعي للقيام بذلك و يكون منسجما بالقدر الذي يمكنه من ذلك¹.

لقد تحول الجيش في معظم الدول العربية الى العنصر الحاسم في ضمان بقاء النظام السياسي، و صارت مهمته الرئيسية امنية داخلية، كدريف لقوى الامن الداخلي لدرجة أن اختيار ثكناته و تمرکز تشكيلاته اضححت مرهونة بالهواجس الامنية الداخلية و ليس بهواجس المخاطر الخارجية².

ان العلاقة بين الجيش و السلطة و المجتمع تحدد طريقة الانخراط في الجيش عن طريق ادوات الانتقاء، فتركيبه الجيش تعكس الى أي حد تثق الدولة او النظام الحاكم في احدى المجموعات المجتمعية و كيف ترتبط هذه الاخيرة بالدولة و الاعتماد على عرق او اثنية او معتقد مقارنة مع المجموعات الاخرى³، ففي سوريا مثلا في مرحلة الاستعمار لم يتمكن الجيش من اجتذاب مختلف الفئات الاجتماعية، فالأفضلية كانت تعطى للأقليات و للعائلات البارزة⁴، و بعد الاستقلال بني الجيش السوري من ابناء القرى و الارياف و هم في اغلهم من الأقليات، و حتى بعد سن قانون الخدمة العسكرية الالزامية كان ابناء المدن يعودون الى الحياة المدنية و أعمال التجارة و المهنة بعد قضاء الخدمة الاجبارية، فيما لم يكن أمام الريفيين و أبناء الاقليات سوى البقاء في الجيش مدى الحياة. و هو ما تسبب في احداث شرخ مع النخب المدنية التي كانت في معظمها من السنة و التي كانت حتى ١٩٦٣ تلعب دورا هاما في السياسة و الاقتصاد و المجتمع⁵، خاصة بعد أن تدخل الجيش في البنية الطبقية للمجتمع بقمع البورجوازية المدنية المتحالفة مع الاقطاع الريفي و كبار ملاكي الاراضي لصالح البورجوازية الصغرى و الطبقة المتوسطة الريفية التي تمثل الجذور العائلية التي خرج منها ابناء الجيش و ضباطه و معظم قادة البعث و كادته خاصة بعد سنة ١٩٦٦⁶.

ثم هناك نموذج الجيش الذي يتماهى مع النظام و يكون اداة في يده خادما له بايجابيته و بسلبياته و يصبح مليشيا اكثر منه جيش بالمعنى الكلاسيكي و هو جيش ضعيف مؤسساتيا و عسكريا بحكم التهديد الذي يشكله للنظام⁷، و يمكن التمثيل له بنموذجي الجيش الليبي و الجيش اليمني الذين ظلا غير قادرين على التأثير في مجريات الامور بعد احداث ٢٠١١. ففي ليبيا بعد أن قام القذافي بتفكيك معظم المؤسسات السياسية والاقتصادية التي كانت لازالت ناشئة و قام ببناء دولة جديدة، استند كليا على رؤيته السياسية، و لم يسمح بأي مجال للمعارضة و سيطر القذافي وأفكاره فعليا على جميع أوجه الحياة الليبية⁸، و اسس اللجان الثورية في اواخر السبعينات من اجل حماية الثورة و تكون اعضاؤها من المواليين للنظام و من الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير و نشر ايديولوجيا النظام، و اصبحت

¹ - Florence Gaub :pp 18-22

^٢ - منذر سليمان ، وجهة نظر حول الجيش و السياسة في الوطن العربي، ضمن ، الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي" مرجع سابق ص ٨٧

³ - Jean François daguzan p15-16

^٤ - فؤاد اسحاق الخوري ، العسكر و الحكم في البلدان العربية، لندن دار الساقى ١٩٩٠ ص ١٣

^٥ - كمال ديب، تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي الى صيف سنة ٢٠١١، دار النهار للنشر بيروت الطبعة الثانية ٢٠١٢ ص ١٠١ و ٣٤٤

^٦ - نفس المرجع ص ٣٤٥

⁷ - Florence Gaub pp 37-38

^٨ - مجموعة الازمات الدولية "الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (فهم الصراع في ليبيا " تقرير الشرق الأوسط رقم 107 ٦ يونيو 2011 ص

تقوم بدور اممي يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية و تغلغلت في جميع مؤسسات الدولة، حيث عملت كهيئة رقابية لاستئصال اولئك الذين يشك بولائهم و أحدثت محاكم ثورية و اعلام خاص و انتشرت في جميع المناطق الليبية¹. بالموازاة مع ذلك همش القذافي الجيش ككل و قام بتطهيره من كافة الضباط المشتبه في ولائهم للملكية، و قام بتقوية الحرس الثوري ليقوم بوظيفة المراقب على الجيش الذي منع حتى من التدريب الجيد، و هو ما اتضح خلال الحرب مع اتشاد ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨١. هذا الوضع انعكس على موقف الجيش من ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ حيث لم يتم الاستعانة به من طرف النظام الذي اعتمد على الحرس الجمهوري و الشرطة و المرتزقة في قمع المحتجين اما الجيش فقد كان رد فعله في ثلاث اتجاهات: انسحابات فردية، و انسحابات جماعية كفرق و الانضمام للثوار و وحدات موالية للقذافي عملت على الانخراط في مواجهة الثوار و هي الوحدات التي كانت مجهزة و جيدة التدريب و التي كانت في الفرقة ٣٢ تحت قيادة ابن القذافي خميس و كان افرادها من المقربين من النظام و يحظون بثقته. و هكذا اظهرت احداث ٢٠١١ درجة ضعف الجيش الليبي فلا هو استطاع حماية النظام و لا الانحياز للثوار و اظهر ضعفه و تشتته و عدم ولائه للنظام، فقد اضعف القذافي الجيش لدرجة لم يستطع حماية حكمه عن طريق تعزيز النزعة القبلية في الجيش مما اثر على احترافيته².

أما اليمن فهو شبيه بالتجربة الليبية فنظام عبد الله صالح عند وصوله للحكم قام بإعدام ٣٠ ضابطا بتهمة التخطيط لانقلاب عليه و ظل ينظر للجيش كتهديد و بدأ في وضع أقاربه و أفراد قبيلته على رأس القطاعات الامنية، و رغم دور الجيش في اليمن الا انه ظل مهمشا من طرف البنيات القبلية التي ظل خاضعا لها. و في سنة ٢٠١١ انقسم الجيش الى أجزاء، جزء يتبع على محسن الاحمر و جزء اخر انشق و ذهب لحال سبيله و جزء اخر تابع و تحت قيادة افراد عائلة صالح يدافع عن نظامه، فعبد الله صالح لم يقم فقط بإدخال الجيش في أتون السياسة بل انه جعله قبائل و طوائف و خاضع للمحسوبية و القرابة عوض الكفاءة و الاستحقاق و هو ما جعله اقرب الى مليشيات طائفية منه الى جيش وطني له اجندة وطنية، و كمنظيره الليبي لم يمتلك الجيش اليمني الانسجام و الحرافية ليدافع لا عن النظام و لا عن شعبه³.

هكذا قامت هذه الانظمة بتكوين مليشياتها الخاصة او جيش الولاء للسلطة الحاكمة تحت مسميات متعددة و ربطتها بشبكة من العلاقات العائلية او القبلية و منحها صلاحيات واسعة لحماية النظام مما جعلها عنصر موازنة مع الجيش الرسمي المتحكم فيه.

ثانيا: علاقة المدني بالعسكري

يقصد بالعلاقات المدنية العسكرية علاقة المؤسسة العسكرية مع المجتمع المدني، و تعني كلمة "مدنية" في مصطلح العلاقات المدنية العسكري ببساطة غير العسكريين⁴، و غالبا يقصد بها علاقة العسكر بالسياسة، و هناك ثلاثة اوضاع ممكنة نظريا للعلاقة بين الجيش و المجتمع¹:

¹ - نفس المرجع ص ٩

² - Florence Gaub, pp 39-40

³ - Florence Gaub pp 40-42

⁴ - Chris Donnelly, la réorganisation de la défense et les nouvelles démocraties: quelques suggestions, revu de l'OTAN, Bruxelles, janvier 1997 pp 16

١ - تطابق الجيش و المجتمع تقريبا حيث يتقلص المجتمع الى جماعة عرقية متحكمة تتعسكر كليا لتستجيب للنشاط السياسي الرئيسي للجماعة المكون من التسلط او الاضطهاد و هذه حالة عدة مجتمعات قبلية، غير انه يمكن ان يتمرد جماعيا مجتمع غير متعسكر يكون مهددا في وجوده.

٢ - الجيش و المجتمع لا يتطابقان، انما يمكن للجيش ان يمثل قوة اجتماعية، من بين قوى اخرى مؤهلة للتعبنة في اتجاه التنمية او تحويل المجتمع .

٣ - الجيش و المجتمع يميلان الى التعارض، او بالأحرى يعارض الجيش تحول المجتمع، فالجيش ليس له دور خلاق و ليس قوة انتاج اجتماعية انما هو بنية فوقية في خدمة القسم المسيطر من المجتمع.

و في ظل القوانين السلطوية تحاول القوات العسكرية بناء علاقات غير رسمية مع جميع القوى الاتوقراطية حيث تهيمن المجموعات المبنية على العلاقات الدينية او الصلات الاسرية او المناطقية على القيادات العسكرية.²

ان التوسع في حجم و كلفة المؤسسة العسكرية في معظم البلدان العربية قد عكس نفسه طبيعيا في تنامي الدور السياسي للعسكر، اذ بعد انحسار موجة الانقلابات اصبح العسكر اكثر ميلا الى التدخل عبر شبكة العلاقات المدنية العسكرية فمند السبعينات عرفت الجيوش العربية تضخما كبيرا، ففي سنة ١٩٨٥ كان من بين كل ١٠٠٠ مواطن بالعراق ٢٤ جندي و في سوريا ٢٣ و في الاردن ٢٩٣ مقابل معدل عالمي يبلغ ٥٥ جندي.³

وفي الاونة الاخيرة جرى النظر الى الجيوش خصوصا من قبل النخب من زاوية موقفها و دورها اتجاه مطالب تعظيم دور المجتمع المدني و توسيع نطاق الحريات و تفعيل وظائف و مؤسسات الدولة السيادية و اعتماد الديمقراطية و تكريس حقوق الانسان . و في ضوء بقاء فلسطين و الاراضي العربية محتلة و استمرار التعديات و العنف الاسرائيلي و احتلال العراق و العدوان على لبنان و تهديد السودان جرى النظر من جانب القطاعات الشعبية العربية العريضة الى الجيوش من زاوية موقفها من هذه الاعتداءات على الامة و الوطن و التساؤل عن قدرتها على الدفاع عن كيان الامة و كرامتها، هاتين النظرتين اخفتا النظرات القديمة للجيوش كمعبر عن الهوية و الارادة الشعبية و كباية للدولة و الامة و قائدة لعملية التحديث و التنمية.⁴

فقد كان ينظر الى الانقلابات العسكرية بتسامح من طرف الشعوب و حتى من طرف المحللين الغربيين الذين كانوا يرون انها تقوم بدور "القابلة او المولدة" التي سرعان ما تعود لدورها الرئيسي وهي النظرة التي كان يتبناها ضباط الجيش باعتبار انهم ان لم يتحركوا لإحداث التغيير فليس هناك اي طرف قادر على فعل ذلك.⁵

^١ - انور عبد الملك ص ٢٤٢

² - AKIFUMI Ikida ، the armies in the arb spring- some thoughts on the civil military relations” in site web : http://www.ide.go.jp/Japanese/Publish/Download/Seisaku/pdf/201307_mide_04.pdf

^٣ - نزيه ن الايوبي، تضخيم الدولة العربية : السياسة و المجتمع في الشرق الاوسط؛ ترجمة امجد حسين (المنظمة العربية للترجمة بيروت دجنبر ٢٠١٠) ص ٥١٢ - ٥١٨

^٤ - بسام المهلسة: الجيش و الدولة و السلطة و السياسة في الوطن العربي: مساهمة في النقاش" ص ٧، محاضرة قدمها الكاتب في "منتدى الفكر العربي" في عمان مساء يوم ٢٦/١١/٢٠٠٨ ، <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=3323>

^٥ - Florence Gaub:p10

ان التدخل العسكري في السياسة يعكس البنية السياسية و المؤسساتية للمجتمع، فهي ليست سوى مظهر واحد مميز من ظاهرة أكثر اتساعا في المجتمعات المتخلفة و هي التسييس العام للقوى و المؤسسات الاجتماعية التي تصبح متورطة بشكل مباشر في النشاط السياسي العام فيصبح المجتمع بأسره مشوشا¹، و يعود ذلك الى غياب المؤسسات السياسية الفاعلة و القدرة على التوسط في النشاط السياسي و تنقيته و تهدئته، حيث تواجه القوى الاجتماعية بعضها البعض عارية و لا توجد مؤسسات سياسية وسيطة و لا زعماء يحضون بالقبول يقومون بدور الوسيط لتسوية النزاعات بين الجماعات ، كما انه لا يوجد اتفاق بين الجماعات حول الوسائل الشرعية و الموثوقة و لا يوجد ما يحفز قائد او جماعة على تقديم تنازلات مهمة في اثناء السعي من اجل السلطة.²

ان تحقيق السيادة المدنية على القوات المسلحة في الدول الحديثة النمو كما في بعض الدول العربية، يبدو صعبا لعدم اندماج معيار الضبط المدني في الاخلاقيات العسكرية للقوات المسلحة، و من ثم فإنها تمارس دورا فعالا في شؤون المجتمع و في النظام السياسي، لاسيما اذا ما تهددت مصالحها، و تسمى هذه المجتمعات عادة بالمجتمعات البريتورية³ (preterbarian societies)

ثالثا: الجيوش الطائفية و القبلية او "مليشة الجيوش العربية"

إن العلاقة المعقدة بين المدني و العسكري أو بين العسكر و السياسة دفعت ببعض الانظمة العربية في محاولتها البقاء في السلطة الى خلق جيوش طائفية عصبوية قبلية ترتبط بالحاكم و ليس بالوطن و الشعب، لتصبح جيوش للسلطة يتم توظيفها في قمع المجتمع و قوى المعارضة و كأنها مؤسسة خاصة مملوكة للنظام الحاكم ، و تتركس بذلك صورتها كجيش لنخبة او طبقة سياسية و ليس جيش للشعب.⁴

ففي اليمن برزت ظاهرة تعيين قيادات عسكرية وأمنية على أساس عائلي لضمان الولاء الشخصي للرئيس، حيث تولى ابناء و اقارب الرئيس السابق على عبد الله صالح اغلب المراكز القيادية العسكرية و الامنية ، و هو ما ادى الى تشكل ما يطلق عليه اليا حريق "الاقلية السياسية الاستراتيجية" و التي " تتألف من عدد صغير من الافراد و المجموعات الذين يحتلون موقعا في المجتمع يتيح لهم امتلاك السيطرة على وسائل القمع و جهاز صنع القرار، أي الادارة المدنية و قوى الامن و من خلال اغتصاب مواقع استراتيجية كهذه فإنهم قادرون على مد سيطرتهم لتشمل ادوات حيوية اخرى للحكم مثل الرعاية ووسائل الاعلام الجماهيري".⁵

¹ - صامويل هنتغتون ،النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سمية فلوعبود دار الساقى الطبعة الاولى ١٩٩٣ ص ١٩٤

² - نفس المرجع ص ١٩٧

³ - يرجع استخدام هذا المصطلح الى احد الامثلة الشهيرة في التدخل العسكري حينما شكل الحرس الامبراطوري الروماني وحدة عسكرية لحماية الامبراطور لكن هذه الوحدة استخدمت القوة العسكرية للاطاحة بالامبراطور و احلال اخر محله اذ ان هذه القوات المسلحة لا تلعب فيها دورا لثبعا للسلطة المدنية و يطلق على ضباطها الجنود البريتوريون لانهم المستخدمون الاساسيون للقوة و الذين هم الكلمة العليا في شؤون البلاد التدخل العسكر يشير دائما الى عدم القدرة النسبية للانساق الاجتماعية القائمة على اداء ادوارها بكفاءة عالية . انظر فواد الاغا "علم الاجتماع العسكري" دار اسامة للنشر و التوزيع عمان الاردن الطبعة الاولى ٢٠٠٨ ص ٢٠٦

⁴ - عبد الاله بلقرنيز " السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش و السلطة" ص ٢١

⁵ - نزيه ن الايوبي ،ص٥٢٣

ان التشكيل الطائفي للجيش يعود الى زمن الاحتلال، ففرنسا لعبت على وتر الطائفية في تشكيل الجيش السوري حيث اعتمدت على الطوائف و الاقليات بشكل كبير لضمان ولائها و لقمع الحركة الوطنية السورية، و رغم ان الحكومة الوطنية بادرت بعد الاستقلال الى تنظيم أوضاع القوات المسلحة فور تسلمها فقامت بإنشاء الأركان العامة وحلت الوحدات العرقية والطائفية، وأنشأت المدارس والكليات العسكرية، واستحدثت نظام التجنيد الإجباري سنة ١٩٤٨، و انشأت كلية حربية وطنية مهمتها تخرج الضباط الذين تحتاج إليهم القوات المسلحة^١، الا ان تاريخ الجيش السوري ظل تاريخ طائفي حيث توزع ضباط الجيش على الاحزاب من حيث الانتماء و قامت القيادة البعثية بتصفيات واسعة تهدف إلى استبعاد او تصفية جميع العناصر غير الموالية للحزب، و مكن البعث القوات المسلحة من الهيمنة على مؤسسات الحكم المدني^٢، و عمل حافظ الأسد، والذي استفاد من تجارب سابقه لتأسيس نظام شمولي يقوم على الحزب القائد في الميدان السياسي والطائفة المسيطرة في الميدان الأمني والعسكري، و جعل توازن النظام يقوم على مؤسسة عسكرية تبسط نفوذها واسعا من خلال تشكيل فرق عسكرية خاصة بحماية النظام، ومؤسسات أمنية تهيمن على الحياة العامة^٣ تتكون من مجموعة فرق طائفية-عشائرية-عائلية، و يستند إلى التحالف المتناسك بين النظام والطائفة العلوية والجيش وحزب البعث، بما يعزز من قدرته على البقاء، ويرتبط ذلك بالتماهي الكامل بين الدولة السورية ونظام الأسد، وهو ما منح النظام قدرة على استغلال موارد الدولة كاملة في دعم بقائه في السلطة في مواجهة المعارضة^٤. و عزز ذلك بربط ضباط الجيش بنظام خدمات يربط تقريبا كل مجالات حياتهم المهنية والشخصية بالنظام، مما يضعهم على طرفي نقيض في العلاقة مع بقية المجتمع. وتكشف ضاحية الأسد في شمال شرق دمشق، وهي أكبر مجمع سكن عسكري، كيف يعمل مثل هذا النظام. هذا المجمع، المحلي الذي يقطنه الضباط وعائلاتهم داخل الضاحية، يُعزز بروز هوية متميزة تفصلهم عن بقية المجتمع السوري الأوسع، وتجعلهم معتمدين على النظام و حياتهم مشروطة ببقاء النظام وليس بوضعيتهم كموظفي دولة أو عناصر في السلك العسكري^٥. فقد تحولت الضاحية من منطقة سكنية إلى ما يشبه قاعدة عسكرية شديدة التحصين، يعتبر الضباط أنهم قادرون فيها على الدفاع عن أنفسهم بشكل مشترك، وبالاستتباع عن الجيش برمته والنظام السوري. هذه الروابط الزبائنية patron- client ties ضمنت للأسد ولاء قادة الجيش المطلق و خاصة العلويين منهم له و لقيادته^٦.

اما في اليمن فمنذ وصوله إلى السلطة، عمل الرئيس السابق علي عبد الله صالح على تعيين ضباط صغار ينتمون إلى قبيلته "سبحان" في قيادة معظم الوحدات العسكرية التي كانت قائمة أو التي استحدثتها فيما بعد بحيث بات الضباط

^١ - بشير زين العابدين "الجيش و السياسة في سوريا" ١٩١٨-٢٠٠٠ " دار الجابية الطبعة الاولى ٢٠٠٨ ص ١٢٣

^٢ - نفس المرجع ٤٢٥

^٣ - نفس المرجع ص ٤٤٠

^٤ - محمد عز العرب "تحولات الصراعات الداخلية المسلحة بعد الثورات في الشرق الاوسط" ضمن "مسارات متشابكة: ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الاوسط" اشرف محمد عز العرب و سارة حسن المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة- مجموعة أكسفورد للابحاث ٢٠١٥ ص ٩

^٥ - حضر حضور "غيتو" ضباط الاسد: لماذا لا يزال الجيش السوري مواليا؟، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ٤ نونبر ٢٠١٥ ص ١

^٦ - Barru Rubin and Thomas A.Keaney « armed forces in the middle east: politics and strategy» EYAL ZISSER " the Syrian army on the domestic and external fronts" Frank cass publishers London 2002 p 114-119

السنحانيون يمثلون نحو ٧% من قادة الأجهزة والمؤسسات العسكرية والأمنية، وهي قبيلة لا يصل عدد سكانها إلى ١% من سكان الجمهورية العربية اليمنية. و بعد توحيد اليمن و رغم الاتفاق على دمج الجيشين و إعادة بناء القوات المسلحة إلا أن على عبد الله صالح فكك الجيش الجنوبي بعد الإنتصار في حرب صيف ١٩٩٦ و أحال معظم ضباطه و جنوده الى التقاعد واستولى على تسليحه وبنيته التحتية، وبدأ في تقوية الحرس الجمهوري ، وبناء جيش عائلي، و تعامل مع تشكيلات القوات المسلحة المختلفة كما لو كانت ملكاً شخصياً له، وليست مملوكة للوطن من خلال تحكمه في التجنيد و الترقية و انتشار القوات المسلحة، ومنح بعض شيوخ القبائل أوامر بتجنيد أتباعهم و عين أبناءهم قادة لبعض الوحدات العسكرية، إلى درجة باتت معها علاقات بعض وحدات الجيش وبنائها أشبه بالبنى والعلاقات القبلية؛ فشيخ القبيلة أو إبنه هو قائد الوحدة العسكرية، ومعظم جنودها من أتباعه ورجال قبيلته^١ و أصبح أقرب الى تشكيلات مليشياتية منها الى جيش وطني نظامي.

و في ليبيا ومن أجل ضمان استمرار نظامه والدفع بحلمه المتمثل في " الثورة الدائمة"، إعتد القذافي على جملة من الأدوات تكونت من أيديولوجيا فريدة غير قابلة للتغيير أو التعديل، وتأسيس مجموعة من شبكات السلطة غير الرسمية وتعزيز موقع عائلته وقبيلته في النخبة الحاكمة^٢. ووظف الكتائب و الالوية التي شكلها ليس للدفاع عن الوطن؛ ولكن للتصدي لجماهير الشعب الليبي الذي تجرأ بالثورة على سلطة "الأخ العقيد"، فخلال حكمه كان ملف الأمن يدار من خلال وحدات مختلفة - مثل لواء خميس واللواء السابع والسبعين، ووحدات مختلفة يقودها أبنائه، فيما بقي على الجيش الوطني ضعيفاً لصالح هذه الوحدات^٣ المتفوقة عسكرياً على الجيش النظامي من حيث العديد والتسليح والتجهيز والتدريب وذلك لحماية النظام نفسه^٤ و تجنّب خطر وقوع انقلاب.

رابعاً: التهميش و صعود المليشيات

يصبح العنف أكثر اتساعاً وحدة عندما تقترن الانقسامات العرقية واللغوية والدينية والطائفية ببعض التمايزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كأن تكون هناك جماعة دينية أو عرقية تستحوذ على السلطة، وتتمتع بوضع اقتصادي متميز، وتتمركز في منطقة جغرافية معينة في الوقت الذي تكون فيه جماعات أخرى تعاني الحرمان و تعيش الإستبعاد الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يصبح الانتماء الديني أو الإثني هو الذي يحدد الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفرد، وتتحول ولاءات الأفراد نحو طوائف وجماعات وكيانات دون الدولة^٥، و تفقد بذلك

١ - عادل الشرجي " إعادة هيكلة الجيش اليمني " سلسلة تحليل سياسات المركز العربي للبحوث و دراسات السياسات ماي ٢٠١٣ ص ١-٧
٢ -، الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (فهم الصراع في ليبيا)، تقرير الشرق الأوسط رقم 107، 6 يونيو - 2011 مجموعة الازمات الدولية ص ٦

٣ - بول سالم وأماندا كادليك "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا ضمن*" الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات" الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية شرق الكتاب الطبعة الأولى ٢٠١٣ ص ١١٣

٤ - عاشور شوايل "تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا: واقع ورؤية" ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية برعاية مركز كارنغي للشرق الأوسط 23 يناير ٢٠١٤ http://carnegieendowment.org/files/Security_Sector_in_Libya_in_20131.pdf

٥ - حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة اطروحات الدكتوراه (١٧) الطبعة الثانية بيروت ابريل ١٩٩٩ ص ١٨٠

الحكومات شرعيتها، و يتبع ذلك اضطرابات أهلية وعنف يساهم في زعزعة الاستقرار ، وفي بعض الحالات، في اذكاء التطرف، ففي العراق وسوريا، يروجو مقاتلو تنظيم داعش لاعتقاد قوي بأنهم يقاتلون للإطاحة بالأنظمة الفاسدة في العالم الإسلامي. و في اليمن ركز الحوثيين في حملاتهم الدعائية على انعدام العدالة الاجتماعية، و أن هدفهم هو مكافحة الفساد. الذي أدى إلى الفقر وارتفاع معدلات البطالة، حيث كان يعيش % 54 من سكان اليمن تحت خط الفقر في عام 2012 . و أصبح الشباب العاطلون والمحرومون كوادر يسهل تجنيدها من قِبَل كل من القاعدة والمتمردين الحوثيين.¹

ان انتشار ظاهرة المليشيات تعتبر في جزء منها نتيجة لحالات الاهمال و الضغط و الاقصاء و الابداء و الفقر و البطالة التي تعيشها جماعة معينة أو اقلية دينية أو سياسية أو ربما يخضع لها مجتمع بأكمله و تؤدي بالتالي الى تجمع افراد هذه الاقلية في مجموعات يتم شحنها و التحكم فيها و دفعها الى استخدام العنف المسلح وسيلة للتعبير عن نفسها خاصة مع تفاقم الشعور بالعزلة عن المجتمع و العدا و الكراهية للسلطة و القانون و النظام باعتبارها ادوات لإقصاء تلك الاقليات.

لقد أدت المقاربات الأمنية السابقة المعتمدة على أمن الدولة والنظام إلى إنتاج علاقة سلبية الطابع مع المواطنين الذين تعرّضوا باستمرار لانتهاك حقوقهم ، و انتهاك كرامتهم و من ثم إلحاق الضرر بأمنهم الإنساني، نتج عنه تآكل شرعية وأمن الدولة والنظام معا، و هو ما أدى الى خلق فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والأذرع المسلحة لإثنيات و الاقليات و المناطق الجغرافية. وهو ما يجعل الدولة ومؤسساتها محل تساؤل لناحية الشرعية، وخاصة تحدي شرعية تفردّها بالحق في استعمال العنف أو القوة وتحقيق الأمن. و حتى في الفترات الانتقالية يبرز بوضوح تحدي المليشيات للسلطات الانتقالية، ورفض الخضوع لها، رغم حرص السلطات على مغازلة هذه الجماعات.² لعدم ثقتها في النظام الجديد ، و تخوفها من فقدان الامتيازات التي تحصلت عليها نتيجة امتلاكها السلاح و القوة، حيث اصبحت بعض المناطق و الطوائف عبارة عن تجمعات عسكرية.

المحور الثالث: المليشيات كمظهر لازمة الدولة القطرية

ان ظاهرة انتشار المليشيات و تعاظم دورها في الاحداث الداخلية التي تعيشها بعض الدول العربية، مؤشر على الفشل في بناء الدولة الوطنية ، و عدم قدرت الانظمة التي تولت أمور هذه الدول على تحقيق التكامل و الاندماج الاجتماعي و انفرادها بالسلطة و استبدالها بها، حيث سعت المجموعات المتميزة الى البحث عن ادواتها الخاصة للحفاظ على ذاتها و حماية افرادها ، و هو ما جعل المليشيات تتحدى ليس النظام فقط بل الدولة كذلك حيث برزت صعوبة التحكم فيها و القضاء عليها.

أولاً: تسييس و عسكرية الجماعات المتميزة

يرتبط الصراع السياسي و العنف السياسي بالبيئة السياسية و صراع " الجماعات المتميزة" على السلطة، وذلك ناتج عن ظاهرة التسييس العام للقوى الاجتماعية بسبب غياب المؤسسات السياسية الدستورية الوسيطة التي تقن

¹ - " مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع " النتائج الاقليمية للشرق الاوسط و شمال افريقيا منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٥ ص ١٢

² - يوسف محمد الصواني " التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن " مجلة المستقبل العربي العدد ٤١٦ أكتوبر ٢٠١٣

التنافس على السلطة، حيث تعبر القوى الاجتماعية المختلفة عن مواقفها من الحكم بطرق مختلفة، فيتظاهر الطلاب، ويضرب العمال، أما العسكريون فإن الانقلاب العسكري هو الوسيلة التي تمكنهم من السيطرة والنفوذ، لا بصفتهم المؤسسية ولكن باعتبارهم إحدى القوى التي تعكس البنيان السياسي للمجتمع.¹

فعدم التكامل، يشير إلى تعدد الجماعات السلالية واللغوية والدينية والطائفية الموجودة في المجتمع. فسوريا مثلا تضم² طائفة دينية اهمها السنة و العلويين و خمس اثنيات عرب اكراد و ارمن تركمان و سريان/ اشوريين و شركس³، ويجسد هذا غياب الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع، كما يشير إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي قد تشكل تهديداً للكيان الاجتماعي و السياسي ذاته، فالروابط القومية العامة ضعيفة و لا تزال الصلات العائلية و القبيلية و العشائرية و الدينية تحدد الى درجة كبيرة ادراك و عي الناس اكثر مما يحدده شعور الانتماء الى جماعة واحدة، و في مثل هذا السياق كان الجيش الكيان الذي يمكن ان يحتوى كل فئات السكان و جمع بين ابناء مختلف الاقاليم و ممثلي الفئات القبيلية و الاجتماعية، و بناء عليه يصبح الجيش رمزا و تجسيدا لوحدة الامة و يتحول الى مؤسسة متميزة تصطبغ بطابع فريد يجعله يتفوق على باقي المؤسسات⁴، لكن في المجتمعات المتعددة ثقافيا و التي تعاني نقصا حادا في الاندماج الاجتماعي يتذرر الجيش على مقاس التدرجات الاهلية و يتحول الى مليشيا او مليشيات.

ليست المواطنة بديلا عن الهوية و لا تعني التفاعل الاجباري بين الهويات أو هيمنة إحداها على الأخرى و انما المواطنة دعامة اضافية للهوية و امتدادا لها، إلا ان النظم الحاكمة في البلدان العربية و التي تولت الحكم غداة مغادرة الاحتلال الاجنبي افرغت مفهومي المواطن و المواطنة من الحمولة الدلالية التي يحيل اليها كل واحد منهما في النظم السياسية الديمقراطية، فالمواطن في هذه النظم الاخيرة يتمتع بكامل حقوقه الاساسية و هو متحرر مبدئيا على الاقل من جميع الولاءات السياسية و الدينية و الاجتماعية القسرية و لا يخضع الا لسلطة الشعب المعبر عنها تعبيراً جماعياً حراً، فهو كائن سياسي لا يعبر عن مصلحته الفردية بل عن المصلحة العامة⁵. لكن سياسات الانظمة العربية غير الديمقراطية ولدت مليشيات مسلحة ذات ولاءات خاصة (حزبية، طائفية، عرقية، مناطقيه، عائلية) انخرطت في صراع داخلي على النفوذ و السلطة في عدد من الدول العربية ادت الى عودة المجتمع الى مكوناته الاولى ما قبل الوطنية الجامعة، و ذلك نتيجة تفكك او انهيار او ضعف الدولة المركزية و مؤسساتها و خاصة الجيش سواء بفعل العوامل الداخلية السابق ذكرها او الخارجية او كليهما⁶. هذه الانشطارات الداخلية، بما في ذلك التنافسات العشائرية في اليمن، والتصدعات بين المدن و المناطق في ليبيا، و الانشقاقات الطائفية في سورية و العراق، سرّعت من وتيرة هذه الانهيارات، فالعديد من المليشيات في هذه الدول، نُظِّمَت على أُسس عِرقية-طائفية أو روابط قَبَلية. و هي تُكَمِّل، أو أحيانا تكون بديلاً للجيش و الشرطة الضعيفين أو الغائبين، كمصدر للأمن المحلي⁶.

¹ - S.Huntingtan, Politacal Order in Changing societies, new Haven and London Yale University press 1977. P.P . 193-194

² - كمال ديب " تاريخ سوريا المعاصر: من الانتداب الفرنسي الى صيف سنة ٢٠١١ " دار النهار للنشر بيروت الطبعة الثانية ٢٠١٢ ص ٤٣

³ - محمد الجوهري " علم الاجتماع و قضايا التنمية في دول العالم الثالث " الجزء الاول القاهرة دار المعارف ١٩٧٨ ص ٢٨٣-٢٨٤

⁴ - سيدي محمد ولد ب " الدولة و اشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية " كنوز المعرفة عمان الاردن الطبعة الاولى ٢٠١١ ص ١٥٥

⁵ - بسام المهلسة، ص ٩

⁶ - فريديريك ويربي و أرييل أ. آرام "ترويض المليشيات: بناء الحرس الوطني في الدول العربية المتصدّعة " مركز كارنيجي للشرق الاوسط ماي ٢٠١٥ ص ٩

إن ظاهرة المليشيات تشكل تهديدا للاستقرار في الشرق الأوسط لأنها تساهم في تزايد الصراع الطائفي، ففي سوريا هناك حوالي ٤ الف من افراد المليشيات الشيعية التي تقاتل الى جانب الاسد جاؤ من العراق و ايران و لبنان و اليمن و باكستان و افغانستان و اغلبها هي فروع للمليشيات العراقية او لحزب الله اللبناني او جيش القدس الايراني، انشئت بدعوى حماية الاضرحة الشيعية حيث يتم توظيف الخطاب الديني في انشائها، هذه المليشيات ارتكبت جرائم و فضاعات في سوريا من قبيل قتل عائلات باكملها او اجبارها على مغادرة قراها و مساكنها و هي نفس الممارسات التي تمارسها في العراق.¹ فهذه الازمات قوت من ظاهرة التضامن الطائفي و الإثني و اللغوي عبر الوطنية، مما يهدد الدولة القطرية و استمراريتهما يفتح المنطقة على مزيد من التقسيم على اسس طائفية و عرقية و دينية.

ثانيا: ازمة الدولة و التحكم في الجماعات المسلحة

يتم تصوير الدولة المعاصرة كتجمع بشري ، في حدود مجال ترابي معين، يتميز بحقه في احتكار ممارسة العنف المادي المشروع...فالدولة هي المصدر الوحيد او المحتكر الوحيد " للحق " في ممارسة العنف، إلا أن مصير بعض دول المنطقة أصبح رهين بمراداة و طموحات المليشيات فقد باتت تملك زمام المبادرة و الفعل، بعضها بادر لإقامة "دولة" عن طريق السيطرة على اجزاء من اراضي دول قائمة مستغلا ضعف مؤسسات الدولة و خاصة الجيش، كما فعل «داعش» في العراق وسورية، وبعضها يعمل على إعادة تشكيل الدولة و السيطرة على مقدراتها، كما يفعل الحوثيون في اليمن. و هناك بعض ثالث يهيمن على الدولة عسكرياً و يرهنها لسياساته و أجندته، كما يفعل «حزب الله» في لبنان، و بعض رابع يريد أن يصادر الدولة و يجعل منها انعكاساً لمرئياته و مصالحه، وهذا ما تفعله المليشيات الشيعية في العراق، بتواطؤ من الحكومة العراقية.² و بتوجيه من ايران.

ان الدولة الحديثة لا تحتكر ممارسة العنف المادي بل تحتكر حق اللجوء اليه، والذي لا يتناقض مع طابعها العقلاني والقانوني . تمارسه على الافراد باسم الحق المشروع و تحاربه عند غيرها باسم ضرورة استمرارها والحد من تهديد كيانها. ذلك ما تؤكد الوقائع التاريخية، لكن ما انجزته "الانتفاضات العربية" انها عرت واقع و حقيقة عدد من المؤسسات الوطنية و على رأسها مؤسسة الجيش ، و اصبح ادراكها واضحا من قبل الجميع، فاستقرار الانظمة العربية كان يعزى الى التركيبة العسكرية الامنية التي تجعل من العلاقة المتداخلة بين الانظمة الحاكمة و اجهزتها العسكرية و الامنية علاقة جدلية و بالتالي القطيعة بينهم غير منطقية.³

¹ -Aida Mihaela Arosoaie " Shi'ite militias in Syria and Iraq: Proliferating the sectarian conflict " No. 265 – 4 December 2015 RSIS Commentary Rajaratnam School of International Studies, Nanyang Technological University. Singapore pp2-3

² - خالد الدخيل " زمن المليشيات "

<http://www.alhayat.com/Opinion/Khaled-El-Dakheel/7263628/%D8%B2%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%AA!?page=2>

³ - خليدة كعيسى " الربيع العربي بين الثورة و الفوضى " مجلة المستقبل العربي العدد ٤٢١ مارس ٢٠١٤ ص ٢٢٢

فمنظومة الدولة المركزية، كانت تعني بجوهرها قدرة وسلطة الدولة وأجهزتها على السيطرة التامة على كافة أشكال الحراك المجتمعي. و مع انهيار تلك المنظومة الأمنية، فإن جل الجماعات الأهلية، بدأت تسعى لترتيب صيغها الخاص للحماية الذاتية.

تكرست علاقة السلطة بالدولة على أنها علاقة ملكية ، وليست علاقة إدارة، حيث تنظر السلطة إلى كافة أجهزة الدولة على أنها ممتلكات خاصة. و يُقصد بالسلطة في بلدان مثل سورية و اليمن و ليبيا الرئيس ودائرة ضيقة تحيط به، التي تشكل النواة الصلبة التي توزع" سلطتها "على وكلاء أو معتمدين لها في كل مفاصل الدولة، وهي تسحب" سلطتها "أيضاً من هؤلاء الوكلاء بكل سهولة حين يقتضي الأمر، مما يجعلهم شديدي الولاء لأرباب نعمتهم. على هذا تتحول الدولة في الواقع إلى واجهة حدائية لنوع من الحكم الاقطاعي في جوهره، حكم يقوم على الولاءات الشخصية وعلى القوة العارية التعسفية والمنفلتة من القوانين التي يتواضع عليها البشر لصون حقوقهم وتنظيم العلاقات فيما بينهم . في الشكل نحن أمام دولة حديثة لها دستور وفيها مؤسسات وإدارات عامة، وفي الجوهر تشكل هذه الدولة قناعاً لحكم عائلي طائفي تمر مصالح البلاد وأهلها عبرها.¹

لقد باتت اقطار عربية مهددة بالانزلاق الى مصاف الدول الفاشلة ، بل ان بعضها مهدد بالتفكك ككيانات سياسية نتيجة تمدد ادوار الفاعلين السياسيين الذين يمارسون العنف من غير الدول.² ففي ليبيا فشلت الحكومة الانتقالية في بناء الجيش و الشرطة لأن المليشيات، وقفت ضد تحقيق ذلك خصوصاً أن الإستوزار تم على أساس قيادة المليشيات، و ليس على أساس الكفاءة ، و فرضت المليشيات سيطرتها على المشهد الليبي و انحصرت نشاط الحكومة و المؤتمر الوطني العام في تنفيذ رغبات زعمائها التي تتعارض و تتناقض فيما بينها، مما جعل ليبيا دولة فاشلة او انها تعيش حالة لا دولة³، فقد شجع غياب الشرطة و الجيش الكثير من الشباب العاطل و اصحاب السوابق الذين خرجوا من السجن، على تكوين مليشيات جديدة، خاصة ان الحكومة قررت صرف مكافآت شهرية لكل عضو ميليشيا. و اضحت كل مدينة تمتلك ميليشيا خاصة بها تتنافس بينها و تلجأ الى ممارسة الخطف و التعذيب و القتل.⁴

فاستخدام العنف بالتهديد بالحياة يمكن أن يشوه صورة الجيش، ودفعه إلى حالة من الاستبداد السياسي اليومي مما يؤدي إلى تهديد الإنضباط، مشعلاً الإنقسامات بين صفوف الجيش والضباط أو حتى بين الضباط أنفسهم.⁵

ان النزعات الداخلية تحيل الى اوضاع اجتماعية تعيشها هذه المجتمعات و هي ناتجة عن ضعف الدولة و فشلها و عجزها عن تأكيد ذاتها و افتقارها الى الشرعية و المشروعية و عدم قدرتها على مواجهة التفكك الاجتماعي، حيث يصبح

¹ آسيا ماي ٢٠١٤ ص ٦-١٤ غرب في المدني المجتمع حول المعرفة سوريا "برنامج في العنيفة - رستم محمود"الجماعات¹

² <http://www.hivos.net/content/download/111656/948365/file/SB%203,%20Violent%20Groups%20in%20Syria.pdf>

^٢ - انظر " حال الامة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥ الاعصار: من تغيير النظم الى تفكيك الدول " تحرير علي الدين ابراهيم مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الاولى بيروت ماي ٢٠١٥ ص ٢٨٥

^٣ - نفس المرجع ص ٥٦٧

^٤ - نفس المرجع ص ٥٧٢

^٥ - فيليب دروز -فانسا "دور الجيش في التحولات العربية"، الكتاب السنوي IEMed . للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي ٢٠١٢ دار فضاءات للنشر والتوزيع

عمان- الأردن ص ١٣٦-١٣٧

البديل هو الصلات العشائرية و الروابط العرقية و الدينية او العائلية و الزبائنية، هذه الانقسامات تشكل رموز و شعارات تبرر بها الانتاحرات¹. فكلما كانت الدولة ضعيفة و لم تستطع ان تبني عقدا اجتماعيا حقيقيا و جعلت السياسة اكراه و جعلتها رهينة العلاقات الزبائنية التي تستبعد و تستثني باكثر مما تدمج و توحد و تكامل ، كلما تولت الصيغ و الاشكال العسكرية و شبه العسكرية للتعينة مهمة وظائف العناية الاجتماعية الاكثر بدائية، فتؤمن بعض الوظائف و توفر الغذاء و اللباس و الوضعية الاجتماعية و يتحقق عبر ذلك مجتمع الاحتراب .

و في ليبيا يمثل الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحدٍ مباشر للعملية الانتقالية. إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين، المنظمين في عشرات الميليشيات- أو لكتائب كما يسمون أنفسهم - شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد. وقد كانت ممارسة السلطة على هذه الكتائب المسلحة أمراً في غاية الصعوبة. في المراحل الأولى من القتال، أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني، لكنه لم يعمل بوصفه جيشاً بقدر ما كان محاولة اندماج وتنسيق بين كتائب مستقلة شكلها ضباط سابقون ومواطنون عاديون. وفي بيئة ما بعد الثورة، أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة، لا في الحكومة المؤقتة و حسب، بل بين بعضها البعض أيضاً. ففي المناطق التي تكون فيها للكتائب جذور اجتماعية وعائلية، يتم قبولها ويُنظر إليها على أنها قوة حماية محلية، لكن عندما تدخل مناطق خارج قاعدتها الاجتماعية الأساسية، تزداد فرصة الاحتكاك مع المجتمعات المحلية. وفي حالة انعدام القانون التي سادت البلاد، بدأ بعض من الجماعات المسلحة يشبه العصابات حيث توزعت في أعمال التهريب والابتزاز والمخدرات والدعارة وسوى ذلك من أنواع السلوك الإجرامي² و ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه في تسويات ما بعد النزاع؟ و الا يعتبر إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس دستورية وقانونية و وطنية مدخلا لمعالجة هذه الظاهرة و القطع مع احتمال اعادة تكرارها؟

المحور الرابع: مستقبل الميليشيات و بناء الدولة

ان هذا الوضع الميليشياوي الذي طغى على الساحة العربية سيرهن مستقبل الدولة و حاضرها، مما يحتم التفكير في الحلول الناجعة لتجاوز هذه المعضلة الامنية و ذلك عبر اشراك الجماعات المسلحة في تسويات ما بعد النزاع و العمل على بناء جيوش وطنية على اسس دستورية و قانونية يكون ولاؤها للوطن لا غير.

اولا: ادماج الجماعات المسلحة في تسويات ما بعد النزاع

ان النزاعات التي باتت تتخبط فيها بعض الاقطار العربية و تعدد الفاعلين فيها و اختلاف اهدافهم و غايتهم و رؤاهم، تهدد مستقبل المنطقة بأسرها، فقد اظهرت هذه الحروب خطورة الامراض الاجتماعية التي تعيشها هذه الدول، فبعض الميليشيات تزرع في ذهن مناصريها فكرة معاداة الدولة او بعض مؤسساتها، و ذلك لتهمين على كل شيء، و تمنع قيام الدولة او استعادتها، حيث تقوم بقرصنة الدولة من خلال توزيع استعمال العنف المشروع ، باعتباره احد اهم مميزات و ركائز قيام الدولة الحديثة . في ظل هذا السياق فإن وقف هذا النوع من الحرب يفترض خسارة مزايا و مكاسب لا يمكن الاستعاضة عنها الا بسياسة اعادة استدماج و تكامل عسيرة و بها وحدها فالأولوية هي لمعالجة الامراض الاجتماعية³ ، و عدم التعويل على التدخل الاجنبي، فالتاريخ اثبت عدم صوابية معالجة الحروب الداخلية بحروب

¹ - برتران بادي " حروب الامس و اليوم" في " اوضاع العالم ٢٠١٥: الحروب الجديدة" اشرف برتران بادي و دومينيك فيدال، ترجمة نصير مروة مؤسسة الفكر

العربي الطبعة الاولى يناير ٢٠١٥ ص ١٣

² - بول سالم وأماندا كادليك، ص ١٢٠ - ١٢٢

³ - برتران بادي ص ١٩

كلاسيكية ، أي بالتدخل العسكري. فالاولوية هي تمكين و توطيد القدرات المؤسسية للانظمة السياسية و تعميق العقد الاجتماعي و الاعتراف بجميع الاطراف و بحقها في المشاركة في السلطة و الثروة.

إن دراسة أسباب "ثورات الربيع العربي" وما ترتب عليها، تبين لنا الحاجة إلى إصلاح المؤسسات ذاتها التي دعمت النظم الدكتاتورية المتسلطة التي استهدفتها احتجاجات "الربيع العربي" بالإسقاط أو المطالبة بالإصلاح، و تحديدا المؤسسة العسكرية و الأمنية، خاصة مع بروز الميليشيات المسلحة كأهم فاعل أو دينامية في عدة بلدان عربية. فالحاجة ملحة لبذل الجهد اللازم لإحداث التغيير في الممارسات في هذه المستويات المختلفة من الأمن و العسكرية. غير أنه من المفيد أن يتم التنبيه إلى أن أية عملية الإصلاح ستكون محفوفة بالمخاطر و قد تتعرض للمقاومة السلبية أو المباشرة لقادة الميليشيات أو أفرادها إذا اقتصر على إلغائها أو تسريح منتسبيها. إن أهم شروط النجاح هو أن يتم إشراك المسؤولين في القطاعات الأمنية والعسكرية و في الميليشيات في صياغة الاستراتيجيات الوطنية والتخطيط المتعلق بمستقبل هذه المؤسسات¹. في اطار البحث عن التوافقات، على ان تتخلى هذه الميليشيات عن اسلحتها، و تتحول الى احزاب سياسية، و على الدولة ان تبقى على نفس المسافة من مختلف الميليشيات و ان لا تميز احداها عن الاخرى في هذه المرحلة الدقيقة من اعادة البناء، فاشكالية الميليشيات تزداد حدة بعد فترة سقوط النظام و مرحلة بناء نظام جديد فاذا كان العمل الميليشياتي يلقي القبول و التأييد باعتباره وسيلة للحماية و الامن و المساهمة في الدفاع عن الفئات التي يمثلها الا ان تخلي هذه الميليشيات عن سلاحها في مرحلة اعادة البناء امر في غاية الصعوبة ، و غالبا لا تقبل هذه الاخيرة بالامر. فقد كان لتشجيع المجلس الانتقالي الليبي على سبيل المثال ، على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة، أن أصبح في كل منطقة كتائب وجماعات مسلحة بدعم المجلس الانتقالي، بينما ظهرت أيضاً جماعات مسلحة مرتبطة بالعصابات، مستغلة المناسبة وغياب أية سلطة فاعلة تحتكر استخدام السلاح ، فبدل الحدّ من السلاح و نزع و جمعه، ازداد تداوله و انتعشت تجارته و اصبحت سوقه السوداء مصدرا للثراء، و تم تشكيل فصائل جديدة بعد إعلان تحرير البلاد من حكم القذافي، و زاد من تشجيعها اللجوء إليهم للحراسة أو الأمن، فأصبحوا أكثر تمسكاً بالدور الجديد بعد أن تذوّقوا طعم القوة والمزايا، أو بالحصول على أموال وممتلكات بطرق مشروعة و غير مشروعة. والحكومة الانتقالية زادت الوضع سوءاً بالتأخر في تنفيذ برامج ذات رؤية لإدماج الثوار والمسلحين، و اكتفت بتنفيذ برامج ريعية توزيعية بصرف مبالغ مالية للمسلحين الذين بدأوا يفرضون وجودهم، و يهددون الحكومة و يرغمونها في أحيان كثيرة على الرضوخ لمطالبهم، أو بالدعوة إلى نظام امتيازات ، يعيد إلى الأذهان ممارسات نظام القذافي في تمييز مؤيديه عن باقي مكونات الشعب الليبي، هذه التجربة تؤكد ان الاعتماد على الميليشيات قد ينسف الجهود لإعادة توكيد احتكار الدولة لاستخدام القوة و من ثم فإن النجاح سيعتمد بشكل حاسم على القدرة على نزع سلاح الميليشيات، ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية والأمنية، بحسب الأحوال². و خلق فضاء سياسي بديل قوامه احترام الاختلاف و التعدد و التسامح و التعبير الحر عن الرأي.

ان بناء جيش وطني قد يلقي الاعتراض من اطراف و جماعات و احزاب لانها ترى فيه محاول لقطع يدها التي تبتطش بها في مواجهة خصومها³، ففي بداية عمليات الدمج والصهر للجماعات المختلفة، تحدث ردود أفعال عنيفة من قبل بعض

¹ - يوسف محمد الصواني، ص ٢٦

² - نفس المرجع ص ٣١

³ - فريديريك ويربي وأربيل أ. آرام، ص ١٠

هذه الجماعات، خاصة عندما تكون هوياتها الذاتية عميقة ومتجذرة، لكن الانخراط التدريجي لهذه الجماعات في أنماط جديدة من القيم والمؤسسات والأنشطة والعلاقات التي تعكس الولاء للدولة، من شأنه زيادة إمكانات الاستقرار إذ يتجذر مفهوم المواطنة، وتضعف التمايزات على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو ظائفي أو مناطقي، ويوجد الجميع قنوات شرعية وفعالة لتوصيل رغباتهم ومطالبهم، وبذلك تقل احتمالات لجوئهم إلى ممارسة العنف. اتجاء الدولة و رموزها أو اتجاء المكونات الأخرى للمجتمع، و يستند هذا التصور إلى افتراض أساسي قوامه نجاح عملية التكامل من خلال الأدوات الثقافية والسياسية والمؤسسية، و التي تحتاج إلى وجود نخبة سياسية واعية بمخاطر استمرار وضعيبة الاستقرار، و تمتلك نفوذا واسعا سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا و ذات مصداقية و قبول من طرف مختلف فئات الشعب.

ثانيا: إعادة بناء المؤسسة العسكرية على أسس دستورية وقانونية و وطنية

لا احد يجادل في ان لجميع الدول ذات السيادة سلطة مطلقة في تشكيل القوات المسلحة وفقا لقوانينها الداخلية، حيث تلقى مسؤولية الامن الداخلي على مختلف الاجهزة الامنية التي قد تتعدد و تتنوع من حيث الحجم و من حيث التخصص، و في حين ان الامن او الدفاع الخارجي تقوم به القوات المسلحة (البرية و البحرية و الجوية) ، حيث تضطلع بمسؤولية الدفاع عن البلاد ضد المخاطر الخارجية باستثناء اوقات الاضطرابات الشديدة او غيرها من حالات الطوارئ، حيث يحظر حظرا صريحا ان تشترك القوات العسكرية في حفظ الامن الداخلي، او يكون ذلك قاصرا على ترخيص المساعدة العسكرية للقوات المدنية كجزء من المبدأ المعاصر الذي يقضي بأن السلطة المدنية هي التي يجب ان تحكم المؤسسة العسكرية التي ينبغي لها ان نلتزم بتوجيهات و سياسة القيادة المدنية، و يمكن وضع وحدات القوات الخاصة في بعض الحالات تحت قيادة القوى المدنية بصورة مؤقتة من اجل بعض مواقف الامن الداخلي الخاصة مثل عمليات مكافحة الارهاب.

فمفهوم المؤسسة العسكرية هو الامن الخارجي ، و كما يرى الاستاذ عبد الاله بلقزيز فانه ليس صحيحا ان وظيفة المؤسسة العسكرية انمائية او انقاذية ، بل انها دفاعية فحسب و انصرافها الى غير ذلك يعود علميا بنتائج عكسية.¹ القوات المسلحة فتنتشر على الجبهة او في معسكرات و تكون بعيدة عن المناطق المدنية و يقوم فيها التجنيد على اساس قومي و اهتمامها مركز و موجه نحو قرارات السياسة الخارجية و ذلك على خلاف الشرطة التي تهتم بقرارات السياسة الداخلية²

و في الوقت الذي كان التفكير العسكري يهتم بالاستراتيجية و كذلك بالربط بين الجيش و الامة اصبح الان يربط بين الجيش و المجتمع، مما يقتضي إعادة النظر في العقد الاجتماعي لبناء الدولة في الاقطار العربية. فهناك من يرى ان الجيش المثالي هو الجيش الجمهوري الذي ينحدر من المجتمع في جزئياته، فكل الطبقات الاجتماعية ممثله في داخل الجيش و كلهم متضامنين من اجل الدفاع عن الامة و ان تحقيق السلم يتم عن طريق تحقيق التقارب بين الجيش و المجتمع³.

¹ - عبد الاله بلقزيز " السياسة في ميزان... " ص ٣٤

² - فواد الاغا " علم الاجتماع العسكري... " ص ٢٠٧

³ - Loucile Desmoulins « Jean Jaures : l'armée nouvelle ,un « essai » de sociologie militaire » Revue les champs de mars seconde semestre 15/12/2001 pp 77-78

و في الحق الدلالي لعلم السياسة ترمز اجهزة الامن الى النظام السياسي و يرمز الجيش الى الدولة، الاولى تحفظ امن النظام القائم و الثاني يحفظ امن الدولة و المجتمع، فالجيش نظريا هو الشعب مثلما نقول ان البرلمان هو الشعب (من هنا جاءت تسمية مجلس الشعب) لان من مقتضيات سيادة الشعب و ممارسة هذه السيادة ان يحافظ الشعب على سيادته و امنه الذي قد تهدده اخطار من الخارج و بما نه يتعذر ان يمارس الشعب كله هذه المهمة فقد فوضها الى مؤسسة تسمى الجيش الا ان هذه المهمة تكنتها الغموض من حيث اضافة مهمة حماية الاستقرار الى مهام الجيش، حيث غالبا ما يتم الاختلاف في تأويل معنى الاستقرار في ظل الصراعات السياسية فالنظام السياسي الحاكم يرى فيه ان على الجيش ان يتدخل لحماية استقرار النظام السياسي عندما تهدده ثورة اجتماعية او حركة احتجاجية شعبية. في حين ان بالنسبة للشعب و المعارضة يعني الاستقرار ان على الجيش ان يحمي استقرار الدولة لا النظام، و ان يتدخل حين تصادر السلطة من الشعب مصدرها و صاحبها. لكن ليقوم الجيش بهذه المهمة يجب ان يظل مستقل عن حركة الصراع الاجتماعي الداخلي و ان يكون محايدا ازاءها¹. و من هنا نتبرز الحاجة الى كبح جماح القوة السياسية التي تمثلها المؤسسة العسكرية و جعلها كيانا مهنيا ملتزما بتوفير الامن الخارجي للبلاد². و ان تلتزم القوى السياسية بعدم اقحام الجيش في اتون الصراعات السياسية حفاظا عليها كمؤسسة وطنية لها اهميتها و رمزيتها.

في ظل هذة الوضعية المليشياوية التي تعيشها بعض الاقطار العربية، يجب ان يتم بناء جيش وطني. على اسس قوامها العناصر التالية:

- ان يكون الجيش مؤسسة وطنية للدولة وحدها حق انشائها، ويحظر على أي فرد أو هيئة أو حزب أو جهة أو جماعة إنشاء أي تشكيلات أو فرق أو تنظيمات او اجنحة عسكرية أو شبة عسكرية تحت أي مسمى، تحت طائلة الحل و الجزاء.
 - ان يتم بناؤها على أسس وطنية جامعة، و غير جهوية، او ظائفية او اقليمية، وفق عقيدة تتكرس فيها قيم الانتماء الوطني،
 - ان يكون التعيين والترقية فيها على أسس قانونية ومهنية واضحة و شفافة وفق مبدأ الكفاءة و الاستحقاق،
 - يحظر تسخير القوات المسلحة لصالح حزب أو فرد أو عائلة أو جماعة و يجب صونها من كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية وذلك ضماناً لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل
 - حظر الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي فيها و ان لا يسمح لمنسبها أثناء الخدمة بالمشاركة في العملية الانتخابية³.
- ان مؤسسة الجيش يفترض فيها ان تكون مدرسة الشعب التي تندمج و تنصهر فيها جميع مكوناته، حيث لا يجب ان تضم المؤسسة العسكرية طبقة اجتماعية واحدة، فالجيش من اعلى رتبه الى قاعدة جنوده ينبغي ان يمثل انعكاسا صادقا لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات و طبقات و طوائف و شرائح مختلفة. تتميز المؤسسة العسكرية عن باقي المؤسسات بخاصية التنظيم و امتلاكها للقوة و تعتبر اكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي، حيث

¹ - عبد الاله بلقرين " ثورات و حيبات ...، ص ٥١- ٧٤

² - صامويل هنتغتون " الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين" ترجمة عبد الوهاب علوب الطبعة الاولى دار سعاد الصرياح القاهرة ١٩٩٣ ص

٣١٩

³ - بعض هذه الاسس مستقاة من " اسس بنا الدولة المدنية الحديثة " سلسلة كتيبات الحوار الوطني، مؤتمر الحوار الوطني الشامل: ص ٦٧

http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_one.pdf

تقوم قيادة الجيش بواسطة التدريب و التثقيف بدور جد مهم في تحقيق التكامل عبر صهر المواقف الفردية و التوجهات الدينية و الطائفية و الحزبية في ولاء اعلى للوطن و الامة.

فاليوم في ظل هذه الاضطرابات التي تعصف بالعديد من البلدان و التهديدات المتزايدة و المتنوعة عبر العالم ، و التي لم تعد تستثني منطقة دون اخرى ، يصعب تصور وجود بلد يرغب في الحفاظ على سيادته دون وجود جيش مهني محترف قادر على الدفاع عن هذه السيادة، و تخضع المؤسسة العسكرية فيه للسلطة السياسية و لا تتدخل السلطة السياسية في القواعد الحاكمة لهذه المؤسسة من الناحية المهنية و الحربية¹.

كما تؤمن المؤسسة العسكرية بضرورة توثيق علاقاتها بالمواطنين و بالتفاعل معهم خصوصا جيل الشباب منهم، و يعمل من خلال هذا التفاعل الى ترسيخ ثقتهم بالوطن و مستقبله و في ذلك تحقيق للمصلحة العليا للوطن. فالتفاعل بين المؤسسة العسكرية و المجتمع ينعكس ايجابا على مستويات عدة اذ يرسخ صورتها كمؤسسة و طنية تعمل للمصلحة العليا و يعزز من مكانتها و رمزيتها ، و بالتالي فهي للمواطنين جميعهم و ليست لفئة دون اخرى، كما انها في موقع حماية الارادة الشعبية من خلال حمايتها للدستور و مؤسسات الدولة. و بقدر ما تكون المؤسسة العسكرية على علاقة جيدة بالمواطنين يكون باستطاعتها ان تلعب دورا مهما في مجال التكامل بين مختلف الفئات التي يتشكل منها المجتمع و بناء الاحساس بالولاء الوطني و الهوية المشتركة التي تمثل وفاق الجميع²

خلاصة:

إن وظيفة الجيش هي حماية الوطن من الإعتداءات الخارجية وتوفير الأمن للمجتمع وليس حماية الحاكم لذاته، وهو في أبعد الأحوال الحد الفاصل بين الانفلات الأمني والمجتمعي وبين الانتقال السليم للسلطة، كما في تجربة تونس ومصر قبل الانقلاب العسكري. فالدولة الديمقراطية لا تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، أو ظاهرة تدخل الجيش في الشأن السياسي، من خلال الانتصار لفريق سياسي ضد آخر خلال عملية التنافس السلمي على السلطة، وذلك لكون السياسة في النظام الديمقراطي مجرد لعبة مدنية صرفة، ومجال مفتوح لجميع المواطنين، وحق من حقوقهم المدنية التي كفلها

¹ - عبد الوهاب القصاب " اعادة تشكيل الجيش العراقي: رؤية اولية" ضمن " برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال" مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة

الاولى بيروت اكتوبر ٢٠٠٥

² - *COMBLIN Joseph, Le Pouvoir militaire en Amérique latine. L'idéologie de la Sécurité nationale. Paris Ed Delarge 1977 p 60*

القانون والدستور سواء من حيث تشكيل الأحزاب السياسية والانتخاب والترشح في الانتخابات العامة. والجيش ركن سيادي من أركان الدولة الديمقراطية الحديثة، وليس أداة بيد السلطة الحاكمة، ولا يمارس إلا المهام المقررة له دستورياً وهي: حفظ كيان الوطن والدولة من الأخطار الخارجية. لكن عندما لا يلتزم الجيش بهذه المهمة ويتدخل في الشأن السياسي أو يقف الى جانب النظام في مواجهة الشعب، عندها يتحول و يفقد مكانته و يستحيل مليشياً يدفع بمختلف الفئات الاجتماعية الى البحث عن ادوات الحماية الامنية من خلال انشاء مليشيات خاصة بها، وتعود معها الدولة أشلاء متفرقة و دويلات متطاحنة.

ان الوضع الذي باتت تعيشه دول المنطقة العربية و انتشار العنف السياسي و المادي و استفحال ظاهرة المليشيات، يحتاج الى معالجة حكيمة ، حفاظا على استقرار المنطقة و دفع المخاطر و المؤامرات المحاكاة ضدها، و هو من يفترض وجود نخبة سياسية واعية بهذه التهديدات و بخطورتها ، تستطيع ان تعيد بناء مؤسسات الدولة المنهارة و على رأسها مؤسسة الجيش، و قادرة على حل اشكالية المليشيات من خلال استيعاب اعضائها و وقادتها في المؤسسة العسكرية و الامنية التي يجب ان تنى على أسس قانونية و دستورية و وطنية جامعة، و بالموازاة مع ذلك ينبغي الاعتراف بحق جميع المكونات الاجتماعية في المشاركة في السلطة و الثروة و ضمان حماية هويتها الخاصة في اطار الهوية الوطنية الجامعة.

رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية

تمرابط إيمان المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص :

في ٩ أغسطس ١٩٦١، طلبت بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بقرار حكومي، وفي ٢٣ يونيو ٢٠١٦، تعيد النظر في عضويتها في الاتحاد الأوروبي باستفتاء شعبي كانت نتيجته التصويت لصالح خروج بريطانيا ، مما يؤثر على الاتحاد الأوروبي كقطب سياسي واقتصادي موحد، وكذا المكانة الأوروبية والدولية للمملكة المتحدة.

في دراستنا نحاول تحليل فرص وتحديات إمكانية خروج بريطانيا بالنسبة لكل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، والاتجاهات المستقبلية الممكنة للاتحاد الأوروبي بين التفكك والاستمرارية.

الكلمات المفتاحية : خروج بريطانيا - اتحاد أوروبي - رهان - وحدة أوروبية.

Abstract :

In August 9th1961, the United Kingdom asked to join the European Economic Community by government decision, and, in June 23rd 2016, UK reconsiders its membership in European Union by a referendum in which the British people voted to leave the EU, this result has many implications on the EU as a political and economic united pole, as well as the European and international standing of the United Kingdom

In our study we tried to examine the opportunities and the challenges of eventual **Brexit – British exit** for both EU and UK, then, the possible future directions of the EU between the dislocation and continuity.

Keywords: British exit, EU, stake, European unity

مقدمة :

تعتبر الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ١٩٥١، اللبنة الأولى للاتحاد الأوروبي الذي رسخته معاهدة ماستريخت ١٩٩٢، بتكتل ستة دول أوروبية فرنسا، إيطاليا، ألمانيا الغربية ودول البنلوكس (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) لتتأسس

الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة ١٩٥٥، كبادرة فعلية لمسار عملية تكامل الدول الأوروبية عملاً بمبادئ نظرية التكامل والاندماج، من أهم روادها (ديفيد ميراندي David Mitrani، أرنيست هاس Ernest Haas، ليون لنديبرغ Leon Lindberg...) التي تقوم أساساً على منطق الوحدة والانتشار حيث تتنازل الدول الأعضاء في التكامل عن جزء من سيادتها لصالح كيان جديد يسمو عنها ويعبر عن إرادتها، لتحقيق هدف استراتيجي: تكوين قوة اقتصادية عالمية وضمن أمن القارة الأوروبية بعد ما عايشته من دمار أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إلا أنه ما يلاحظ على المملكة المتحدة أنها أبدت تردداً في الانضمام إلى هذا الكيان، حيث سجلت عضويتها بشكل رسمي سنة ١٩٧٣، وما زالت تحتفظ بعملتها النقدية "الجنيه الإسترليني sterling" علماً بأنه قد تم تأسيس "منطقة اليورو la zone euro" سنة ٢٠٠٢ والتي تضم ١٨ دولة من ٢٨ دولة في الاتحاد، إضافة إلى أنها كانت من بين مؤيدي إعادة هيكلة مهام حلف شمال الأطلسي بعد نهاية الحرب الباردة ليكون حامي الأمن الأوروبي على عكس ألمانيا وفرنسا اللتان تطمحان إلى استمرارية مسار التكامل نحو مجالات سيادية من خلال التأكيد على ضرورة تكوين هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عن حلف شمال الأطلسي. في جوان/حزيران ٢٠١١، وبعد ٤٣ سنة من العضوية في الاتحاد الأوروبي، أبدى الشعب البريطاني - في استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كاميرون david cameron" - رغبته في الخروج من الاتحاد الأوروبي، والذي كانت له ردود فعل متباينة بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة مما يهدد أمنها وسيادتها الوطنية من جهة، ورهانها للوحدة الأوروبية ومنظري التكامل والاندماج بما يشكل تحدياً لتماسك الاتحاد الأوروبي حيث تعتبر بريطانيا من بين أهم أطواره من جهة أخرى.

ومنه طرح التساؤلات التالية:

- ما هي تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على أمنها الوطني ومكانة الاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية؟
- هل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي خطوة نحو تفكك مشروع الوحدة الأوروبية؟ أم أن ذلك سيعطي لها دفعا أقوى خاصة أنها كانت تعتبر بمثابة "مكب" للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن وتحقيق الأمن الأوروبي خارج المظلة الأطلسية؟

وعلى هذا الأساس تتضمن دراستنا ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال ٤٣ سنة من العضوية

١. جيوبولتيك الاتحاد الأوروبي وبريطانيا
٢. مكانة ودور بريطانيا في الاتحاد الأوروبي: سياسياً وأمنياً، اقتصادياً ومالياً.

المحور الثاني: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الفرص والتهديدات

١. بالنسبة للاتحاد الأوروبي
٢. بالنسبة لبريطانيا

المحور الثالث: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية

١. اتحاد أوروبي ٢٧ دولة (السيناريو الخطي)

٢. الاتحاد الأوروبي نحو آفاق جديدة للتكامل (السيناريو الاصلاحى)

٣. تفكك الاتحاد الأوروبي بفعل أثر الدومينو (السيناريو الراديكالى).

المحور الأول: المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال ٤٣ سنة من العضوية

قبل التطرق إلى رهانات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تجدر الإشارة في البداية إلى تقديم مختصر حول جيوبولتيك الاتحاد الأوروبي كقطب اقتصادي عالمي، مكانته في الساحة الدولية وبريطانيا كأحد أهم دوله لما لها من تاريخ، موقع جغرافي ومكانة سياسية واقتصادية متميزة.

١. جيوبولتيك الاتحاد الأوروبي وبريطانيا :

أولا - الاتحاد الأوروبي:

تجربة فريدة من نوعها يضم حاليا ٢٨ دولة تنازلت عن جزء من امتيازاتها السيادية لصالح كيان سياسي واقتصادي جديد، يجمع دولا متقاربة جغرافيا، متباينة من حيث ميزان قوتها وتوجهها السياسي، تعكس تعددية ثقافية، دينية، لغوية... خاصة بعد عملية التوسع (ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧) التي شملت ١٢ دولة معظمها كانت تحت هيمنة النظام الشيوعي إبان الحرب الباردة ، إلا ان هذه التعددية لا يمكن ان تكون عائقا نحو مشروع الوحدة الأوروبية وإنما يجعل من الاتحاد الأوروبي كتنظيم متعدد الأقطاب بحدود متطورة.¹

وبالتالي فقد عرف الاتحاد منذ نشأته ١٩٥٠ ، سبعة مراحل لتوسيع عضوية دوله (من ستة دول إلى ٢٨ دولة)، آخرها سنة ٢٠١٣ بانضمام كرواتيا، حاليا خمسة دول مترشحة بشكل رسمي لطلب عضوية الاتحاد الأوروبي : تركيا، مقدونيا، ألبانيا، الجبل الأسود و صربيا، في حين تم انسحاب إيسلندا من مفاوضات الانضمام، كما يتضح في الخريطة الجغرافية التالية:

الشكل رقم ٠ : مراحل البناء الأوروبي



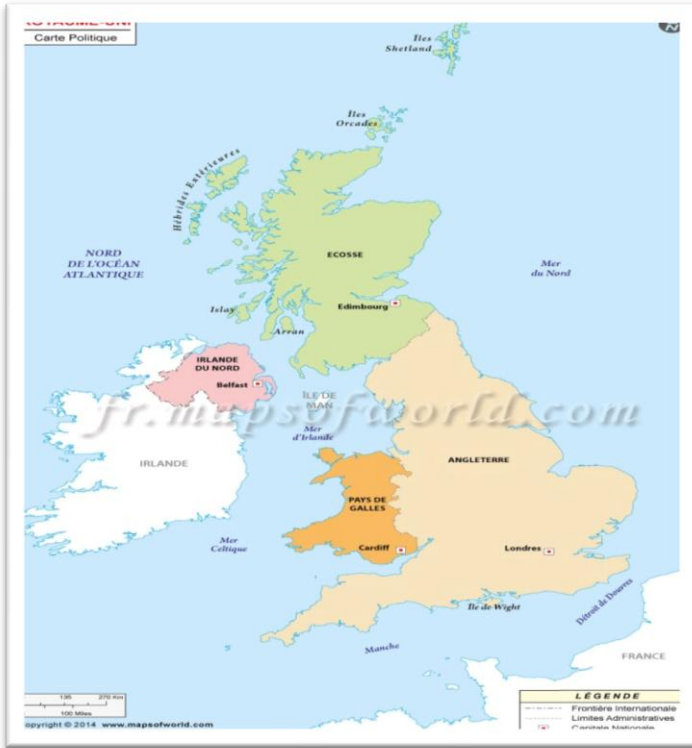
Source : « de 6 à 28 : histoire des élargissement », disponible sur :

<http://www.touteurope.eu/les-politiques-europeennes/elargissement/synthese/de-6-a-28-histoire->

¹la revue géopolitique, VerluisePierre, « l'UE, modèle multipolaire », 28/11/2012, disponible sur :

<http://www.diploweb.com/L-UE-modele-multipolaire.html> , (10/09/2016).

deselargissements.html (14/10/2016).



الاتحاد الاوروبي قوة ديمغرافية، تجارية واقتصادية عالمية : يبلغ عدد سكانه ٥٠٩ مليون (المرتبة الثالثة بعد الصين والهند، يمثل ٧% من نسبة السكان في العالم)، تبلغ نسبة مبادلاته التجارية مع بقية دول العالم حوالي ٢٠% من المجموع الكلي لحجم الصادرات والواردات على المستوى العالمي، كما تم تقدير الناتج الداخلي الخام للاتحاد (٢٠ دولة) سنة ٢٠١١ بـ 13 920,541 مليار أورو ، تمثل نسبة مشاركة خمس اكبر دول في الاتحاد فيه (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) بـ ٧١,4%¹.

ثانيا - بريطانيا :

بعد انفصال إيرلندا الجنوبية سنة ١٩٢١، أصبحت المملكة المتحدة سنة ١٩٢٢ رسميا تعرف بـ "المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

الشمالية "Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord"، تتشكل من أربعة اقاليم كبرى: انجلترا عاصمتها لندن، اسكتلندا (أدنبرة)، ويلز (كارديف) وايرلندا الشمالية (بلفاست). تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا العظمى هو الاسم الذي يطلق على أكبر جزيرة في أوروبا (أرخبيل) تضم أراضي كل من انجلترا، ويلز واسكتلندا.

تمتد جغرافيا على مساحة ٢٤٨.٥ كم^٢، ويقدر عدد سكانها بـ ٦٤.١ مليون (١٢% من مجموع سكان الاتحاد الأوروبي)، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي مليوني مليار يورو وفقا لإحصائيات ٢٠١١ (خامس قوة اقتصادية على المستوى العالمي)²، وهي دولة ذات نظام ملكي دستوري يقوم على الديمقراطية البرلمانية لها تمثيل بـ ٧٣ مقعد في البرلمان الأوروبي، لها حكومة تتمتع بسلطات تنفيذية تحكم باسم الملك الذي لا يحكم وإنما له دور رمزي فقط (إليزابيث ٢ منذ سنة ١٩٥٠)، يسيرها

¹ للمزيد من المعلومات على الرابط الإلكتروني:

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/National_accounts_and_GDP/fr,
(12/10/2016).

² « Présentation du Royaume uni », disponible sur :

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossier-s-pays/royaume-uni/presentation-du-royaume-uni/>,
(28/09/2016).

الوزير الأول وهو رئيس الحزب الفائز بأغلبية الأصوات¹، كما تعتبر من أكبر الدول المنتجة للنفط (بحر الشمال) ولها احتياطي من الغاز الطبيعي.

وبالتالي المملكة المتحدة قوة اقتصادية وتجارية عالمية، قوة نووية، لها وزن سياسي ومكانة في النظام الدولي: قوة عظمى خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس)، عضو دائم في مجلس الأمن (حق الفيتو)، عضو في الاتحاد الأوروبي، المنظمة العالمية للتجارة، مجموعة الثماني-(G8)...

٢. مكانة ودور بريطانيا في الاتحاد الأوروبي: سياسيا وأمنيا، اقتصاديا وماليا.

يمكن القول بان عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي "جزئية"، حيث انضمت إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة ١٩٧٢، بعد سلسلة من مفاوضات العضوية منذ سنة ١٩٦٦، لم توقع على "اتفاقية شنغن espace schengen ١٩٨٥"، التي تجيز حرية تنقل الأشخاص داخل المجال الجغرافي للدول الأعضاء، وليست عضو في "منطقة اليورو la zone euro"، ومنه فهل لبريطانيا دور فعال في تنمية مسار التجربة التكاملية الأوروبية؟ ولمعرفة ذلك سنتطرق إلى موقفها في أهم القضايا التي تمس البناء الأوروبي وهي: بناء هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عن حلف شمال الأطلسي، الأزمة المالية ٢٠٠٨ التي أثرت على التوازن المالي والاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي

أولا - بريطانيا والسياسة الأوروبية للدفاع والأمن :

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، كان على الدول الأوروبية العمل وبشكل جدي على إيجاد منظمة عسكرية مستقلة تتولى الاضطلاع بأمن القارة الأوروبية وتجسد ذلك مع معاهدة ماستريخت 1992، التي أعطت دفعا جديدا لاتحاد غرب أوروبا وعلاقاته مع الاتحاد الأوروبي حيث وافقت دول الاتحاد على إسناد مهمة الدفاع والأمن لاتحاد أوروبا الغربية، باعتباره الإطار الدفاعي لأوروبا في حالة زوال حلف شمال الأطلسي، وكذا ركزت على تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة كخطوة أولى نحو تبني سياسة دفاعية وأمنية مشتركة².

في مقابل ذلك عرف حلف شمال الأطلسي تحولات جذرية لإعادة تكييف دوره مع متطلبات البيئة الأمنية الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة ليشكل استثناء عن القاعدة العامة لنظرية الأحلاف العسكرية التي تفترض زوالها بوزال مبررات وجودها (الخطر الشيوعي)، وعلى هذا الأساس يبقى الحلف الركيزة الأساسية للأمن الأوروبي وبالتالي عرقلة أية محاولات لبناء هوية أوروبية للدفاع والأمن مستقلة عنه، فعلى عكس فرنسا والمانيا، تزعم بريطانيا الاتجاه المؤيد لبقاء أمن القارة الأوروبية تحت المظلة الأطلسية و الحفاظ على وجود حلف شمال الأطلسي الرابط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأن لا يكون الاتحاد الأوروبي فاعلا استراتيجيا يهدد المصالح الأمريكية وتفادي إمكانية تحالفه مع روسيا خاصة بعد أزمة جورجيا ٢٠٠٨، وأوكرانيا ٢٠١٤، حيث برزت روسيا كقطب دولي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الإطار حددت قمة لشبونة معالم شراكة استراتيجية بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وتوحيد جهودهما الأمنية، حيث تقوم على عدة مبادئ منها: تعزيز بشكل كامل الشراكة الاستراتيجية معالاتحاد الأوروبي في إطار

¹ « Fiche Pays – Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord », disponible sur :

<http://www.geolinks.fr/geopolitique/europe-de-louest/fiche-risque-pays-royaume-uni/>, (04/10/2016).

² « Les grandes étapes de l'Europe de la défense », disponible

sur : <http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-defense/grandesetapes.shtm>.

منالشفافية والتكامل و احترام الاستقلالية للمنظمتين، لتعاون المديان في عملية إدارة الأزمات عبر مراحلها المختلفة...¹، ليتم في قمة شيكاغو ماي ٢٠١٢، التأكيد على أن منظمة حلف شمال الأطلسيوالاتحاد الأوروبي تتقاسم قيم ومصالح استراتيجية مشتركة وعلى أنه شريك فريد و أساسي للحلف.²

وقد أظهرت الأزمة الليبية ٢٠١٠، عدم فعالية سياسة الدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي، حيث أن نقص القدرات وغياب رؤية مشتركة الدول الأعضاء وكذا خلافات توازن القوى بينها، تحول دون الاستجابة الأوروبية الفاعلة لإدارة الأزمات من دون طلب مساعدة الحلف الأطلسي التي تجسدت من خلال تبني الإدارة الأمريكية لاستراتيجية "الإدارة من الخلف leadership en retrait"، والتي تتضمن تقديم القدرات العسكرية والدعم اللوجستي ولكن من خلال الحلفاء الأوروبيين بهدف الحفاظ على هيمنتهم في العالم العربي من جهة، وتحقيق نتائج سياسية واستراتيجية بأقل تكلفة من جهة أخرى.³

ثانيا - بريطانيا والأزمة المالية ٢٠٠٨ في الاتحاد الأوروبي:

تعرف بأزمة اليورو أو أزمة الدين العمومي ظهرت نتيجة لعدم قدرة بعض دول منطقة اليورو* على الالتزام بديونها تجاه البنوك والمؤسسات المالية، تمتد جذورها إلى الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) ٢٠٠٨، حيث تسببت في انهيار مالي لكل من اليونان، البرتغال، أيرلندا، إيطاليا وإسبانيا لتهدد الاقتصاد الأوروبي وتماسك الاتحاد الأوروبي، ليتراجع تأثيرها بفضل خطط الانقاذ الأوروبية.

بريطانيا كان لها موقف حيادي حيث أنها ما تزال تحافظ على عملتها النقدية ولم يتضرر اقتصادها من تداعيات الأزمة المالية، وإنما ذلك زاد من تمسكها بموقفها بعدم الانضمام إلى الاتحاد النقدي لمنطقة اليورو.

المحور الثاني: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: الفرص والتهديدات

في ٢٣ يناير 2013، أعلن رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون davidcameron" عند ترشح حزبه للانتخابات التشريعية عن تعهده على تنظيم استفتاء شعبي حول مسألة عضوية البلاد في الاتحاد الأوروبي، ليتم ذلك فعلا يوم ٢٣ يونيو ٢٠١٠، فكانت نتيجته التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد بنسبة ٥١ %، ليتم على إثر ذلك الإعلان عن استقالة رئيس الوزراء من منصبه،⁴ تعتبر المادة ٥٠* من اتفاقية لشبونة ٢٠٠٧، الإطار القانوني للإجراءات المتبعة لمسار إعادة

¹OTAN, « Concept stratégique pour la défense et la sécurité des membres de l' OTAN à Lisbonne : engagement actif, défense moderne », 2010, disponible sur :

www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius.../Aliboni_fr.pdf.

²« OTAN-UE : un partenariat stratégique », disponible sur :

http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_49217.htm.

³ Maya KANDEL , « leading from behind le nouvel intervention américain ? Barak obama et la crise libyenne », reflexion sur la crise libyenne , (études de l'IRSEM , n° 7, 2013) , p. 28 .

* تتضمن دول الاتحاد الأوروبي التي وحدت عملتها النقدية "اليورو" منذ سنة ١٩٩٩، تتجه سياسة نقدية موحدة يضع معالمها البنك المركزي الأوروبي بمحاف تسهيل التعاملات التجارية فيما بينها تضم حاليا ١٩ دولة وهي : النمسا، بلجيكا، هولندا، لكسمبورغ، فنلندا، أيرلندا، فرنسا، ألمانيا، البرتغال، إسبانيا، اليونان، إيطاليا، لاتفيا، إستونيا، سلوفاكيا، مالطا، قبرص، سلوفينيا، لتوانيا.

⁴ « qu'est-ce que le brexit ? », disponible sur :

<http://www.europarl.europa.eu>, (12/10/2016).

* حددت هذه المادة الجانب القانوني والإجرائي في حالة رغبة دولة إنهاء عضويتها في الاتحاد كما اعتبرته حق للدول الأعضاء بالتفاوض على " اتفاق الانسحاب" الذي يقره المجلس الأوروبي بعد موافقة البرلمان الأوروبي وإخطار الدولة عن رغبتها في الانسحاب في الإطار الذي يسمح به دستورها.

التفاوض حول سحب عضوية دولة من الاتحاد، تجدر الإشارة إلى أنه من بداية انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية أبدت معارضتها للسياسة الاقتصادية والتجارية الأوروبية المشتركة، وتحفظ عن بند توحيد عملتها النقدية خلال التوقيع على "معاهدة ماستريخت 1992"، ولعل أشهر حملة تلك التي قادتها رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر Margaret Thatcher" سنة 1984 « I want my money back » تحتج فيها عن تكلفة مساهمة بريطانيا في ميزانية الاتحاد الأوروبي المرتفعة بالنظر لما تكسبه في مقابل ذلك.¹

فما هي تداعيات نتيجة هذا الاستفتاء على كل من الاتحاد الأوروبي وبريطانيا؟

1. بالنسبة للاتحاد الأوروبي: يمكن تلخيص فرص وتهديدات لإمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في ثلاث نقاط أساسية:

أولاً- تعتبر مسألة خروج بريطانيا أول تجربة للاتحاد الأوروبي للتفاوض حول بقاء أو إنهاء عضوية أحد دوله، مما قد يؤثر سلبا على مسار التجربة الأوروبية للتكامل والاندماج التي وضعت أسسها منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث سيعرف تغييرات على عدة مستويات : نظام التصويت في مجلس الاتحاد الأوروبي، ميزانية الاتحاد منها نسبة مساهمة بريطانيا فيها والتي قدرت بـ 8.9 بليون أورو سنة 2011، وكذا انخفاض الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي والذي تمثل فيه بريطانيا 11%، تغير موازين القوى بين دول الاتحاد ومكانته الدولية كقطب سياسي واقتصادي موحد تجاه القضايا الأمنية والاستراتيجية² وبالتالي خروج محتمل لبريطانيا يؤثر على المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي جغرافيا، ديمغرافيا واقتصاديا : تقلص المساحة الجغرافية للاتحاد من 4.9 مليون كم² إلى 4.2 مليون كم²، انخفاض عدد السكان من 45 مليون إلى حوالي 44 مليون، إذا كان الاتحاد الأوروبي بـ 28 دولة سنة 2011 يمثل 17,6% من الناتج المحلي العالمي ، فإنها ستخفض إلى 14.9% في حالة خروج بريطانيا منه.³

ثانيا- يمكن القول بأن بريطانيا بمثابة "مكبج" لمسار البناء الأوروبي وخاصة في بعده السياسي والأمني والتركيز أساسا على مزايا السوق الأوروبية المشتركة وكيفية تطوير مجالات منطقة التبادل الحر، حيث ميزت العلاقات الأوروبية البريطانية منذ 1973، كلمتين "مفاوضات" و"مصالح": التفاوض لتكليف اتفاقيات الاتحاد مع مطالب بريطانيا، التفاوض لتخفيض نسبة مساهمتها في ميزانية الاتحاد، التفاوض للحفاظ عن استكمال مسار الاندماج في مجالات

للمزيد من المعلومات في الرابط الإلكتروني:

European Parliamentary Research, Eva mariapoptcheva , « article 50 TUE : withdrawal of member state from the UE», Service , briefing – February 2016.

¹ Mathilde damgé, « avant le "brexit", trente ans d'histoire tumultueuse entre le Royaume-Uni et l'UE », 24/06/2016, disponible sur :

http://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2016/06/24/avant-le-brexit-30-ans-d-histoire-tumultueuse-entre-le-royaume-uni-et-l-ue_4957208_4355770.html , (12/10/2016).

²Tim Oliver, « A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU », LSE ideas strategic update, February 2016, p.p. 5-6.

³la revue géopolitique, Cyrilverluisse et pierre verluisse, « l'Union Européenne sans le Royaume Unis ça change quoi ? », 26 /08/ 2016, disponible sur :

<http://www.diploweb.com/L-UE-sans-le-Royaume-Uni-ca-change.html>, (25/10/2016).

العدالة، الشؤون الداخلية ومنطقة اليورو...¹ وبالتالي هناك اختلاف جذري في الأهداف والطموحات مفاده ان الدول الأوروبية لها تصور استراتيجي تسعى إلى تطوير مسار الوحدة الأوروبية نحو بناء كيان أوروبي واحد يجمعها ويعبر عن سيادتها، في حين أن بريطانيا لها منظور تعاقدى براغماتي تعتبر الاتحاد منظمة لمجموعة دول وما انضمامها إليه إلا وسيلة لحماية وتعظيم مصالحها القومية²، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء البريطاني "ديفيد كامرون" في خطابه حول مستقبل أوروبا في ٢٠١٣ جانفي³ بان الاتحاد الأوروبي بالنسبة لبريطانيا هو وسيلة وليس هدف³.

ومنه وفقا لهذا الطرح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يكون فرصة استراتيجية نحو استكمال عملية البناء الأوروبي نحو ميادين أكثر سيادية أمنية وسياسية، والتخفيف من الضغوطات البريطانية التي تكتفي بتكريس أهداف السوق الأوروبية المشتركة لتعظيم مصالحها الاقتصادية بالأساس.

ثالثا - إذا كانت بريطانيا قوة عسكرية ونووية عالمية، فإن خروجها من الاتحاد الأوروبي يفقده أحد أهم اطواره في مجال الدفاع والأمن والسياسة الخارجية لتبقى بذلك فرنسا القوة العسكرية الوحيدة فيه، إلا ان ذلك قد يفتح المجال امام المانيا بالتعاون مع فرنسا لتطوير قدراتها العسكرية وبالتالي إمكانية استكمال مسار بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

إلا أنه يمكن اعتبار خروج محتمل لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي خسارة مزدوجة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بفقدان دورها كحامية للمصالح الأمريكية في القارة الأوروبية حيث يطلق عليها «American Trojan Horse» نظرا لأنها الأداة الأمريكية لإضعاف مسار البناء الأوروبي وإبقاء الأمن الأوروبي تحت المظلة الأطلسية، وكذا تراجع مكانتها الدولية⁴ فهل يمكن للمملكة المتحدة أن تراهن عن مكانتها كلاعب استراتيجي في التنظيم السياسي والعسكري والاقتصادي لأوروبا؟

٢. بالنسبة لبريطانيا :

في البداية تجدر الإشارة إلى انقرار بريطانيا بإقامة استفتاء يحدد مصيرها كعضو في الاتحاد الأوروبي له أسباب اقتصادية بالأساس، حيث انها في ٢٣ فيفري ٢٠١١، قدمت لائحة تطالب فيها مجلس الاتحاد بإدراج مجموعة إصلاحات تضمنت عدة مجالات : في مجال الحكومة الاقتصادية la gouvernance économique ترى بضرورة معالجة قضايا منطقة اليورو بموضوعية من دون تمييز بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها، كما تدعوا هذه الأخيرة إلى تكثيف الرقابة على قطاعها المالي لضمان الاستقرار المالي للاتحاد الأوروبي، وفي مجال المنافسة الاقتصادية تطالب بتخفيف الأعباء الإدارية

¹ Rober chaouad, « le Royaume-Uni et l'Europe in and out », disponible sur :

<https://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-2013-3-page-151.htm>, (28/10/2016).

²rapport d'information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d'une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l'Union Européenne « Brexit »,Albéric de montgolfier, SENAT, session ordinaire 2015 – 2016, P.6.

³ Rober chaouad, « le Royaume-Uni et l'Europe in and out », op.cit.

⁴Tim Oliver, « A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU », op.cit, p.12.

وتشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا وضع سياسة تجارية ديناميكية، وشملت هذه الإصلاحات جانب السيادة وقضايا الهجرة¹.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد الآثار المترتبة عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على بريطانيا في ثلاث نقاط أساسية:

أولاً- بريطانيا كقوة اقتصادية : خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعتبر عامل مباشر يخل بتوازنها الاقتصادي والمالي من خلال تراجع الأرباح الاقتصادية التي توفرها امتيازات انضمامها إلى السوق الأوروبية الموحدة : فقدان مزايا منطقة التبادل الحر بانخفاض حجم مبادلاتها التجارية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول التي وقعت معه اتفاقيات تجارية، بسبب خضوع صادراتها إلى الرسوم الجمركية، مما يؤثر على تراجع الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى عدم الاستفادة مما يوفره الاندماج الاقتصادي من فرص تنقل رؤوس الأموال وارتفاع حجم الاستثمار الخارجي المباشر وما له من أهمية في تمويل الاقتصاد البريطاني بتغطية عجز الميزان التجاري وتوفير السيولة للإدارات العمومية.

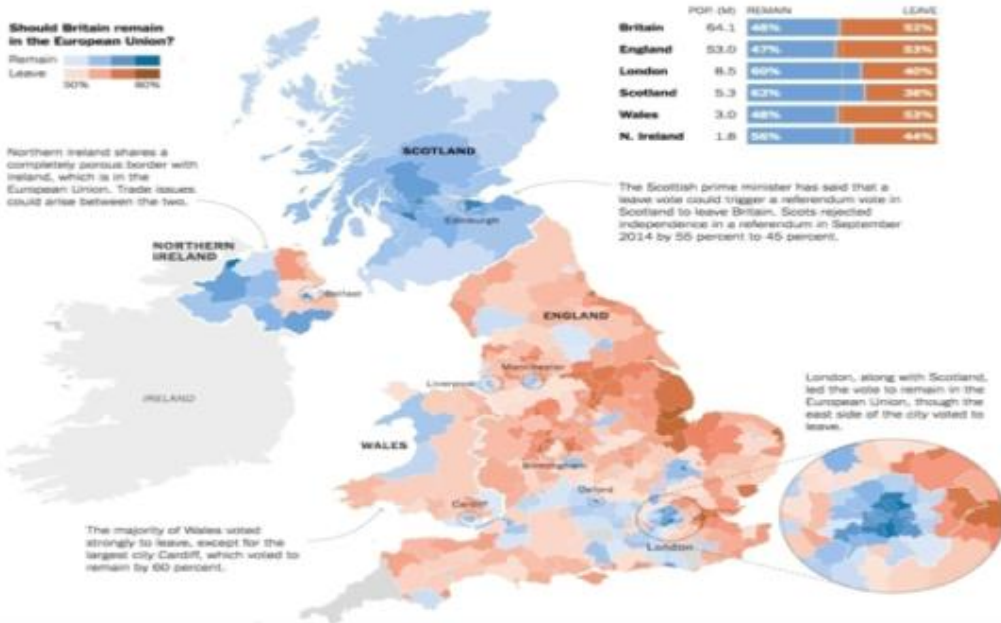
في نهاية سنة ٢٠١١، سجلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation de Coopération et de Développement Economiques في تقرير لها عن تراجع القيمة النقدية للجنة الإستراتيجي بالمقارنة مع الدولار الأمريكي واليورو، بسبب توقعات تنذر عن إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وما ستؤول إليه نتائج الاستفتاء المنتظر حدوثه، ومنه عدم استقرار قيمة العملة وضبابية الوضع المالي في بريطانيا وكذا مستقبل علاقاتها بالاتحاد الأوروبي أدى إلى زعزعة ثقة المستثمر وبالتالي خروج رؤوس الأموال وارتفاع معدل التضخم وفي هذا السياق أقر بنك إنجلترا في شهر ماي ٢٠١١، أن في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فإن كل التوقعات تشير إلى تراجع سعر الصرف للجنة الإستراتيجي مما يجعل لجنة السياسة النقدية أمام خيار التحكيم بين انتهاج سياسة نقدية انكماشية تحافظ بها على استقرار قيمة العملة (محاربة التضخم) أو سياسة نقدية توسعية لتشجيع الإنتاجية والعمالة (محاربة البطالة) أساسها التحكم في معدل الفائدة².

ثانياً- الوحدة الإقليمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية: إذا كان الاستفتاء البريطاني الذي تم إجراؤه بتاريخ ٢٣ جوال ٢٠١١، قد أسفرت نتيجته النهائية عن التصويت لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بنسبة ٥١.٨% مقابل ٤٨.٢%، فإنه لا بد من النظر في التباينات الداخلية بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وكيف كانت نتائج التصويت في كل منها، وهو ما يتضح في الشكل التالي

الشكل رقم ٠٣ : نتائج استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حسب الأقاليم المشكلة لها.

¹rapport d'information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d'une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l'Union Européenne « Brexit »,Albéric de montgolfier,op.cit, P.٢٢.

^٢rapport d'information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d'une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l'Union Européenne « Brexit »,Albéric de montgolfier,op.cit., pp.25-٢٧.



Source : Maxim bourdier, « Royaume désuni : l'Ecosse et l'Irlande du nord ont voté contre le brexit » , 24/06/2016, disponible sur : http://www.huffingtonpost.fr/2016/06/24/brexit-ecosse-irlande-royaume-uni-referendum_n_10648326.html, (22/09/2016).

من خلال الشكل الموضح أعلاه نلاحظ تباين نتيجة التصويت بين الأقاليم المشكلة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، حيث أنه ثلاثة منها صوتت لصالح الحفاظ على بريطانيا جزء من الاتحاد الأوروبي: اسكتلندا بنسبة ٦٢%، لندن بنسبة ٩٠% و ايرلندا الشمالية بنسبة ٦٢%، في حين وافقت كل من ويلز بنسبة ٥٢%، وكذا انجلترا بنسبة ٥٣%، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن سبب هذا الاختلاف وما مدى تأثيره على وحدة بريطانيا في حالة خروجها نهائيا من الاتحاد الأوروبي.

بعد الإعلان عن نتيجة الاستفتاء البريطاني الموافق للخروج عن الاتحاد الأوروبي، أعلنت رئيسة وزراء اسكتلندا "نيكولا ستورغون Nicola Sturgeon"، عن رغبت إقليمها في المحافظة على بقائه جزءا من الاتحاد الأوروبي، وأن فكرة إجراء استفتاء شعبي ثاني (الأول سنة ٢٠١٤) أسفرت نتيجته عن عدم الموافقة على استقلال اسكتلندا عن بريطانيا بنسبة ٥٥% لتقرير استقلال اسكتلندا عن بريطانيا مطروحة للنقاش، في حالة الإقرار نهائيا بسحب عضوية بريطانيا من الاتحاد الأوروبي^١.

لندن أهم مدن المملكة المتحدة ديمغرافيا، اقتصاديا وماليا، ترى بقائها جزء من الاتحاد الأوروبي امتيازاً للمحافظة على المكانة الدولية لبريطانيا العظمى، ودورها في مناقشة القضايا الأمنية الأوروبية خاصة منها الهجرة، أما بالنسبة إلى ايرلندا الشمالية لها حدود جغرافية مع دولة ايرلندا والتي هي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، فهل يمكن أن يكون إقرار خروج بريطانيا بشكل رسمي عن الاتحاد الأوروبي قد يؤدي إلى اتحادها مع ايرلندا...

^١ « après le « brexit » l'Ecosse enfonce le cou sur un « probable » référendum d'indépendance » , 26/06/2016, disponible sur :

http://www.lemonde.fr/referendum-sur-le-brexit/article/2016/06/26/ecosse-un-nouveau-referendum-sur-l-independance-est-hautement-probable_4958365_4872498.html , (15/10/2016).

ثالثا - مكانة بريطانيا الدولية : الغياب عن القضايا الأوروبية والدولية وفقدان دورها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وحامية لمصالحها في المنطقة.

من ناحية أخرى يمكن القول بأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تكون له جوانب إيجابية على بريطانيا نذكر منها:

➤ حركية سيرورة النشاط الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال حيث انه وفقا لتقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE لسنة ٢٠١١، تعتبر بريطانيا ثاني دولة أوروبية بعد هولندا من حيث مرونة قواعد تنظيم السوق ومناخ الأعمال.

➤ عدم المساهمة في ميزانية الاتحاد حيث أنه منذ ٢٠١١ إلى ٢٠١١، ارتفعت نسبة مساهمتها بمتوسط ١٥ مليار أورو في السنة.

➤ يعتبر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة لمناقشة اتفاقيتها التجارية بشكل منفرد بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، دون الحاجة إلى البحث عن التنسيق مع مصالح الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد وخاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى.¹

➤ التحرر من الضغوطات الأوروبية التي تطالب بريطانيا باستكمال مسار الوحدة الأوروبية في أبعادها المختلفة: الانضمام إلى الاتحاد النقدي ومنطقة شنغلنحرية تنقل الأشخاص في الفضاء الأوروبي...

المحور الثالث : خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومستقبل الوحدة الأوروبية

في حالة الإقرار بشكل رسمي عن سحب عضوية بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فما هي المسارات المستقبلية الممكنة للاتحاد الأوروبي هل التفكك والاندثار، أو الاستمرارية والارتقاء بالوحدة الأوروبية نحو أبعاد جديدة للتكامل والاندماج، وعلى هذا الأساس وباعتماد تقنية السيناريو تم تحديد الاتجاهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط:

١. اتحاد أوروبي ب٢٧ دولة (السيناريو الخطي): تأثير خروج بريطانيا على مسار مشروع الوحدة الأوروبية احتمال مستبعد، فكما تم توضيحه من قبل بريطانيا لها بعد براغماتي من انضمامها للاتحاد الأوروبي ترى فيه وسيلة فقط لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى، ويظهر ذلك بترسيخ عضويتها الاقتصادية في منطقة التبادل الحر في الفضاء الأوروبي مع الامتناع عن الانضمام إلى منطقة اليورو ومنطقة شنغن، وكذا تدعيمها للحلف الأطلسي كحامي للأمن الأوروبي والرابط بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أما على المدى المتوسط، خروج بريطانيا يستلزم على الاتحاد الأوروبي اتخاذ اجراءات لتكييف الوضع الاقتصادي والمالي مع الوضع الجديد (اتحاد أوروبي ب٢٧ دولة) : إيجاد صعوبة في تغطية المساهمة المالية لبريطانيا في ميزانية الاتحاد خاصة أنها تتفاوت من حيث موازين القوى، بالإضافة إلى إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية (الاتحاد الأوروبي ب٢٧ دولة - بريطانيا) لتأطير تعاملاتها التجارية والاقتصادية.

٢. الاتحاد الأوروبي نحو آفاق جديدة للتكامل (السيناريو الاصلاحى): بريطانيا "مكبج" الاتحاد الأوروبي فيمكن أن يكون خروجها نقطة إيجابية لمسار التكامل والاندماج الأوروبي نحو مجالات أكثر حساسية وسيادية: الدفاع والسياسة

¹rapport d'information N°656 fait au nom de la commission des finances sur les conséquences économiques et budgétaires d'une éventuelle sortie du Royaume-Uni de l'Union Européenne « Brexit », Albéric de montgolfier, op.cit., pp.29-30.

الخارجية، خاصة في حالة تطوير القدرات العسكرية الألمانية وتحالفها مع فرنسا في سبيل انجاح السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد يكون فرصة لتكريس عضوية دول أخرى نذكر مثلا سويسرا والترويج التي ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال عضويتها في المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA : European Free Trade Area، وقد يفتح أفقا جديدة في علاقاته مع الدول التي تبدي استعدادا لأن تكون جزءا من الاتحاد مثلا تركيا¹.

٣. تفكك الاتحاد الأوروبي بفعل أثر الدومينو (السيناريو الراديكالي): إن تزامن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مع تداعيات الأزمة المالية ٢٠٠٨، التي عصفت باقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي وخاصة منها دول منطقة اليورو، وكذا القضايا الأمنية المطروحة على الساحة الأوروبية خاصة منها الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين... يثير تساؤلات حول تماسك الاتحاد الأوروبي وكيفية التحكم في علاقاته كقطب واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، إسرائيل... وأهم تحدي هو المحافظة على استمرارية مشروع الوحدة الأوروبية، حيث أن سحب عضوية بريطانيا قد يكون بداية للدول الأعضاء الأخرى بإعادة النظر في عضويتها في الاتحاد الأوروبي خاصة في ظل ما يعرفه من تقلبات مالية واقتصادية، وانتشار التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

الخاتمة :

من خلال ما سبق نستنتج :

← بريطانيا والاتحاد الأوروبي : تاريخ حافل بالتفاعلات والاضطرابات ، خلال ٤٣ سنة من العضوية سعت فيها بريطانيا إلى البحث عن كيفية تعظيم مكاسبها من هذا الكيان وحماية مصالحها القومية بالأساس ، يظهر ذلك بتركيز علاقاتها به في البعد التجاري الاقتصادي فقط، إلا أن مشروع الوحدة الأوروبية يقتضى انتشار مجالات التكامل وتبني تصور استراتيجي واحد ومصالحة مشتركة.

← إذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فرصة استراتيجية لاستكمال مسار الوحدة الأوروبية نحو ميادين سيادية وبناء علاقات مع فواعل حيوية : روسيا، تركيا... لها مصالح مشتركة في المنطقة، فهو أيضا قد يكون بداية لتفكك مشروع التكامل والاندماج في أوروبا الذي وضعت أسسه منذ خمسينيات القرن الماضي.

← بالنظر إلى فرص وتهديدات إمكانية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على كل منهما، فإنه قرار له تكلفة كبيرة ، عملا بالمقاربة البراغماتية الواقعية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي غير عقلاني بالنسبة للاتحاد بخسارة أحد أهم أطواره (بريطانيا أكبر متعامل تجاري، ومساهم في ميزانية الاتحاد، قوة نووية واقتصادية...)، وكذا بالنسبة لبريطانيا حيث ستخسر دورها كفاعل في قضايا القارة الأوروبية.

¹ Tim Oliver, «A European Union without the United Kingdom the geopolitics of British exit from the EU», op.cit, P.P. 15-16.

مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية في ميدان الطاقة أنابيب الغاز

استراتيجيات للتعاون، أم مشاريع لتكريس التبعية

د. العربي العربي باحث في العلاقات الدولية-جامعة مستغانم

مقدمة

إن العلاقات الجزائرية-الأوروبية لا تغدو وليدة فترة زمنية حديثة، بل تعود إلى قرون زمنية بعيدة فرضتها الطبيعة أحياناً، والسياسة أحياناً أخرى. فالتفاعل بين ضفتي المتوسط غائر في الزمان، وهو يمتد إلى عقود بل إلى قرون خلت. وعليه فإن مستقبلها سيمتد لا محالة إلى مستقبل غير منظور، تحتل فيه الطاقة خاصة الغاز على المدى المتوسط، دوراً ومكانة لا يمكن الاستهانة بها.

تعتبر الجزائر من الدول القريبة جغرافياً إلى الضفة الجنوبية لدول الاتحاد الأوروبي، كما أن تكلفة الحصول على الغاز منها تعتبر من أرخصها سعراً مقارنةً بالغاز الروسي، النرويجي أو الإيراني. كما أنها زبونٌ وفِيٌّ، حيث لم يسبق وأن استغلّ صانع القرار في الجزائر هذا المتغير ووظفه سياسياً على غرار السلوك الروسي في العُشرية الأولى من القرن الواحد والعِشرون. على الرُغم من مرور الجزائر بإكراهات اقتصادية وسياسية وأمنية خلال عُشرية دموية أتت على الأخضر واليابس. لكن الغاز الجزائري، لم يتوقف يوماً عن المصانع والبيوت الأوروبية.

هذه السلوكيات دفعت العديد من دوائر صناعة القرار داخل البيت الأوروبي إلى التفكير في ضرورة تعزيز هذه العلاقات وتقويتها، من خلال المشاركة في تمويل مشاريع ضخمة تضمن وصول الغاز إلى أسواقها، وبكميات معتبرة. خاصة بعد أن تعززت نزعة التوجه نحو استهلاكه مستقبلاً كونه صديقاً للبيئة، وحاجز أمام تسارع ظاهرة الاحتباس الحراري. فحُصِّصَت أموال ضخمة لإنشاء شبكة من الأنابيب تُسهِّلُ عملية هذا التواصل شرقاً وغرباً قصد تزويد أوروبا حتى لا تظل رهينة للأحداث السياسية الساخنة في مناطق غير مستقرّة، وكذا الضغوطات الروسية التي تنفجر من فينة إلى أخرى.

وعليه فإن هذه الدراسة تروم الخوض في مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية من خلال موقع متغير الغاز، كمُحدِّدٍ في رسم حجم هذه العلاقات وتوجهها من خلال الإجابة على الإشكالية الجوهرية التالية: ما هو دور متغير الغاز في رسم مستقبل العلاقات الجزائرية-الأوروبية؟ وهل أن أنابيب الغاز الرابطة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي هي مشاريع لتعزيز التعاون، أم آليات لتكريس التبعية؟

حاولنا الإجابة على هذه الإشكالية من خلال محاور ثلاثة اعتمدناها كحدود لإنجاز هذه الدراسة، والتي يمكن بناؤها على الشكل التالي: المحور الأول: الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي، ومستقبل احتياطياته.

المحور الثاني: الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي، ومكانة الجزائر المستقبلية في الإجابة عليها.

المحور الثالث: الأهمية الجيو-استراتيجية لأنابيب الغاز الرابطة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التحديات إلى

فرص النجاح.

المحور الأول: الاستهلاك العالمي للغاز، ومستقبل احتياطياته.

لقد سُجِّلَ تزايد كبير في الطلب على موارد الطَّاقَة المختلفة. هذا الارتفاع في حجم الاستهلاك يرجع إلى التطور الصناعي والتكنولوجي الهائل، والنمو المطرد في عدد السكان، حيث يضاف سنويًا حوالي ٢٠ مليون مُستهلك. دون أن ننسى أن عدد الدول المنتجة محدود، بينما كل دول العالم دولاً مستهلكة للطَّاقَة. كما أن ٥٠% من النفط مثلاً المستخدم حول العالم، يتم التجارة فيه عبر الحدود الدولية^(١) قبل أن يصل إلى المُستهلك الفعلي، إلى جانب قُربِ نضوبه وانتفائه، وما يطرحه ذلك من سلبيات وإكراهات. ولعلَّ الغاز، ونظرًا لأهميته الاستراتيجية كمورد طاقة نظيف وصديق للبيئة، وبديل عن النفط في الأجال المتوسطة، دفع إلى تعزيز مكانته المستقبلية في الاقتصاد العالمي، وصناعات دول الاتحاد الأوروبي واقتصاداتها.

١- احتياطيات الغاز وحجم استهلاكه العالمي: لقد ارتفعت نسبة استهلاك الغاز بطريقة مُلفتة للانتباه خلال الثلاثين سنة الماضية مقارنةً بمراد الطَّاقَة الأخرى، ويرجع ذلك إلى إمكانية توظيفه في استعمالات عدَّة صناعية كانت أو خدماتية. كما أنه أقل تلويثًا للبيئة، حيث يصدر ما بين ٢٥ إلى ٣٠% من ثاني أكسيد الكربون أقلًا من الموارد البترولية الأخرى، وتزيد هذه النسبة على النصف مما يصدره الفحم.

إن احتياطيات الغاز ناضبة، لكنها على آجال طويلة مقارنةً بالنفط.^(٢) وحسب المُعطيات التي توصل إليها المركز الدولي للمعلومات حول الغاز الطبيعي (CEDIGAS)^(٣) أن احتياطياته المُؤكَّدة كافية لتلبية الطلب العالمي حتى عام ٢٠٦ م، عكس النفط الذي أثبتت أغلب الدراسات أن نضوبه ليس ببعيد.

كما تعرف منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية، ارتفاعًا ملحوظًا في استهلاك الغاز الطبيعي حيث سيُسجَّل في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٣ و٢٠٢٠ م نسبة تقدر بـ ٤% سنويًا.^(٤) وستساهم الدول المصنعة في رفع حجم الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بنسبة ٤% في عام ٢٠٣ م، مقارنةً بـ ٢٥% التي سُجِّلَت عام ٢٠٠ م.

^١ - خديجة عرفة محمد أمين، أمن الطاقة (دبي: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ماي ٢٠٠٨) ص. ٢١.

^٢ - Anne Lauvergeon, La troisième révolution énergétique (Paris : Edition Plon, 2008) P. 61.

^٣ - CEDIGAS : Le centre d'informations internationales sur le gaz naturel.

^٤ - Philippe Boskin & Others, World Energy Technology and climate Policy Outlook 2030 (Luxembourg: Office for Official Publications for the European Communities) P. 91.

جدول رقم ٠ يوضح نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في العالم

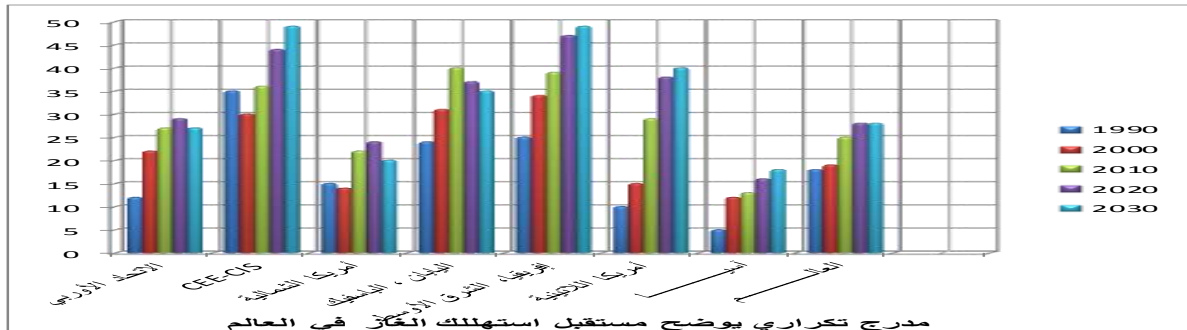
٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٠	
%٢٧	%٢٩	%٢٧	%٢٢	%١٢	الاتحاد الأوروبي
%٢٠	%٢٤	%٢٢	%١٤	%١٥	أمريكا الشمالية
%٣٥	%٣٧	%٤٠	%٣١	%٢٤	اليابان، منطقة الباسفيك
%٤٩	%٤٧	%٣٩	%٣٤	%٢٥	إفريقيا، الشرق الأوسط
%٤٠	%٣٨	%٢٩	%١٥	%١٠	أمريكا اللاتينية
%١٨	%١٦	%١٣	%١٢	%٥	آسيا
%٢٨	%٢٨	%٢٥	%١٩	%١٨	العالم

Source: Sophia Ruester & Others, a New European Energy Technology Policy towards 2050, *In: Policy Brief*, European University Institute: Robert Shuman Center for Advanced Studies, Issue 01, January 2013, P. 95.

من خلال تحليلنا للأرقام الواردة في الجدول رقم (٠) يتضح بجلاء التزايد في استهلاك نسبة الغاز الطبيعي على المستوى العالمي، وفي كل المناطق. ففي الاتحاد الأوروبي ارتفعت النسبة من ١٢% عام ١٩٩٠ م، إلى ٢٧% عام ٢٠١٠ م. ثم سيرتفع إلى ٢٩% عام ٢٠٢٠ م. أما النسبة الأكبر فسُجِّلَتْ في أمريكا اللاتينية، فمن المرجح أن ترتفع هذه النسبة من ١٠% عام ١٩٩٠، لأن تصل إلى ٤٠% عام ٢٠٣٠ م.

إن هذه الزيادة في الاستهلاك تظهر بجلاء من خلال نسبة الاستهلاك المُسجَّلة على المستوى العالمي التي انتقلت من ١٨% عام ١٩٩٠ إلى ٢٥% عام ٢٠١٠، والتي ستنتقل إلى ٢٨% عام ٢٠٣٠ م.

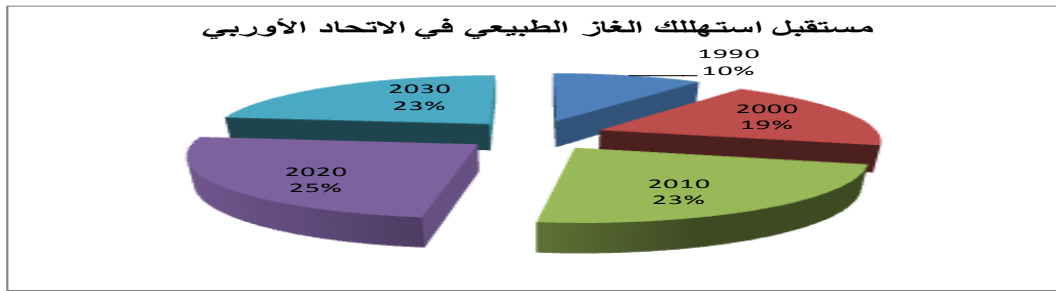
مدرج تكراري رقم ٠ من إعداد الباحث



يبدو واضحًا من خلال المدرج التكراري رقم ٥ أن حجم استهلاك الغاز الطبيعي في ارتفاع مستمر والذي يبدو باللون الأزرق الفاتح، ما يعني الأهمية الاستراتيجية التي سيكتسبها مستقبلاً مقارنةً مع موارد الطاقة الأخرى، وحلوله مكان الصدارة التي ترعّع عليها قطاع النفط لفترات زمنية واقتصادية طويلة.

٢- الاكراهات البيئية وتعزيز التوجه الأوروبي نحو استهلاك الغاز: لقد كان لأزمة الطاقة في سبعينيات القرن الماضي، والارتفاع الذي سجّل في أسعار النفط دور في التوجه الاستهلاكي للطاقة نحو الغاز الطبيعي. إلا أن الملمّث للانتباه هو ارتفاع نسبة استهلاكه في الاتحاد الأوروبي في العشر سنوات الأخيرة، وذلك راجع للالتزامات المرافقة لبروتوكول كيوتو القاضية بتخفيض نسبة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون.⁽¹⁾

إن طلب دول الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي، سيتضاعف في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٠٥ إلى ٢٠٣٠ م، ليسجّل نسبة ٤.٣ % مع حلول ٢٠٣٠ م.⁽²⁾ وتدلّ المؤشرات الاقتصادية على أن استهلاك الدول الأوروبية من الغاز الطبيعي في العشرية الأخيرة سجّل نسبة ٤.٤ %، أي بمعدل نمو قدير ٠.٩ % سنويًا، مقارنة باستهلاك النفط والفحم الذي لم يتجاوز معدله ما بين ٠.٢ % إلى ٠.٥ %، إن أغلب الدول الأوروبية تعتمد على الخارج في تأمين حاجياتها من الطاقة، وتستورد كميات كبيرة من النفط والغاز.⁽³⁾ فهي تستورد أكثر من ٥٠ % من حاجياتها من مصادر الطاقة من الخارج، هذه النسبة مرجحة للارتفاع إلى ٩٠ % مع حلول ٢٠٣٠ م. دائرة بيانية رقم ٥



من إعداد الباحث، اعتمادًا على الإحصاءات الواردة في الجدول رقم ٥

يستورد الاتحاد الأوروبي حوالي ٢٥ % من حاجياته من الغاز الطبيعي من روسيا، والتي ستصل إلى ٤٠ % مع مطلع ٢٠٣٠ م، إلى جانب ٤ % من احتياجاته النفطية من منطقة الشرق الأوسط. كما أن نصف استهلاك الدول الأوروبية من الغاز يأتي من ثلاثة دول وهي روسيا، النرويج والجزائر. هذه الأرقام تبرز هشاشة الأمن الطاقى على المستوى الأوروبي، ما جعل

¹ - Ulrich Fahl & Others, Future European Gas Supply in the Resource Triangle of the Former Soviet Union, the Middle East and Northern Africa (Stuttgart: Institute of Energy Economics and the Rational Use of Energy, January 10th, 2008) P.01.

²- Philippe Boskin & Others, World Energy Technology and climate Policy Outlook 2030, Opcit, P. 91.

^٣ - خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص. ١٥.

مفهومه ونظرته تختلف عن جهات أخرى. وتعتبر الدول الأوروبية الأمن الطاقى من المداخل المهمة لتجسيد الأمن الجماعي،⁽¹⁾ نتيجة الأهمية القصوى التي يكتسبها قطاع الطاقة في الإجابة على احتياجات القطاعات الأخرى.⁽²⁾

المحور الثاني: الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي، ومكانة الجزائر المستقبلية في الإجابة عليها.

إن أوروبا كانت كلها تترؤد بالغاز من روسيا والنرويج، أما جنوب أوروبا خاصةً إسبانيا والبرتغال فكانتا معزولتان سياسيًا واقتصاديًا عن أوروبا الشمالية كونهما دولتان غير ديمقراطيتان.⁽³⁾ ومع الثورة البرتغالية لعام 1974 م، ووفاء الديكتاتور الجنرال فرانكو في إسبانيا عام 1975 م، حدثت قطيعة مع الماضي وبرز تحول جوهري في المسار السياسي لهذه الدول، واعتُبرت فترة مهمة في تحولها التاريخي.

1- الحاجيات الأوروبية من الغاز، ومستقبل البحث عنها خارج حدودها الجغرافية.

لقد وصل غاز بحر الشمال النرويجي إلى إسبانيا عام 1996 م من خلال أنبوب يمر عبر الأراضي الفرنسية. أما الغاز الروسي فلم يتجاوز السوق الفرنسية وظل محصورًا في بلجيكا، هولندا والمملكة المتحدة. ويظهر شركات إسبانية، بدأ التوجه نحو شمال إفريقيا فَعُقِدَتْ اتفاقات مع ليبيا للتزود بالغاز في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. أما بالنسبة

1- لا يعتبر مفهوم الأمن الجماعي جديد في العلاقات الدولية، إلا أنه حُظِيَ باهتمام كبير في العقد الأخير من القرن العشرين، نتيجة التطورات الدولية و بروز النظام الدولي الجديد. وهو نظام أجمعت عليه الدول التي عرفت ويلات الحروب، خاصةً منها الدول الأوروبية التي خاضت حربين عالميتين. وانطلقت من فرضية أن السلام والأمان الذي تشده الأمم لا يتحقق إلا من خلال الإجماع على رفض الحرب، وتحريم اللجوء إلى وسائل القوة والعنف في العلاقات الدولية، والعمل على نزع السلاح، وحلّ المنازعات بالطرق السلمية، وبالسبل القانونية. فلم يعد تحديد أمن الدولة يقتصر على حدودها الجغرافية، لطبيعة تداخل النشاط الإنساني على المستويات المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. ومنه يمكن ضرب مصالحها في أماكن بعيدة عن أراضيها، فعدم استقرار بعض الدول البعيدة جغرافيًا، يمكن أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على أمن دول تبدو بعيدة عنها جغرافيًا. وبالتالي أصبح مفهوم الأمن الجماعي ذو بعد دولي وعالمي، ولم يقتصر على دلالة إقليمية تقليدية. كما يمكن للأمن الجماعي أن يكون إقليميًا ودوليًا، ويضمنه القانون.

فالأمن الجماعي هو التزام مجموعة من الدول بحماية كل عضو فيها من خلال عدد من الترتيبات والإجراءات الأمنية والعسكرية، بهدف حماية الدول من تعرضها لاستخدام القوة من قبل دول أخرى، خاصةً إذا اتخذت هذه القوة صورة الحرب. كما أنه نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء. للمزيد انظر:

- حين علي بحيري، القوى الناعمة (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ICFS، بدون سنة) ص. 00.

- حسن طوالة، نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2005) ص. 16.

- Barry Buzan, People, State and Fear, The National Security Problem in International Relations (Brighton, Harvester Wheat sheaf, 1990).

2- Álvaro de Vasconcelos, What Ambition for European Defense in 2020? (Condé-sur-Noireau, EU Institute for Security Studies, 2009) P. 142.

3- Jonathan STERN, Gas Pipeline Cooperation Between Political Adversaries: Example from Europe, Oxford Institute for Energy Studies, Royal Institute of International Affairs, -Chatham House- January 2005, PP. 07-11.

للجزائر، فعقدت شركة (ENAGAS) الإسبانية مع شركة سوناطراك عام ١٩٧٧ م عقداً للتزود بـ ٨ مليارات م^٣ من الغاز المُمَيَّع سنويًا ابتداءً من ١٩٧٧ م، كما بدأ التفكير في بناء أنبوب لنقل الغاز الجزائري.^(١)

تشير أحدث الدراسات على أن النسبة الأكبر من احتياطي الغاز الطبيعي متواجدة خارج الأراضي الأوروبية،^(٢) ولا يمثل الاحتياطي الأوروبي أكثر من ٥%. كما أن الانتاج الأوربي من الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢٠-٢٠٢٠ لن يلبى أكثر من ١٦% من الحاجيات الأوروبية من هذا المورد، ما يعني اعتمادها على السوق الخارجي لتلبية حاجياتها من هذا المورد الحيوي بنسبة ٨%.

يبدو أن السوق الروسية اليوم تجيب على نسبة كبيرة من هذا الطلب. إلا أن كل المؤشرات^(٣) تُؤكِّد على أن أكبر الآبار الروسية "أونزقوي" (Enrongoy) و"يَنْبُورْقُ" (Yambourg) و"مَدْفِيْزْهَائِي" (Medvezhye) ستشهد تناقصًا في حجم إنتاجها، إلى جانب ارتفاع الاستهلاك المحلي الروسي من الغاز. وفي حالة نجاح مشروع أنبوب "ألتاي" (Altai) الذي سيربط بين سيبيريا والصين، فإن الاتحاد الأوروبي سيجد نفسه أمام تحديّ البحث على مناطق أخرى للتزود بهذا المورد الحيوي.

جدول رقم ٠٢ طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي (Metp) في الفترة الممتدة إلى ٢٠٢٠

٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٨٥	
١.٦١٢	١.٥٥٦	١.٤٥٤	١.٣٦٦	١.٢٤١	الطلب الأوروبي على الطّاقَة
٤٣١	٤٠١	٣٣٨	٢٧٣	١٩٨	الطلب على الغاز الطبيعي
% ٢٧	% ٢٦	% ٢٣	% ٢٠	% ١٦	نسبة الغاز
١٤١	١٩١	٢٠٤	١٦٧	١٣٢	الانتاج المحلي من الغاز
٢٩٠	٢١٠	١٣٣	١٠٩	٦٩	الواردات من الغاز
% ٦٧	% ٥٢	% ٣٩	% ٤٠	% ٣٥	نسبة الاعتماد الخارجي

المصدر: Farid YAICI, Le marché pétrolier : Situation, Acteurs, Stratégies. Quelles perspectives pour L'Algérie ? Ouvrage collectif, Dynamique des marchés valorisation des hydrocarbures (ALGER : D'Ely Ibrahim, Imprimerie Sarp, Octobre P. 35. 2005)

^١ - لقد ظهر مشروع لنقل الغاز سُمي "بسيقَامُو" (SEGAMO) عام ١٩٧٠، يهدف إلى بناء أنبوب يربط مدينة أرزيو بمدينة كَرْتَاخِيَا (Cartagena) الإسبانية. هذا الأنبوب يمتد على عمق ٢٠٠٠ متر تحت سطح البحر، ويمرّ عبر مضيق جبل طارق . إلا أن المشكل السياسي بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية حال دون إنشائه، لكنه تحقق فيما بعد من خلال مشروع ميد-غاز.

^٢ - Philippe Boskin & Others, Op.cit. P. 88.

^٣ - Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P. 16.

لقد دعا الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾ إلى ضرورة توحيد الصوت في قضايا التفاوض المتعلقة بالطاقة لمواجهة الموردين، خاصة بعد الأزمة التي عرفتها أوروبا عشية ٠ نوفمبر ٢٠٠٠ م، وتوقف روسيا عن تزويد أوروبا بالغاز لمدة ثلاثة أيام نتيجة الخلاف الذي نشب مع السلطات الأوكرانية،⁽²⁾ وانقطاع التيار الكهربائي على دول أوروبية (ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا) لمدة ساعة من الزمن بسبب زيادة الضغط على المحطة الألمانية المزودة لهم.

إن الأزمة الروسية الأوروبية في ميدان الطاقة دفعت بالاتحاد الأوروبي⁽³⁾ إلى تخصيص ٣٠ مليار دولار من أجل إنشاء بيت الطاقة النرويجي⁽⁴⁾، حيث أن النرويج غطت عالم ٢٠٠٠ م حوالي ٢٧% من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز. إلا أن الكثير من الدراسات تشير إلى أن الغاز النرويجي بلغ ذروته، وهو يرسم منحنى تنازلي لا يمكن الاعتماد عليه مستقبلاً. كما بدأ الحديث عن الاهتمام بالموئل الثالث للاتحاد الأوروبي وهو الجزائر، والذي قليلاً ما كانت تتحدث عنه الصحافة أو يكتب عنها.

٢- أهمية الجزائر المستقبلية في الاستراتيجية الأوروبية للغاز، وصعوبة التواجد في أسواقها الداخلية.

إن الاهتمام بالجزائر ليس حديثاً، بل إنها تأتي ضمن أولويات الاتحاد الأوروبي خاصة في تمويلها بالغاز الطبيعي المُمَيَّع. فقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية⁽⁵⁾ عالم ٢٠٠٠ م بعد الاتحاد السوفيتي في تزويد الاتحاد الأوروبي بحجم صادرات قُدِّر بـ ٥٣ مليون م^٣. هذه النسبة في الصادرات تتراوح من ١ إلى ١٥% في تلبية الحاجيات الأوروبية لعام ٢٠٠٣ م.⁽⁶⁾

لقد ساور الاتحاد الأوروبي شكوكاً حول إمكانية الاعتماد على الجزائر كمُموَّل للغاز خاصة خلال العشرية السوداء،⁽⁷⁾ وإمكانية قيام الجماعات الإرهابية بأعمال تخريبية تُؤدي إلى تدمير منشآت غازية تمنع وصوله إلى أوروبا. لكن لحسن الحظ لم يحدث ذلك، ما عدا بعض الأعمال الهامشية التي قامت بها مجموعة منعزلة ففجرت عبوة مسَّت أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا، أدى إلى توقف تزويد إيطاليا بالغاز لأيام قلائل.

¹ - Abdenour Keranane, Politique européenne et dimension énergétique méditerranéenne, P. 66.

^٢ - سرقة أوكرانيا للغاز الروسي من الأنابيب المازة عبر أراضيها لتزويد أوروبا.

³ - Francis Ghiles, Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe, Thursday 19/02/2009. Available at: www.ensec.org/

⁴ - Norwegian Energy Power House.

⁵ - Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P. 01.

^٦ - إلى جانب الجزائر هناك نيجيريا. حيث أن أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط سيغيطان ما نسبته ٢٢% من الحاجيات الأوروبية من الغاز مع حلول ٢٠٢٠ م.

⁷ - Francis Ghiles, "Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica", Política Exterior, Vol.xx1, Julio-Agosto, No: 118, 2007, PP. 86-92.

أما المنشآت الكبرى بأرزيو، وهران وسكيكدة لم تستطع الجماعات الارهابية الاقتراب منها، ما منح ثقةً أكبر، واعتبرت الجزائر مُمَوَّنَ يمكن الوثوق به. كما أن دعوة روسيا⁽¹⁾ والامارات العربية المتحدة لإنشاء أوبيب للغاز،⁽²⁾ التي رحبت بها الجزائر في البداية⁽³⁾ ورأت أنها وسيلة لكي تُعَوِّضَ الدول الأوروبية خاصةً منها فرنسا ما نهبته خلال الفترة الاستعمارية، وتكون هذه المنظمة بمثابة إطار تمارس من خلاله السيادة على هذه الثروة المهمة، لكنها تراجعت ورفضت الفكرة عند حسابها السياسي للعواقب الاقتصادية.

إن الطرف الأوروبي استحسن رفض الجزائر لفكرة أوبيب الغاز، ويرى فرنسيس غيلاس أن هناك أربعة عناصر استراتيجية تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي:⁽⁴⁾

١- تاريخ الجزائر في إنتاج الغاز الطبيعي المُمَيَّع.

٢- قدرتها الكبيرة على الانتاج والتصدير، يمكنها الوصول إلى ١٢ مليار م^٣ سنويًا مع حلول ٢٠٢٢ م.

٣- الاحتياطات الجزائرية الضخمة. ففي العشرين سنة الماضية تمَّ الوصول إلى ١٥ اكتشاف، وهناك الآلاف من الكيلومترات التي ما زالت دون تنقيب.

٤- تكلفة الغاز الجزائري نصف تكلفة الغاز الروسي والنرويجي.

في ظلِّ تلك الأوضاع المشحونة بالخوف والحذر، إلى جانب تخوف القادة الأوروبيين الشديدين من التقارب الذي حدث بين الشركة الجزائرية للنفط "سوناطراك" والعملاق الروسي "غاز بروم"⁽⁵⁾، وما يحدثه هذا التقارب على مستوى الأسعار

¹- Edward Lucas, Putin, Power and the New Russia Petro-State (Oxford: Marshal Goldman, 2008) P. 13.

^٢- لقد تبلور مشروع إنشاء أوبيب للغاز في قمة الدوحة التي جمعت ممثلي الدول المنتجة للغاز، فصدرت ردود أفعال من القارة الأوربية ي شوبها الخوف والقلق من مستقبل الترمين بعد شتاء ٢٠٠٦. فالغاز لم يعد مادة تجارية بل أصبح ورقة سياسية، خاصةً مع الوضع الدولي الجديد والم لفتات الشائكة والعالقة. في الاجتماع الأخير لمنظمة الدول المصدرة للغاز التي أنشأت بطهران عام ٢٠٠١ (FPEG) ((Forum des pays exportateurs de gaz) الذي انعقد يوم ١٥ جوان ٢٠١٣ بروسيا، والتي جمعت الثلاث عشرة دولة العضوة (الجزائر، بوليفيا، فنزويلا، مصر، إيران، قطر، عمان، الامارات العربية المتحدة، ليبيا، نيجيريا، روسيا، ترينيداد وتوباغو، غينيا الاستوائية وثلاث دول بصفة ملاحظ وهي كازاخستان، هولندا، النرويج)، أكدَّ الجميع على ضرورة إعادة الاعتبار للغاز الطبيعي، وإعادة تنظيم سوقه خاصةً في ما يتعلق بالسعر. للمزيد أنظر:

- Abdelwahid Henni, "L'idée d'une OPEP du gaz", Le journal liberté, Algérie, Mercredi 19/03/2014.

Lien électronique : <http://www.liberte-algerie.com/avis-d-expert/l-idee-d-une-opep-du-gaz-strategie-217805>

³- Simeon Mitropolitski, Algeria moving closer towards a gas Cartel, 2007, 25/06/2009. 20:40. Available at: www.ired.com.2008

⁴- Francis Ghiles, "Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica", Op.cit. P.P. 86-92.

⁵- Hamid Gamache, "Gaz, L'Algérie renforce sa position en Europe", Quotidien D'Oran, Algérie, 13 Décembre 2006. www.algeriemonde.com

والتصدير، والسيناريوهات المحتملة لتهديدات الأمن الطاقى للاتحاد الأوروبي. خاصةً وأن روسيا تحتوي على ٣٠ % من الاحتياطي العالمي للغاز، الذي أراد الرئيس بوتين توظيفه كورقة سياسية داخل المشهد السياسي الدولي.

القيادة الجزائرية لم تبقى ساكنةً دون تحرك، بل اختار وزير الطاقة الجزائري آنذاك السيد شكيب خليل وولى وجهه شطر لندن لطمأنة شركاء الجزائر في مسألة التموين بالغاز الطبيعي،^(١) من خلال مداخلة ألقاها في لقاء نظمه بنك الإخوة ليمان (Leman Brothers) في لندن بحضور مسيرى كبريات الشركات النفطية، ومدير الوكالة الدولية للطاقة آنذاك "كلود مندل" (Mendel Claude). أشار إلى أهمية الغاز الطبيعي واستجابته للانفعالات الايكولوجية، إلى جانب ضرورة تخصيص استثمارات كبرى بغية الاجابة على الطلب المتزايد. كما أكد على الثقة المتبادلة بين الطرفين التي طبعت علاقتهما على مرّ السنين. وأن الجزائر ترغب في رفع قدراتها التصديرية، ودعم شبكة الأنابيب الناقلة للغاز. وأوضح أن الغاز الجزائري يُمثّل ١٣ % من الاستهلاك الاجمالي لأوروبا الغربية، وأن ٩١ % من الصادرات الجزائرية من الغاز وجهتها أوروبا، ما يعكس أهمية السوق الأوروبية للاقتصاد الجزائري.

كما أشار السيد شكيب خليل إلى أن الجزائر مصدر آمن وموثوق، مُستشهِداً بما حدث مع إسبانيا شهر ديسمبر ٢٠٠٥م حين استجابت الجزائر لطلب الاستغاثة الإسباني، بغية تزويدها بكميات إضافية من الغاز الطبيعي، بعد العجز المُسجّل جراء الاستهلاك الكبير الناتج عن الشتاء القارص، على الرغم من عدم وجود ترتيبات تسمح بها الاتفاقات المُبرمة بين الطرفين تُلزم الجزائر على فعل ذلك، إلا أن الجزائر كانت أذناً صاغية، وتَمَّت الاستجابة للمطالب الإسبانية.

وفي تسعينيات القرن الماضي، وأثناء الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر وعدم الاستقرار الذي شمل أغلب مؤسسات الدولة،^(٢) ظَلَّت الجزائر وفيةً لالتزاماتها. كما ذكر وزير الخارجية الإسباني آنذاك "فرناندو فرنانديز أوردونيز" (Fernando Fernández Ordoñez) حصوله على تلميحات من هيئات عليا، وقادة مسؤولين في جبهة الانقاذ الاسلامية في حالة وصولهم

١- صابر بلدي، "أوبك" الجزائر تخيف الأوربيين"، عيون المشاهد، الجزائر، ٢٨ ماي ٢٠٠٧.

٢- حاولت الدول الأوروبية اتخاذ موقف موحد تجاه الأزمة الجزائرية من خلال مؤسساتها المختلفة، لكن ذلك غدا مستحيلاً لتباين المواقف بين الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي، وذهبت أدرج الرياح اتفاقيات التعاون المالي الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عام ١٩٩١م. هذا الاختلاف صَحَّح به وزير الشؤون الخارجية الإسباني فرنانداث أورثونيثا (Fernández Ordóñez) في ظهور له أمام لجنة العلاقات الخارجية للبرلمانيين الأوربيين أياماً بعد الانقلاب العسكري يوم ١١ جانفي ١٩٩٢ قائلاً: "أن بعض الدول كالمملكة المتحدة حاولت إلغاء المساعدات الأوربية التي وافق عليها البرلمان الأوروبي، عكس فرنسا واسبانيا وإيطاليا الدول ذات المصالح الاقتصادية الواسعة مع الجزائر، دعت إلى ضرورة التعاون مع السلطات وبعد لقاء وزير الخارجية الجزائري آنذاك الأخضر الابراهيمي نظير ه البرتغالي " João de Pinheiro Deus" الذي كانت تتأس بلاده الاتحاد الأوروبي، وشرحه للوضع السياسي في الجزائر جعله يُقنع وزراء الخارجية الأوربيين المختتمين في لشبونة يوم ١٧ أبريل ١٩٩٢ إلى إصدار إعلان جديد فحواه أن الاتحاد الأوروبي يرمع التعاون مع السلطات الجزائرية الجديدة شريطة احترامها لحقوق الانسان، والعمل على تجسيد الديمقراطية. للمزيد انظر -Juan Manuel Uruburu Colsa, La Dimensión política en las relaciones Unión Europea- Argelia: Crisis y normalización, UNISCI Discusión Papers, N° 25, Universidad de Sevilla, January / Enero 2011) PP. 221, 222

إلى السلطة،⁽¹⁾ فإنهم سيستمرون في الحفاظ على العلاقات مع إسبانيا، وكذا تزويدها بالغاز، لكنه كما قال رائحة يُشتمُّ منها شَيَاطٌ وهو ما لا يمكن الوثوق به.⁽²⁾

أثناء حدوث الأزمة الروسية-الأوكرانية وتوقف وصول الغاز إلى أوروبا،⁽³⁾ أعربت الجزائر عن استعدادها لزيادة حجم صادراتها من الغاز بغية الإجابة على النقص في التموين الروسي، إذا كانت القوانين والتشريعات تسمح بذلك. وهو ما صرَّح به وزير الطَّاقَة السابق السَّيْدُ شَكيب خليل، أثناء زيارة عمل ليومين قامت بها وزيرة الاقتصاد الهولندية السيدة "ماريا فان دير هوفن" (Maria Van Der Hoven) إلى الجزائر. ووَجَّهَ دعوةً للسماح بدخول سوناطراك إلى الأسواق الأوروبية، كي تكون عامل استقرار في التموين بالغاز مثل ما هو الحال في المملكة المتحدة. بعد أن قوبل⁽⁴⁾ هذا الطلب بالرفض من قبل السلطات الفرنسية، الإسبانية والإيطالية عكس الموقف البريطاني. إن الامكانيات التي تتمتع بها الجزائر من الغاز حسب الباحث الجزائري الدكتور صايح مصطفى تجعلها في حاجة إلى قدرة لإدارة هذه الورقة الحسَّاسة بغية تعزيز مكانتها الإقليمية، ويتسنى لها ذلك من خلال استعمال الأوراق الثلاثة التالية:⁽⁵⁾

الورقة الأولى: الجزائر شريك مُتَزَنٌ وضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوروبا. إن حاجيات دول الاتحاد الأوروبي من الطَّاقَة رسمت منحى تصاعدي، اعتبرتُه الجزائر بمثابة عنصر قوة حاولت من خلاله تليين سلوك بعض الدول الأوروبية، فتوصلت إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي تمكَّنت من خلاله سوناطراك الدخول إلى السوق الأوروبية وتسويق الغاز مباشرة. ما أحدث صدامًا مع السلطات الإسبانية في مشروع ميد-غاز، حيث أصرَّتْ على تحديد سقف مليار م^٣ مقابل ثلاثة ملايين م^٣ طالبت بها سوناطراك كحقٍّ يمثِّل نسبتهما في المشروع. وانتهى الخلاف إلى تحقيق الرغبة الجزائرية على الرغم من محاولة بعض الأطراف الإسبانية توظيف فسخ سوناطراك للعقد مع الشركتين الإسبانييتين "ريبسول" (Repsol) و"غاز ناتورال" (Gaz Natural)، وطردهما من المشروع الضخم للغاز بحاسي الطويل كورقة للضغط على الموقف الإسباني من قضية الصحراء الغربية.

الورقة الثانية: مقايضة الغاز بالطَّاقَة النووية. حاولت الجزائر توظيف متغير الغاز أثناء تفاوضها مع فرنسا قصد تطوير مشروعها النووي المدني. إلا أنها واجهت تحفظات عكس المواقف الصينية والأمريكية. وهو ما عبَّر عنه وزير

¹ - Rafael Bustos García de Castro, "Las Relaciones España-Argelia, una mirada desde España", Anuario internacional, CIDOB, No: 01, 2006, P. 502.

² - لقد دافعت كل من فرنسا وإسبانيا في بروكسل على ضرورة تدعيم النظام القائم آنذاك في الجزائر، ومن الخطأ فقدُ الثقة فيه. فالصحف الأساسية في إسبانيا مثل (El País) و (ABC)، اعتبرت أن إلغاء النتائج الانتخابية هو الحُلُّ الأمثل للمستقبل السياسي في الجزائر. وفي عام ١٩٩٧م دعا وزير الخارجية الإسباني "آبيل ماثوي" (Abel Matute) إلى إنشاء لجنة متابعة دولية ((Comisión internacional de seguimiento y reflexión) تحتم بالأزمة الجزائرية، لكن الرَّد الجزائري كان رافضاً للفكرة جملةً وتفصيلاً، لأنه رأى فيها تدويلاً للقضية الجزائرية. أما الموقف الأمريكي، فتحسَّد في نداء واشنطن الذي ضمَّ ١٢ دولة، وتضمَّن الدعوة لضرورة العودة إلى المسار الديمقراطي، لكنه بقي دون اتخاذ اجراءات مصاحبة.

³ - Algérie plus de gaz pour l'Europe, moins de pétrole pour les marchés, le blog finance, 15/01/2009, 16h20 www.leblogfinance.com/2009/01/gaz-Algérie

⁴ - Francis Ghiles, Argelia, Europa y el Gas: una Asociación Estratégica, Op.cit. P. 97.

⁵ - صايح مصطفى، "دبلوماسية الغاز الجزائري بين القوة والقدرة"، يومية المستقبل، الجزائر ١١/٠٥/٢٠٠٧.

الطاقة السابق شكيب خليل، بأن هناك فرق في المفاوضات مع مُمَثِّلِي هذه الدول، حيث تلقى ترحابًا، وتقديمًا لاقتراحات كاملة، عكس الفرنسيين الذين لا يقدمون شيئًا.

هذا الأسلوب في تنويع الشركاء دفع بباركوزي أثناء زيارته للجزائر اقتراح شراكة بين الجزائر وفرنسا لتوسيع مجال التعاون النووي لأغراض سلمية. وهو ما أشارت له كاتبة الدولة للتجارة السيدة ارفي نوفيلي من طنجة استعداد فرنسا لمساعدة الجزائر في اكتساب التكنولوجيا النووية.

الورقة الثالثة: إنشاء كارتل للغاز، وتوحيد السياسة مع الدول المُصَدِّرة للغاز على المستوى العالمي.

إنَّ قبول فكرة إنشاء أوبيب للغاز لم تدم طويلاً، بل أنها لم تجد أذناً صاغية لدى صانعي القرار في السلطة الجزائرية، وهو ما يعيبه بعض المنتقدين على صانعي سياسة الطاقة في الجزائر، بينما تراه أطراف أخرى بمثابة نقاط إضافية في رصيد التعامل الجزائري مع أوروبا. يرى السيد حسين مالطي⁽¹⁾ أنها كانت فرصة للجزائر كي تثبت قدراتها في قيادة الدول المتحكِّمة في الصادرات من الغاز لدول الاتحاد الأوروبي من خلال هذه المنظمة، واعتبارها كإطار يمكن من خلاله الدفاع على السياسات المنتهجة في هذا القطاع. ولقد رفضت الجزائر أيضاً على لسان وزيرها للطاقة آنذاك السيد شكيب خليل الاقتراح الفرنسي خلال الحملة الانتخابية لرئاسيات نيكولا ساركوزي⁽²⁾ لعقد شراكة بين شركة غاز فرنسا وشركة سوناطراك ما يفتح فرص الدخول إلى السوق الأوروبية بقوة، في التصدير، التوزيع، والاستهلاك، عكس الشركة الروسية غاز بروم التي لا تُفَوِّتُ الفرص وتستغل كل واردة أو شاردة.

في عام ٢٠٠٠ أعلنت الشركة الروسية غاز بروم⁽²⁾ قبولها الدخول في شراكة مع المؤسسات الألمانية (EON)(BSF) بغية إنشاء أنبوب بحري في البلطيق لنقل الغاز، يسمى خط أنابيب الغاز لأوروبا الشمالية (North European Gas Pipeline) (NEGPI) بغية تزويد ألمانيا، هولندا والمملكة المتحدة بالغاز الروسي. على أن تملك غاز بروم ٥١ %، في حين تمتلك الشركتان الأخيرتان ٢٤ % لكل واحدة منهما. واقتُرح لرئاستها اسم المستشار الألماني السيد "جيرهارد شرودر" Gerhard Schroder الذي تزامن مع نهاية عهده السياسية. كما أعلنت غاز بروم في ٢٠٠٠ مبادرة إنشاء أنبوب غاز سمي بتييار أو سيل الجنوب (South stream)، بالشراكة مع شركة "أوني" (ENI) الإيطالية، وشركة غاز فرنسا بهدف تزويد وسط أوروبا وجنوبها مروراً بالبحر الأسود، بلغاريا، كرواتيا والنمسا قبل وصوله إلى إيطاليا.

لقد غطت الجزائر أكثر من ٢٠ % من واردات المجموعة الأوروبية.⁽³⁾ كما ارتفعت صادراتها من ٦ مليارات م^٣ عام ١٩٩٦ إلى ٨٥ مليار م^٣ عام ٢٠١٠ م، خاصة وأن الطلب الأوروبي على الغاز حسب تنبؤات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)⁽⁴⁾ سيتجه نحو الارتفاع ليصل إلى ٦٥ % حتى عام ٢٠٣٠ م. وأن نسبة استهلاك الغاز في المنطقة سترتفع بـ ١٠ % سنوياً، أي من ١٨ تريليون م^٣ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣ تريليون م^٣ عام ٢٠١٠، ثم إلى ٢٦ تريليون عام ٢٠٣٠ م.

¹- Hocine Malti, Histoire secrète du pétrole Algérien (Paris : Editions la découverte, 2010) P. 343.

²- Ibid, P. 344.

³- Francis Ghiles, Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe, Thursday 19/02/2009. Available at: www.ensec.org/

⁴- La Organización para la cooperación y el desarrollo económico.

لقد صدّرت روسيا عام ٢٠٠٠ إلى الاتحاد الأوروبي بدوله السبعة والعشرون حوالي ١٣ مليار م^٣، النرويج ٨ مليار م^٣، شمال إفريقيا ٧ مليار م^٣، حصة الجزائر منها ٥ مليار م^٣. ويرى مرصد الطّاقة لحوض المتوسط أن صادرات هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي مع حلول ٢٠٣٠ م ستكون على النحو التالي:

جدول رقم ٣٠

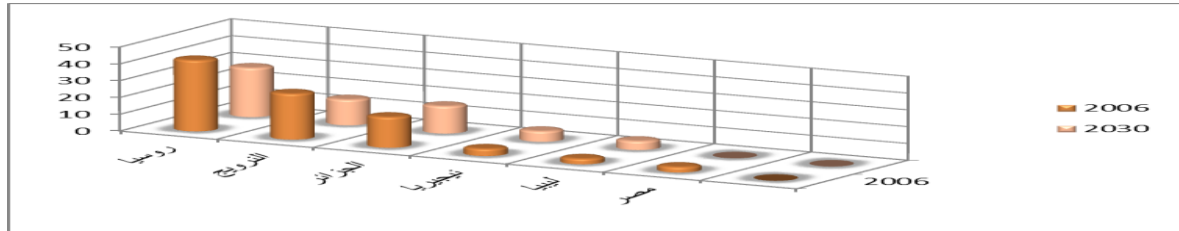
صادرات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٣٠ م (مليار م ^٣)			
روسيا	النرويج	شمال إفريقيا	الجزائر
٢٠٧	١١٠	١٨١	١١٥

جدول رقم ٣١، يُوضّح حجم الصادرات من الغاز (%) إلى الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٠ و٢٠٣٠.

الدول	٢٠٠٠	٢٠٣٠
روسيا	٤٢%	٢٩%
النرويج	٢٧%	١٥%
الجزائر	١٨%	١٦%
نيجيريا	٤%	٦%
ليبيا	٣%	٥%
مصر	٣%	/

المصدر: Francis Ghiles, Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe, Thursday 19/02/2009.

مدرج تكراري رقم ٣٠، يُوضّح نسبة (%) الصادرات من الغاز إلى الاتحاد الأوروبي ٢٠٣٠ و٢٠٠٠.



مدرج تكراري من اقتراح الباحث

يبدو جلياً من هذا المدرج التكراري، واعتماداً على الجدول رقم ٣٠) أن النسبة المئوية لمساهمة الجزائر في صادرات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي مع حلول ٢٠٣٠ ستبلغ ١٦%، في حين أن روسيا تتراجع من ٤٢ إلى ٢٩%، وهي نسبة معتبرة

تستدعي التفكير ملياً من قبل دول الاتحاد الأوروبي لتعويض حوالي ١٣% من حاجياتها التي كانت تُلبى من قبل روسيا. كما أن دور النرويج ينزل إلى ما يقارب النصف، حيث ينتقل من ٢٧% إلى ١٥%، وهي أيضا نسبة كبيرة تعويضها ليس بالأمر الهين.

التفكير في الجزائر مقارنةً بالدول المغاربية الأخرى يبدو أكثر ترجيحاً، حيث أن نيجيريا لا يمكنها تجاوز ٦%، في حين أن ليبيا ستبلغ ٥%، وهي نسبة ضئيلة مقارنةً بحجم الاستهلاك الأوروبي، أما مصر فلا يمكن التعويل عليها.

إن الجزائر^(١) تحتوي على ثامن احتياطي مُؤكّد في العالم، وخامس مُنتج عالمي للغاز، ورابع أكبر مُصدِر للغاز، وثالث مُصدِر للاتحاد الأوروبي بعد الاتحاد السوفيتي بحجم يُقدَّر بـ ١٣% من حجم استهلاكها، و ٢% من وارداتها. هذه المؤشرات، إلى جانب الموقع الجيو-استراتيجي من قرب جغرافي جعلها في بوابة إفريقيا، وانخفاض مستوى التكاليف حسب الخبر الاستراتيجي في الشؤون الاقتصادية الدكتور عبد المالك سراي^(٢) أغرّت الدول الأوروبية على تشجيع الاستثمار في هذا البلد، وتعزيز العلاقات الطاقية معه، خاصةً وأن الجزائر لم تستغل سوى ٢٠% من قدراتها الموجودة تحت الأرض، والتي تنتظر التنقيب.

كانت الدعوة التي وجّهتها المسؤولة عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي السيدة فيريرو فالدنر (Ferrero Waldner) في افتتاح المؤتمر الأوروبي للطاقة، تنحو في هذا الاتجاه.^(٣) كما زار الجزائر عقب هذه الأزمة شهر نوفمبر عام ٢٠٠٠ العديّد من المسؤولين الإسبان، الإيطاليين، البرتغاليين، الألمانين والفرنسيين بغية التزوّد بالغاز الجزائري، وتمّ التوقيع على اتفاقيات في هذا الشأن، على غرار ضرورة توسيع أنبوب إنريكو ماتتي (Enrico Mattei) من ٢٥ إلى ٣٢ مليار م^٣، وأنبوب دُوران فاريل (Duran Farrell) من ١١ إلى ١٥ مليار م^٣. وأجمع الاتحاد الأوروبي بأعضائه^(٤) على عقد اتفاقية مع الجزائر^(٤) ممثلةً في شركة سوناطراك، لخلق سوق غاز أوروبية موحّدة حسب ما أدلى به المحافظ الأوروبي السيد نيلي كرويس (Nellie Kroes).

لقد كشف وزير الطاقة والمناجم السابق السيد شكيب خليل^(٥) عن مشاريع وصفها بالعملاقة في مؤتمر صحفي بمقر الأمانة العامة لمنظمة الأوبك في فيينا، كالعامل على زيادة صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي السائل إلى عدد من الدول الأوروبية وفي مقدمتها إيطاليا وإسبانيا.

المحور الثالث: الأهمية الجيو-استراتيجية لأنابيب الغاز الرابطة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من التحديات، إلى فرص النجاح.

^١ - "Energy Policy vis-à-vis Algeria: Challenges and Opportunities", In: Journal of International Affairs, Bologna Center, Volume 11, Spring 2008.

^٢ - أميمة أحمد، أزمة الغاز لا تؤثر على الجزائر، الخميس ١٢ يناير ٢٠٠٦، تاريخ التصفح ٢٠/٠٨/٢٠١١، ساعة التصفح، ١٧:٥٠. متاح على: www.elaph.com/economics

^٣ - Abdenour Keranane, *Politique européenne et dimension énergétique méditerranéenne*, PP. 66-69.

^٤ - Reuters, EU Strikes Gas Deal With Algeria, Brussels, Wed 11/07/ 2007.

^٥ - وزير النفط الجزائري يكشف عن مشاريع لتصدير الغاز لإيطاليا وإسبانيا، وكالة أكي الإيطالية للأخبار، روما، ٠٩/٠٩/٢٠٠٧.

تعتبر الجزائر من أقدم الدول المُصَدِّرة للغاز المُمَيِّع،⁽¹⁾ من خلال إنشائها لأول مصنع في العالم بمدينة أرزيو الصناعية المتواجدة بالغرب الجزائري عام 1966 م، بغية تصديره عبر البحر. ما منحها مكانة الصدارة في تموين الدول المشاطئة للمتوسط من الناحية الشمالية، فأقيمت العديد من المصانع على شواطئ هذه الدول قصد تحويل الغاز القادم إليها من الجزائر. ومع نهاية 2000 نجد حوالي (٧) مصانع تكرير بإسبانيا، (٢) بفرنسا، ومصنع بإيطاليا، اثنان (٠) في تركيا، واحد (٠) في البرتغال، وواحد (٠) باليونان.

لقد صَدَّرت الجزائر الغاز المُمَيِّع⁽²⁾ من مدينة أرزيو إلى جزيرة (Convey) عند مصب نهر التامز (Thames) بالمملكة المتحدة إلى غاية أكتوبر 1983 م،⁽³⁾ تاريخ تحقيقها الاكتفاء الذاتي من الطَّاقة، لكن الجزائر عاودت تصديره عام 2000 م إلى منطقة (Ist of grain terminal). كما وصل الغاز الطبيعي المُمَيِّع أول مرة إلى برشلونة عام 1966 م من خلال الاتفاقية التي عقدت بين الدولتين وصُودق عليها عام 1997 م، واستمرَّت الجزائر في الاستثمار والبحث عن الغاز وربط الحقول الجزائرية بأوروبا.

إن الاكتشاف⁽⁴⁾ الذي وصلت إليه شركة بريتيش بتروليوم (BP) عام 2000 م القاضي باحتواء الجزائر لاحتياطي مؤكَّد من الغاز قُدِّر بـ 4.5 مليار م³، جعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا بحجم قُدِّر بـ 8.2 مليار م³ عام 2000 م، 6.1 مليار م³ منها صُدِّرت إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فهي تغطي حوالي 25% من حاجيات الاتحاد الأوروبي.

تحتلُّ الجزائر المرتبة الثالثة⁽⁵⁾ في إنتاج الغاز عربيًّا بعد قطر والعربية السعودية، والأولى على المستوى الإفريقي والمرتبة الخامسة⁽⁶⁾ دوليًّا، حيث قُدِّر بـ 6.1 مليار م³ سنويًّا عام 2001 م، والذي سينتقل إلى 8.5 مليار م³ سنويًّا ما بين 2001 إلى 2010، ثم ينتقل من 10 إلى 12 مليار م³ مع حلول 2013 م.

إن هذه الأهمية للغاز وحسب التقرير الوارد عن وزارة الطَّاقة عالم 2001،⁽⁷⁾ جعلت الحكومة تُوجِّه اهتمامها نحو هذا القطاع، الذي لم يكن يمثِّل في الفترة الممتدَّة ما بين 1996 إلى 2001 م، 29% مقابل 43% في الفترة الممتدَّة ما بين 2001 إلى

¹- Réseau de l'information et de la documentation pour le développement durable, Exportation des hydrocarbures algériens et géopolitique, Ritimo, Jeudi 8 décembre 2011, P. 02.

²- وتُصَدَّر الجزائر اليوم الغاز الطبيعي المُمَيِّع إلى كل من إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، اليونان، سلوفينيا، تركيا، بريطانيا والولايات المتَّحدة الأمريكية.

³- Francis Ghiles, Algeria: a Strategic Gas Partner for Europe, Op.cit.

⁴- Ulrich Fahl & Others, Op.cit. 05.

⁵- Sarie Khalid, "Algeria's Future Hostage to World Oil, Gas Markets", In: Khaleej Times, 21 October 2013. Available at:

http://www.khaleejtimes.com/biz/inside.asp?section=opinionanalysis&xfile=/data/opinionanalysis/2013/October/opinionanalysis_October9.xml

⁶- Trevor A.Witton, "Europe-Algeria Energy Relations: Opportunities and Challenges", In: Mediterranean Politics, Vol: 15, N°: 01, March 2010, P. 91.

⁷- L'Algérie sans pétrole et gaz conventionnel à horizon 2030 ?", le matin, Algérie, Dimanche, 16 Mars 2014. Lien: <http://www.lematindz.net/news/9296-lalgerie-sans-petrole-et-gaz-conventionnel-a-horizon-2030.html>

٢٠١٠. وقد انتقل الغاز الطبيعي المُمتَّع من ٣ % عالم ١٩٧ إلى ٢٨ % عام ٢٠١٠، ما مَكَّنَ الجزائر حسب إحصاءات سوناطراك من أن تجني ٥٦ مليار دولار من عوائد المحروقات ما بين ٢٠٠٠ إلى جوال ٢٠١٠. وتعتبر السوق الأوروبية هي الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات بنسبة تقدر بـ ٦٣ %، و ٢٩ % بالنسبة للسوق الأمريكية.

١- أنابيب لتدعيم التعاون الاقتصادي، أم لتعميق التبعية.

إن أهمية حجم الصادرات الجزائرية المتزايد من الغاز، جعل السلطات الجزائرية تُفكِّر في أن تُدعم علاقاتها مع الشريك الأوربي من خلال مجموعة من الأنابيب تربطها بأوروبا، التي يمكننا ترتيبها على الشكل التالي:^(١)

- الأنبوب الأول: أنبوب عبر المتوسط (Trans-Mediterranean Ou Enrico Mattei):^(٢) لقد اقترح أول أنبوب لنقل الغاز الجزائري إلى إيطاليا عام ١٩٦٦ م، وأجريت دراسات حول ذلك عام ١٩٦٦ م، وتمَّ التوقيع على اتفاقيات في هذا الشأن عام ١٩٧٧ م. وأنشأ الجزء الأول من الأنبوب ما بين ١٩٨٣ و١٩٨٧، أما الجزء الثاني فتمَّ إنشاؤه ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٠ أُطلق عليه اسم (Enrico Mattei). وقد تعرَّض هذا الأنبوب لهجمات إرهابية عام ١٩٩٩ أدت إلى تعطيله لفترة خمسة أيام، جعلته يوضع ضمن قائمة الأنابيب العالمية التي لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة. وفي ٢٨ فبراير ٢٠١٠، تمَّ إنجاز ٥٤ كلم في منطقة بئر العاتر بمدينة تبسة الواقعة في الجنوب الشرقي للجزائر، بغية رفع حجم الصادرات إلى ٠٧ مليار م^٣ سنويًا إضافية.

ينطلق هذا الأنبوب من مدينة عين صالح مرورًا بحاسي الرمل ليصل إلى الحدود التونسية بعد مسافة ٥٥ كلم. عابرًا الأراضي التونسية بحوالي ٣٧ كلم حتى منطقة الهوارية، ليقطع بعدها ١٥ كلم عبر البحر المتوسط حتى منطقة مازارا ديل فايو (Mazara del Vallo) بمدينة صقلية (Sessile) بإيطاليا لمسافة تُقدَّر بـ ٣٤ كلم. بعدها يمتدُّ ليصل إلى شمال إيطاليا على مسافة تُقدَّر بـ ١٠٠٧ كلم، مواصلاً وجهته نحو سلوفينيا ثم أوروبا الشمالية بقدرته تصديرية ٣٠ مليار م^٣ سنويًا، ويمكن أن يرتفع إلى ٣٣ مليار م^٣ سنويًا مستقبلاً.

- الأنبوب الثاني: أنبوب المغرب العربي-أوروبا: ١٩٩٠ (GME)(Maghreb-Europe) ويعرف أيضًا تحت اسم (Duran Farrell). لقد تمَّ اقتراح مشروع هذا الأنبوب عالم ١٩٦٦ م^(٣) من قِبَل الشركات الفرنسية بهدف ربطه بأنبوب ستراسبورغ بفرنسا. إلا أن الخلاف الجزائري-المغربي حول مشكل الصحراء الغربية جعل تجسيده على أرض الميدان من المستحيلات السبع. كما أن الاستهلاك الاسباني الضعيف من الغاز الطبيعي، لم يكن مُحفِّزًا لصانع القرار الاسباني على الوساطة وتذليل العقبات بين الأطراف المتنازعة.

ينطلق هذا الأنبوب من مدينة عين صالح ثم حاسي الرمل متجهًا إلى مدينة طنجة المغربية، وبعدها عبر مضيق جبل طارق إلى اسبانيا ليُرَوِّد كل من المغرب، اسبانيا والبرتغال ومنه إلى أوروبا بقدرته تصديرية ١ مليار م^٣.^(٤)

بدأت الأشغال فيه يوم ٢٣ جوال ١٩٩٦،^(١) وبعد عامين من الأشغال دُشِّنَ منه القسم الجزائري. وفي ٠٩ ديسمبر ١٩٩٦ دُشِّنَ القسم الاسباني في مدينة قرطبة، وفي يوم ٢٧ فيفري ١٩٩٦ دُشِّنَ المشروع في الأراضي البرتغالية، ومنه إلى أوروبا.

¹- Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P.06.

²- http://en.wikipedia.org/wiki/Trans-Mediterranean_Pipeline

³- http://en.wikipedia.org/wiki/Maghreb-Europe_Gas_Pipeline. 03/08/2014, at 08:40.

⁴- Mohamed Touati, " la Carte des gazoducs", L'expression, Algérie, 27/11/2010.

يمتدُّ على أكثر من ١.٦٢ كلم، ٩٥ كلم في الأراضي الجزائرية، تكفَّلت بإنجازها شركة سوناطراك، أما 522 كلم العابرة لأراضي المملكة المغربية فتكفَّلت بإنجازها الشركة المغربية "Metragez". ثم يقطع حوالي ٤٥ كلم في البحر تكفَّلت بإنجاز هذا الجزء كل من الشركة الإسبانية اينغاز "Enagas" والشركة المغربية تُرانسُ غاز "Transgas". أما طول هذا الأنبوب في الأراضي الإسبانية حتى قرطبة يبلغ ٢٦٩ كلم، إلى جانب ٢٧٩ كلم إضافية في مقاطعة إكسْتريمادُورا "Extremadura" الإسبانية، ثم ٢٦٩ كلم أخرى في الأراضي البرتغالية. وقد كُلف هذا الأنبوب ٢.٣ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٠ أُطلق على هذا الأنبوب اسم (Pedro or Pere Duran Farell).

- الأنبوب الثالث: أنبوب غالسي (Galsi) عالم ٢٠٠٠ م. لقد دامت المفاوضات لإنجاز هذا المشروع ما يقارب العشرة سنوات. (2) وانتهت الدراسة المتعلقة بهذا الأنبوب عام ٢٠٠٠، (3) ووَقَّعت كل من الجزائر وإيطاليا على هذا المشروع يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٠٠. ينطلق من حاسي رمل إلى منطقة كُوديَّة الدُراوشُ على مسافة ٦٠ كلم ليصل إلى مدينة سكيكدة الساحلية بالجزائر، ثم إلى منطقة بورتو بوتيه (Porto Botte) بسردينيا في إيطاليا على مسافة قُدِّرت بـ ٢٨٥ كلم. ينطلق بعدها إلى مدينة أولبِيَا (Olbia) على مسافة ٣٠ كلم، أين يُربط بشبكة الغاز الإيطالية في منطقة تُوُسْكَاني (Tuscany)، ويقوم بإنجاز هذا القسم فوق الأراضي الإيطالية شركة سنام ريتي غاز (Snam Rete Gas) الإيطالية. لقد رسم المسار الذي يسلكه هذا الأنبوب، الشركة الهولندية المتخصصة في هكذا مشاريع (Dutch engineering contractor Fugro)، وفق الاتفاق المُوقَّع عليه عام ٢٠٠٠.

تبلغ قدرة هذا الأنبوب التصديرية حوالي ٨ مليار م^٣ سنويًا مبدئيًا، يمكنها أن ترتفع إلى ١٠ مليار م^٣ سنويًا لاحقًا، بتكلفة قُدِّرت بـ ٠.٢ مليار دولار، على أن يتمَّ تدشينه سنة ٢٠١٠. أما المساهمون في شركة غالسي فهم: شركة سوناطراك الجزائرية بنسبة ٤١%، شركة ايديسن (Edison S.P.A) الإيطالية بنسبة ٢٠%، شركة أونال (Enel) الإيطالية بنسبة ١٥%، وشركة سُفِيرُ (Sfirs) بمدينة سردينيا بنسبة ١١%، وشركة هيرَا تريدينغ (Hera Trading) الإيطالية بنسبة ١٠%. إنَّ التكاليف الباهظة، كانت سببًا في تجاوزه للأغلفة المالية المرصدة له، (4) وكذلك المشاكل السياسية في منطقة سردينيا، جعلت وتيرة إنجازهِ تسير بخطى ثقيلة أدَّت إلى توقفه.

¹ - http://en.wikipedia.org/wiki/Maghreb-Europe_Gas_Pipeline. Op.cit.

² - Christopher Coats, "Euro-Bound Algerian Gas Pipeline Faces Unsure Future", In : Forbes magazine, 12/26/2012. Available at: <http://www.forbes.com/sites/christophercoats/2012/12/26/euro-bound-algerian-gas-pipeline-faces-unsure-future/>

³ - "Galsi Gas Pipeline Project", In: A Barrel Full Oil & Gas, Julio 3rd, 2013. Available at:

<http://abarrelfull.wikidot.com/galsi-gapipelines--project> Look more in:

<http://en.wikipedia.org/wiki/GALSI>

⁴ - Editorial Dept., "Algeria - Another Setback for the Galsi Pipeline", in: Oil & Energy Insider, January 18th, 2013. Available at: <http://oilprice.com/Energy/Natural-Gas/Algeria-Another-Setback-for-the-Galsi-Pipeline.html>

- الأنبوب الرابع: أنبوب ميد-غاز (Med-gas) عام ٢٠٠٠ م.

ينطلق هذا الأنبوب من مدينة حاسي الرمل مرورًا بمدينة بني صاف الواقعة بالغرب الجزائري ليصل إلى مدينة ألميريا (Almería) الإسبانية،⁽¹⁾ ومن ثمّ يتفرع إلى مدينة ألباسيتي (Albacete) وبعدها مدينة شينشيليا (Chinchilla)، وتتولى تسييره على الأراضي الإسبانية شركة أونّا غاز (Enagás). يبلغ طوله ١.٠٥ كلم، منها ٥٥ كلم في الأراضي الجزائرية. كما يقطع هذا الأنبوب مسافة تخترق البحر تقدر بـ ٢٠ كلم، وإلى عمق يصل إلى ٢١٦ متر، وبقدرة تصديرية ٨ ملايين م^٣ سنويًا. يُرْبَط في الأراضي الإسبانية بأنبوب الغاز في مدينة ألميريا (Almería)، وتشارك فيه خمس شركات مساهمة وهي: شركة سوناطراك ٣٦ %، ثيبسّا (Cepsa) وإيبردزولا (Iberdrola) بنسبة ٢ % لكل منهما، واينديسا (Endesa) و ج.د.ف سُويز (GDF SUEZ) بـ ٢ % لكل منهما أيضًا.

فُدِرَتْ تكلفته بـ ١.٣ مليار دولار، وتتحمل هذه التكلفة⁽²⁾ بالشراكة كلٌّ من شركة سوناطراك الجزائرية، الشركة الإيطالية أوني (ENIE)، الشركة البريطانية (BP)، الشركتين الفرنسيتين ألف (Total Fina Elf) وشركة غاز فرنسا (Gas de France)، والشركتين الإسبانييتين اينديسا (ENDESA) وثيبسّا (CEPSA). وفي ١٥ جانفي ٢٠٠٠ م، نشأت شركة الدراسات وترقية مشروع أنبوب الغاز ميد-غاز (MED-GAS) والتي تضمُّ الشركات السابقة الذكر.

إن الطرف الإسباني⁽³⁾ لم يكن موافقًا على هذا المشروع في الجزء الذي يمرُّ بالمتوسط فقط، بل رفض تمويله. حيث رأى أن الاكتشافات في حقول الغاز الجزائرية ضئيلة ولا يمكنها أن تصل إلى ٨٥ مليار م^٣ وبالتالي فهو استثمار خاسر. إلى جانب إكراهات شروط الاتحاد الأوروبي على إسبانيا والمتضمنة عدم التزود بأكثر من ٦٠ % من المُمَوَّن الواحد. إن ٩٠ % من صادرات سوناطراك موجهة للاتحاد الأوروبي، تتحصل إسبانيا على ٦٧ % من احتياجاتها من الغاز الجزائري. لكن أهمية الغاز الجزائري غيّرت المعادلة، فبعدما كان هذا المشروع في خانة المشاريع "ج" بالنسبة للسلطات الإسبانية، أصبح في خانة المشاريع "أ"، وتكثفت العلاقات وتضاعفت الزيارات، وهذا قصد تذليل كل العقبات التي واجهت تجسيد هذا المشروع، ما جعل صانعي القرار في كل من الجزائر وإسبانيا يبذلون قصارى الجهود لإيجاد حلول وتجاوز التباين والاختلاف.

بعد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الإسباني السابق السَّيِّدُ خُوسِي مَارِيَا أَثْنَارْ (José María Aznar)، جاء دور وزير خارجيته السَّيِّدُ مِيْقَالْ أَنْخَلْ مُورَاتِينْسُ (Miguel Angel Moratinos)، تبعها زيارة رئيسة البرلمان الإسباني إسبيرانثا أغيري (Esperanza Aguirre) في ٣١ جانفي ٢٠٠٠ م. وفي شهر جويلية ٢٠٠٠ م، وعقب زيارة وزير الزراعة، الصيد والتغذية وَقَّعَ البَلْدَان على اتفاقية تعاون بين الطرفين بغية تشجيع العلاقات التجارية. ثم زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة يوم ٢٢ أبريل ٢٠٠٠ م والتقاءه بالملك الإسباني السابق خُوَانْ كَارْلُوسْ (Juan Carlos)، ثم توجَّهَ إلى مدينة فالنسيا (Valencia) وتوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

¹- El Gasoducto submarino que unirá España y Argelia", Revista el economista 18/04/2006. El día 20/09/2008. Hora 18h 45.

www.eleconomista.es

²- Nawal Inès, "Gazoduc Algérie : Vat-on enterrer le projet", Le soir D'Algérie, Lundi 10/05/2004.

³- Ibid.

في حصة بَنَتْهَا القناة الثالثة للإذاعة الوطنية،⁽¹⁾ أَكَّدَ السَّيِّدُ شَكِيبُ خَلِيلُ وزير الطَّاقَة والمناجم السابق خلالها، أنه تمَّ التوصل إلى حَلِّ نهائي يوم ١٩ جويلية ٢٠١١ م حول الخلاف بين الجزائر وإسبانيا، والذي يتلخص فيما يلي: أن اللجنة الوطنية للطاقة الاسبانية، كانت قد اشترطت شهر مائ ٢٠١ م لزيادة حقوق تصويت سوناطراك الموافقة لمشاركتها الاضافية ب١٦ % في شركة ميد-غاز، ضرورة تحديد حجم الغاز المُوَجَّه للتسويق داخل التراب الاسباني ٠١ مليار، عَوَضَ ٠٣ مليار م^٢ التي تملكها في المشروع. كما تُزَعِّمُ سوناطراك على عدم تخفيض تزويدها بالغاز عبر أنبوب الغاز بنسبة ٨ مليار م^٣ سنويًا.

تبعًا لهذا القرار قَدَّمت سوناطراك طعنًا في ٠٨ جوان ٢٠١١ م إلى وزارة الصناعة والسياحة الاسبانية. وقال خليل أن هذه الشروط فُرِضَتْ على سوناطراك وفق قانون إسباني حول المحروقات صدر عالم ٢٠٠٠ م، وطُبِّق على الشركة الجزائرية وسُيَكِّفها خسائر فادحة، كَرَّدَ فعلًا على فسخ سوناطراك لعقد غاز قاسي الطويل مع الشركتين الإسبانيتين (Gas natural) وريپسول (Repsol)، ولجئها إلى التحكيم الدولي بعد التأخر المُسَجَّل. فأصدرت سوناطراك بيانًا لفسخ العقد المبرم مع الشركتين الإسبانيتين، نتيجة عدم تنفيذ التزاماتهما، وكذلك التأخر في الإنجاز، في الوقت والتكلفة.

بعد تجاوز جُلِّ الخلافات⁽²⁾ تمَّ تدشين أنبوب ميد-غاز يوم ٠٢ مارس ٢٠١١ بحضور كل من المدير العام لشركة سوناطراك السَّيِّدُ نور الدين شرواطي ورئيس مجلس إدارة كونسورسيوم ميد-غاز السَّيِّدُ بيدرو ميرو (Pedro Miro). وبعدها بثلاثة أيام تمَّ ربط الأنبوب بالشبكة الاسبانية للغاز يوم ٠٥ مارس ٢٠١١ بحضور رئيس بلدية ألميريا (Luis Rogelio Rodriguez Comendador) ومندوب الحكومة المركزية السَّيِّدُ أندريس هيراس (Andrés Heras)، ومدير الصناعة والطاقة في حكومة ألميريا السَّيِّدُ لويس ديس دي كيجانو (Luis Días de Quijano)، والمدير العام لشركة ميد-غاز السَّيِّدُ خوان أنطونيو فيرا (Juan Antonio Vera)، وأُعْطِيَتْ الإشارة لبداية التزوُّد بواردات الغاز من الجزائر عبر هذا الأنبوب، من خلال محطة الاستقبال المتواجدة على شاطئ بَرْدِيغَال (Perdigal) بسواحل مدينة ألميريا الاسبانية.

إنَّ تكلفة نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب إلى إسبانيا وإيطاليا من أرخص الأثمان⁽³⁾ حيث أنه يُكَلِّفُ الدول الأوروبية^٣ أورو لكل ١.٠ م^٣، مقابل ٥٠ أورو للغاز الروسي، و٥٥ أورو للغاز من غرب سيبيريا، و٦٦ أورو للغاز الإيراني.⁽⁴⁾ أما الغاز النرويجي فَيُكَلِّفُ ٩٧ أورو لكل ١.٠ م^٣. هذا الانخفاض في تكلفة النقل سيجعل الجزائر تُصَدِّرُ ٨٣ مليار م^٣ إلى أوروبا عام ٢٠٣٠ م، ليصل إلى سويسرا، فرنسا، ألمانيا، ودول أوروبية. وكذلك الولايات المتَّجدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية.⁽⁵⁾

^١ - "شكيب خليل يؤكد نهاية الخلاف الجزائري-الاسباني حول مشروع ميد-غاز"، جريدة الواحة الجزائرية، أوت ٢٠١٠.

^٢ - Samira G, "Med-gaz connecte son gazoduc au réseau de gaz espagnol", LE MAGHREB, Le Quotidien de l'économie, 15/03/2011.

^٣ - Ulrich Fahl & Others, Op.cit. P. 11.

^٤ - إن المشاكل السياسية بين الاتحاد الأوربي وإيران حول المَلَّف النووي الإيراني، تجعل من الصعوبة بمكان التفكير في أي مشروع مشترك للتزوُّد بالغاز الإيراني عبر أنابيب أو أي شبكات أخرى في العُشيرة القادمة على الأقل، وهذا على الرغم من امتلاكها لثاني احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي.

^٥ - Mustapha Faid, Perspective du gaz Algérien (Zona Franca de Barcelona: Institut européen de la méditerranée, España, Med 2007) P. 62.

لقد نَوَّه السَّيِّدُ شَكِيبُ خَلِيلٍ فِي لِقَاءٍ مَعَ وَزَرَاءِ الطَّاقَةِ إِلَى دَوْرِ الْجَزَائِرِ فِي تَعْزِيزِ التَّعَاوُنِ فِي هَذَا الْقِطَاعِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْقَارِي⁽¹⁾ وَالَّذِي تَمَخَّضَ عَنْهُ بَرُوزُ اللِّجْنَةِ الإفريقية للطاقة (AFREC) عَالَمَ ٢٠٠٦ مَ وَمَقَرَّهَا بِالْجَزَائِرِ بَعْدَ اتِّفَاقٍ بَيْنَ الدَّوْلِ الإفريقية، عَلَى غَرَارِ مَنْظَمَةِ (OLADE) فِي أَمْرِيكَ اللَاتِينِيَّةِ.⁽²⁾ وَتَهْدَفُ اللِّجْنَةُ الإفريقية للطاقة إِلَى تَعْزِيزِ الْعِلَاقَاتِ عَلَى الْمُسْتَوَى الْقَارِي، وَتَحْقِيقِ الْإِنْدِمَاجِ الطَّاقِي مَا بَيْنَ الْقَارَاتِ، لِمَا تَتَمَتَّعُ بِهِ الدَّوْلِ الإفريقية ودَوْلُ أَمْرِيكَ اللَاتِينِيَّةِ مِنْ قُدْرَاتٍ فِي هَذَا الْمَجَالِ. وَاحْتَضَنْتِ الْجَزَائِرُ فِي فَبْرَايْرِ ٢٠٠٦ مَ لِلِقَاءِ الْأَوَّلِ لَوْزَرَاءِ الطَّاقَةِ لِإفريقية وَأَمْرِيكَ اللَاتِينِيَّةِ لِمُنَاقَشَةِ مَوْضُوعِ "خَبْرَاتِ أَمْرِيكَ اللَاتِينِيَّةِ وَإفريقية فِي مِيدَانِ الطَّاقَةِ".

الأنبوب الخامس: أنبوب نيجيريا-الجزائر-أوربا (Nigal).

أثناء مداخلة لوزير الطاقة والمناجم السابق السيد شكيب خليل⁽³⁾ في المؤتمر الدولي الخامس حول فرص الاستثمار في قطاع المحروقات الذي نُظِمَ فِي مَدِينَةِ وَهْرَانَ بِالْجَزَائِرِ شَهْرَ آبْرِيلِ عَامِ ٢٠٠١ م. أَنَّ الْجَزَائِرَ وَنِيجِيرِيَا فِي إِطَارِ النَّيْبَادِ مُمَثِّلَيْنِ فِي شَرِكَةِ سُونَاطْرَاكِ وَالشَّرِكَةِ النِيجِيرِيَّةِ (NNPC)، يَرِغْبَانِ فِي إِنْشَاءِ أَنْبُوبِ لِلْغَازِ عَابِرِ لِلصَّحْرَاءِ (TSGP) لِتَزْوِيدِ أَوْرَبَا بِالْغَازِ، عَلَى مَسَافَةِ ٤.١ كلم، وَبِتَكْلِفَةِ ١ مِلْيَارِ دُولَارٍ. وَصَادَقَ عَلَى اتِّفَاقِيَّةِ هَذَا الْمَشْرُوعِ⁽⁴⁾ كُلٌّ مِنْ وَزَرَاءِ الطَّاقَةِ السَّيِّدِ رِيلْوَانَ لُوكْمَانَ (Rilwan LUKMAN) عَنِ نِيجِيرِيَا، وَالسَّيِّدِ شَكِيبِ خَلِيلِ عَنِ الْجَزَائِرِ وَالسَّيِّدِ مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ مِمَثَلًا لِحُكُومَةِ النِيجِرِ.

وَفِي أَوَّلِ زِيَارَةٍ لِلسَّيِّدِ أَنْدْرِيسْ بِييْبَالْغُسْ (Andres Piebalgs) الْمَحَافِظِ الْأُورْبِيِّ لِلطَّاقَةِ إِلَى الْجَزَائِرِ، وَأثناء مداخلته في الملتقى بمدينة وهران،⁽⁵⁾ أَشَارَ إِلَى أَهْمِيَّةِ الْجَزَائِرِ فِي الْإِجَابَةِ عَلَى الْحَاجِيَّاتِ الْأُورْبِيَّةِ مِنَ الْغَازِ، وَبِالتَّالِيِ الْمُسَاهِمَةِ فِي

¹- El Discurso del Doctor Chakib Khelil en las 34 conferencia de los ministros de energía miembros del OLADE, Quito, EQUADOR, 29 de octubre 2003.

²- OLADE: La Organización Latino Americana de Energía: منظمة الطاقة لأمريكا اللاتينية. تم إنشاؤها يوم ٠٢ نوفمبر ١٩٧٣ بعد توقيع اتفاق ليما، الذي صادق عليه ٢٦ دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. تم إنشاء هذه المنظمة في سياق أزمة الطاقة الدولية في أوائل السبعينات بغية تنسيق وتعزيز آلية التعاون للتطوير المشترك لموارد الطاقة والتنتاج المتوقعة فيما يتعلق الاستخدام الفعال والرشيد للطاقة. هدفها المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. مع تنسيق الجهود في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنجاز وتحقيق التكامل والتنمية في سوق الطاقة الإقليمية. للمزيد انظر:

-Latin American Energy Organization (OLADE), INS South, Intellectual network for the south, Quito - Ecuador, 2014.

³- Mohamed Touati, "La Carte des gazoducs", L'expression, Algérie 27/11/2010.

⁴- Nigeria, Algérie et Niger signent pour un gazoduc trans-saharien, 03/07/2009. Par AFP.

<http://www.jeuneafrique.com/Article/DEPAFP20090703T163501Z/energie-contrat-sahara-gaznigeria-algerie-et-niger-signent-pour-un-gazoduc-trans-saharien.html>

⁵- Andres Piebalgs : « L'Algérie est un partenaire très fiable pour nous. Nos besoins en énergie nous conduisent à développer d'avantages nos relations et notre partenariat».

تحقيق أمنها الطاقى. كما ركّز على ضرورة مشاركة القطاع الخاص في إنجاح هذا المشروع العملاق، إلى جانب مساهمات الهيئات المُختلفة للاتحاد الأوروبي.

ينطلق هذا الأنبوب من جنوب نيجيريا مروراً بشمال النيجر ثم الجزائر مخترقاً البحر المتوسط ليصل إلى أوروبا.⁽¹⁾ ويروم هذا الأنبوب تزويد أوروبا من ٢ إلى ٣ مليار م^٣ من الغاز في الفترة الممتدة من ٢٠١ م إلى ٢٠١ م، أي بنسبة ٦% من احتياجات الاتحاد الأوروبي المستقبلية من الغاز.

إن الظروف السياسية والأمنية التي تعيشها نيجيريا، والتهديدات المختلفة من الحركات الإرهابية⁽²⁾ على غرار حركة "بوكو حرام"⁽³⁾، جعلت هذا المشروع على صفيح من نار. حيث صرّح مسؤول فيها "أي أموال تُستثمر في هذا المشروع هي بمثابة إلقاء لها من النافذة". وأن إعصار باييزر ألفا (Piper Alpha)، سيُتبع بإعصار آخر أشدّ عنفاً يسمى إعصار موسى (Hurricane Moses)، في إطار حرب البترول التي تخوضها على كل المشاريع النفطية في شمال البلاد، عقب اختطاف السلطات النيجيرية لشيخ قبيلة يسمى إسحاق ثيكان (Isaac Thikan) المعارض للنظام واحتجازه في السجون النيجيرية. هذا من الناحية الأمنية، أما من الجانب الاقتصادي، فإن ارتفاع تكاليفه الباهظة جعلت من تجسيد هذا المشروع حلماً من الصعب تحقيقه في الظروف الراهنة.

نافلة القول إن هذه المشاريع لا يمكننا حصرها في خانة تعميق التبعية للمؤسسات الأوروبية الرأسمالية، بل أنها وسيلة لتعزيز التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي شريطة التحكم في هذا المتغيّر وتوظيفه كورقة ضغط في موائد التفاوض حول القضايا الشائكة والعالقة التي تهم الطرفين. لكن جُلّ المؤشرات تدلّ على غياب القدرة لدى صانع القرار في السلطة الجزائرية على اعتبار هذا المتغير بمثابة عنصر إرباكي في العلاقات الجزائرية-الأوروبية، بل هو آلية من آليات تدفق الربح لا غير.

٢- التحديات السياسية، والاستراتيجيات الهجومية لإفشال هذه المشاريع وتقويضها.

إن الرغبة الجزائرية في الوصول إلى أسواق بعيدة من خلال هذه المشاريع الضخمة، لم يخلو من العراقيل والتخديبات خاصةً من قبل الغاز الروسي. فشركة غاز بْرُوم (Gazprom) تعمل جاهدة للاستفادة من السوق الأوروبية واحتلال الريادة في تزويدها بالغاز من خلال الأنابيب، نظراً لدورها الكبير في سوق الطّاقة الدولي خاصةً منه سوق الغاز بكل أنواعه.⁽⁴⁾

¹ - "Algeria and Nigeria Seek Europe's Support for Trans-Saharan Gas Pipeline", International Herald Tribune, July 09th, 2007.

² - "Le Mend menace le futur gazoduc trans-saharien", Jeune Afrique, 04/07/2009. Par AFP. Lien: <http://www.jeuneafrique.com/Article/DEPAFP20090704T123111Z/algerie-niger-nigeria-energie-le-mend-menace-le-futur-gazoduc-trans-saharien.html>

^٣ - هي "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" المعروفة بالموساوية باسم "بوكو حرام" وتعني "تحريم التعليم الغربي". وهي جماعة إسلامية نيجيرية سلفية جهادية تتبنى العمل المسلح، اعتقاداً منها أنه الأسلوب الوحيد الكفيل بتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية وفق أبعاد معرفية تتلاءم ومنظورها قصد تجسيده في جميع الولايات النيجيرية.

⁴ - Edward LUCAS, the Future Is in the Pipeline (Oxford: Marshall Goldman, 2008) P. A13.

أنبوب تيار الشمال (North Stream) بقدرة نقل ٢٧ مليار م^٣ الذي يُتْرُ عبر أوكرانيا، إلى جانب أنبوب تيار الجنوب (South Stream) الذي هو في طور الانجاز، ويزمَع نقل ضِعْفَ كمية أنبوب تيار الشمال بتكلفة قُدِّرَت بِ١٣ مليار دولار \$ حسب تصريحات مسؤول روسي.

هذا الأنبوب^(١) هو المنافس الرئيسي لصادرات سوناطراك من الغاز، حيث يهدف إلى تزويد كل من بلغاريا، صربيا، المجر، سلوفينيا، النمسا، اليونان وإيطاليا مرورًا بالبحر الأسود ومنطقة البلقان بقدرة تصديرية ٦٣ مليار م^٣، على أن يُغْمَر الجزء الذي يمرُّ عبر البحر مع نهاية ٢٠١١. كلفة هذا المشروع قُدِّرَت بِ١٥ مليار دولار \$، ويمكنها أن تصل حسب بعض التقديرات إلى ٢٤ مليار دولار \$. هذه المشاريع تؤثر على مشروع غالسي الذي يربط الجزائر بإيطاليا حيث أن تكاليفه سترتفع بنسبة ١٥% مقارنة بأنبوب تيار أو (سيل) الجنوب، ما يطرح مسألة المردودية. حيث قُدِّرَت تكلفته في البداية بِ٢.٩ مليار دولار \$، ثم ارتفعت مع نهاية ٢٠١١ إلى ٤ مليار دولار \$. ومعارضة العديد من النواب في منطقة سردينيا التي يمرُّ عبرها الأنبوب بحُجَّة الأزمة الاقتصادية من جهة، والتلوث البيئي من جهة أخرى.

لقد عبَّرَ ساسةٌ من منطقة سردينيا الإيطالية^(٢) عن رفضهم مرور أنبوب الغاز غالسي الرابط بين القالة ومنطقة كالياري على مسافة ٣١ كلم تحت البحر، بحجة الانعكاسات الخطيرة للمشروع على النظام البيئي وتدميره له. وشدّدوا على ضرورة تغيير مساره الأولي على الأقل، في حين يرى العارفون بشؤون الطاقّة، أن هذه المطالب ناتجة عن الضغوطات الروسية. وكشف البروفيسور عبد الرحمن مبتول في الندوة الدولية المنعقدة بمالطا لمناقشة القضايا الاقتصادية والطاقية في المنطقة الأوروبي-متوسطية، أن مجموعات ضغطٌ روسية من قطاع صناعة الغاز نجحت في ممارسة ضغوطات على السلطات في سردينيا، وإقناعها على معارضة مرور أنبوب الغاز الجزائري ما يُهدِّدُ إسقاط المشروع برُمَّتِه حسب التصريحات التي أدلى بها رئيس بلدية سردينيا لقناة "فرنسا ثلاثة" "France 3".

إن شركة غاز-بروم الروسية تعمل على لعب استراتيجية هجومية^(٣) بغية السيطرة على أسواق الطاقّة الأوروبية عبر الأنابيب المُزْمَع إنشاؤها، وكذا العمل على بناء علاقات استراتيجية مع مجموعات طاقية أوروبية عملاقة على غرار غاز فرنسا سويس، والمجموعات الألمانية باسف إيون، والهولندية غاز ايني.

هذه التحدّيات الجيو-استراتيجية جعلت سوق الغاز يتزعزع، وسوناطراك أيضًا. لقد أعلنت الحكومة الإيطالية شهر مآي ٢٠١١ تخفيض وارداتها من الغاز وتأثيرات ذلك على أنبوب (Trans-med). من جهة أخرى^(٤) فإن مشروع ميد-غاز عبر اسبانيا الذي تملك فيه الجزائر الحصّة الأكبر من الأسهم بِ٢٦%، وحسب وكالة رويترز أن شركتان اسبانيتان اينديبسا (Endesa) وإيتردرولا (Iberdrola) يتفاوضان مع سوناطراك قصد الخروج من رأسمال هذا المشروع. كما أن شركة فرنسا

¹ - Abderrahmane Mebtoul, "L'Algérie face à l'épuisement de ses réserves d'hydrocarbures et à la transition énergétique mondiale", Portail des Energies Renouvelables en Algérie, Mardi 4 juin 2013.

^٢ - عبد الوهاب بوكروخ، "ساسة سردينيا يرفضون مرور الأنبوب الغاز الجزائري"، في: جريدة الشروق اليومي الجزائرية، العدد ٣٥٢٣، الثلاثاء ٠٣ جانفي ٢٠١٣ الموافق لـ ٠٩ صفر ١٤٣٣ هـ، ص. ٥٥.

^٣ - المرجع نفسه، ص ٥٥.

⁴ - Abderrahmane Mebtoul, L'Algérie face à l'épuisement de ses réserves d'hydrocarbures et à la transition énergétique mondiale, Op.cit.

للغاز (GDF Suez) تباشر مفاوضات بغية شراء حصة كل من الشركتين الإسبانيتين غاز ناتورال (Gas Natural) واينديسا (Cepsa) في مشروع ميد غاز والمقدرة بـ 1%. هذه المؤشرات كلها عناصر إرباكية لمواقف شركة سوناطراك في سوق الغاز الدولية.

الخاتمة

على الرغم من امتلاك الجزائر لهذا الحجم الهائل من احتياطات الغاز، وعلى الرغم من حيازتها على شبكة من الأنابيب تربطها مع دول الضفة الشمالية للمتوسط، إلا أن هناك واقع ومؤشرات تختصرها جملة من التحديات، تدل على تعقيدات جمة تنتظر مستقبل النفط والغاز الجزائريان في الواقع الدولي. إن الجزائر اليوم في خطر، يمكن لها أن تستيقظ يوماً وتجد نفسها دولة مستوردة للمحروقات، فالمعطيات تدل على أن مستقبل النفط فيها لن يتجاوز 202، أما الغاز فسيصل إلى 203. (1) ففي تقرير صادر عن النادي العربي للطاقة المتواجد في بيروت، أن احتياطات الغاز الطبيعي انخفضت بنسبة 1% مقارنة بالاحتياطات المسجلة لعام 199، و 13% مقارنة احتياطات عام 200. كما أن الجزائر تقع في المنطقة السلبية لتواجد الغاز إلى جانب إيران.

ويجزم العديد من الخبراء الدوليين على أن الجزائر ستصبح دولة مستوردة للنفط على بُعد 1 سنة من الآن، مقابل 2 سنة بالنسبة للغاز قصد تلبية الطلب المحلي المتزايد نظراً لسعره المنخفض المحدد وفق القرار (D/06-05/CD) المؤرخ في 30 ماي مقارنة بالأسعار العالمية 200.

إن إنتاج من 108 إلى 16 مليار م³ مع مطلع 20 يتطلب استثمارات ضخمة وتأثير ذلك على قطاعات أخرى، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تملك 1% من الاحتياطي العالمي للنفط، و 2.9 من الاحتياطي العالمي للغاز بحوالي 450 مليار م³ حسب تقديرات الشركة البريطانية للبترول (BP) عام 200. (2) هذا الحجم الكبير من الانتاج يعني استنزاف لهذه الموارد وفي أسرع وقت ممكن. إلى جانب الفواعل الدولية المنافسة للجزائر في هذا القطاع، كشركة غاز بروم والأنابيب التي تربطها بأوروبا، والتي تنقل عبرها ما يزيد عن 10 مليار م³، إلى جانب الغاز الليبي المقدّر 150 مليار م³ الغير مستغلة. أما السوق الأمريكي، فسوف تغلق أمام السوق الجزائري كونها ستصبح ابتداءً من 202 من الدول المصدرة للغاز، لتطویرها تقنية استغلال الغاز الصخري.

وعليه فإن الغاز الطبيعي لن يكون بمقدوره في ظل الوضع الاقتصادي المتضعضع، وغياب قطاعات بديلة عن قطاع المحروقات أن يلعب دور المحدد في صناعة سلوكيات الاتحاد الأوربي اتجاه القضايا الإقليمية والدولية التي تهم المصلحة الجزائرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، أزمة الساحل، المهاجرون، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتجاوز شروطها القاسية.

¹ - "L'Algérie sans pétrole et gaz conventionnel à horizon 2030" ?, Le Journal Algérien le matin, 16/03/2014, Op.cit.

² - Ibid.

إذاً، فالطريق أمام الغاز الجزائري مملوءٌ بالأشواك والعقبات، ولا يمكنه أن يلعب دور المتغير المستقل، بل تعترضه عراقيل على مستويات عمودية وأفقية يجب التفكير بعمق وجدّية قصد تجاوزها، واستغلال عوائده لمرحلة ما بعد النفط والغاز في الغد القريب، الذي ليس لناظره ببعيد.

التنمية في الجزائر بين المتطلبات الاقتصادية والسياسية

Development in Algeria between the economic and political requirements

أ.سفيان طبوش كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

الملخص:

تعتبر المرحلة التي تمر بها الجزائر دقيقة وحاسمة في سياق تجربة التحول السياسي والانفتاح الاقتصادي، ما يفرض عليها تحقيق مجموعة من المتطلبات في ظل العقبات التي تواجهها لتأمين الاستقرار السياسي وتحقيق الأمن الاقتصادي واستكمال البناء المؤسساتي وتثبيت التوازن المجتمعي، حيث تطرقنا في هذه المقالة إلى محورين أساسيين الأول يتطرق إلى متطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر، أما المحور الثاني يتطرق إلى متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر.

الكلمات المفاتيح: الأمن الاقتصادي، الاستقرار السياسي، التنمية .

Abstract :

The phase Algeria is going through right now is considered critical and delicate in such a context of political transition and economic opening. This state of affairs imposes on it the realization of many conditions under special circumstances of the difficulties it is facing in order to make of the economic security come true, finish its institutional framing and fix the social equilibrium. This paper includes two main axes. The first tackles the conditions of the economic security realization in Algeria. The second deals with the conditions of the political stability realization in Algeria.

Keywords: the political stability, the economic security, Developpement .

مقدمة:

طرأت على الأوضاع في الجزائر وفي الفكر تحولات كبيرة كان من الطبيعي أن تلقي بتأثيراتها على الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي فهما لها وطرائق ومناهج وأساليب في العمل من أجل تحقيقها، وهذه التحولات تفرض الحاجة إلى إعادة وعي مسألة التنمية والديمقراطية في ضوء معطياتها وتحدياتها، واشتقاق الصيغ والأساليب المناسبة لتحقيقهما وتحديد دورها في التركيب الاجتماعي العام الذي يقودنا إلى تحديد المتطلبات والتغلب على العقبات لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي من خلال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ما يقودنا إلى طرح الأشكال الرئيسية ماهي متطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي في الجزائر؟.

المحور الأول: متطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر

الأمن الاقتصادي هو ترشيد وتعظيم استخدام الموارد المتاحة وتنمية المصادر الجديدة بتطوير التكنولوجيا ومواصلة تبني نهج التنمية المستقلة للخروج من دائرة الإكراه الاقتصادية المفروضة، وكذلك الاستجابة للتحدي المرتبط بفجوات الموارد المعرفية والتكنولوجية والبشرية والطبيعية، حيث تفرض نفسها ضرورات لتحقيق الزيادة اللامتناهية لحاجيات الأفراد (رفاهية الأفراد)، وتحقيق التوازن في الهياكل الاقتصادية، فهل يمكن للجزائر أن تستفيد من حصيلة تجربتها التي خاضتها طوال الخمسين سنة بكل ما فيها من دروس، وتخطط لمستقبل أفضل للحاق بمستويات أفضل من التنمية وتحقيق الأمن الاقتصادي وذلك من خلال استدراك متطلبات تحقيق التنمية سواء كانت متطلبات سياسية أو ثقافية أو اقتصادية واجتماعية لتحقيق التنمية والأمن الاقتصادي.

أولاً: متطلبات اقتصادية لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر

إن الاعتماد المتزايد على النفط عمق من الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري مقابل تراجع القطاعات المنتجة مما أسفر عنه تزايد الانكشاف الاقتصادي، وأدى نمط تدوير الربح وتوزيعه إلى مزيد من البطالة والفقر والتمهيش الاقتصادي والاجتماعي للشريحة العريضة من المجتمع الجزائري، مع استفادة شريحة أخرى بطريقة أو أخرى من هذا الربح، فأصبح يفرض "التنمية المستقلة"^(*) كضرورة اقتصادية واجتماعية لتحرير القرار التنموي من الضغوطات الداخلية وحتى الخارجية وهذا لضبط اتجاهات التراكم الإنتاجي والتطور التكنولوجي في القطاعين العام والخاص؛ وتأمين عدالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي⁽¹⁾ بإنشاء نسق مؤسسي فعال يعتمد مفهوم واسع للرفاه الإنساني كغاية تنموية.

فتحقيق التنمية المستقلة يرتكز على تسليح الاقتصاد الجزائري على أكبر قدر من قوة الدفع الذاتي وذلك يستدعي الانتقال من اقتصاد الربح إلى الاقتصاد المنتج بتخفيض الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعي والخدمي لا سيما في مجال الحبوب الغذائية التي تفرض توسيع الاستثمار في الزراعة، والاعتماد على الذات ماديا وبشريا بتقوية رصيد رأس المال البشري وتطوير نظم التعليم والتدريب⁽²⁾، وصوغ علاقة تضافر قوية بين التعليم والمنظومة الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي يترابط فيه التعليم مع التنمية وتنفيذ برامج تحقق الاستفادة حتى من خبرة الكفاءات المهاجرة.

(*) - الاستقلالية لا تعني العزلة والافتقار الذاتي المطلق، وإنما توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي لمواجهة عوامل الضغط.

(1) - ...، المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص88.

(2) نفس المرجع، ص94-93.

إن تمويل العملية التنموية تحتاج إلى تجميع رأس المال وهذا عن طريق الادخار بدل الاستهلاك المترفع، ما يتطلب وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة⁽¹⁾، حيث أن نجاعة الأداء في البنوك والمؤسسات المالية أساسية لتوظيف السيولة المالية التي تتوفر عليها البلاد خاصة الناتجة عن الربح، وذلك برفع قدرات الاستيعاب الحقيقية للاقتصاد الجزائري؛ وتوسيع استخدام رأس المال في المشروعات القائمة لتطويرها وتوسيعها وزيادة كفاءتها الإنتاجية⁽²⁾ وإنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، بالإضافة إلى الاستثمار في زيادة قدرات الأفراد التعليمية وفي تدريبهم لتكوين رأس المال البشري الكفء، وذلك لاعتبار أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، وتكوين الرأس المال البشري من شأنه أن يساعد على توطيد التكنولوجيا التي تزيد من أداء الجهاز الإنتاجي وتنوعه ومرونته، وزيادة الانتفاع من الموارد الاقتصادية، والهبوط بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية وتأمين تكامل الأنشطة العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتنمية، وذلك بربط التعليم العالي بمؤسسات الإنتاج.

إستراتيجية التنمية الاقتصادية يجب أن تعتمد سياسة "النمو المتوازن"⁽³⁾ وذلك بإقامة جهة واسعة من المشروعات الاستثمارية حيث تتطلب ضرورة التوازن بين نمو كل من القطاعين الزراعي والصناعي حتى لا يعيق عدم النمو في أحدهما النمو في الآخر⁽⁴⁾، حيث أن الجزائر لا تواجه عجز مالي في إقامة جهة واسعة من المشروعات الاستثمارية في ظل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع إيرادات الربح النفطي الذي يتطلب استغلال السيولة المالية لإحداث التنمية في القطاع الزراعي الذي يستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين؛ فالتحرير الاقتصادي يجب أن يتدعم بإجراء الإصلاح الزراعي الجذري⁽⁵⁾، فالإصلاح الزراعي كعملية إعادة الترتيب وإعادة هيكلة اجتماعية عميقة توجه للمساعدة على بروز طبقة متوسطة قادرة على بعث الطلب الداخلي وحماية القطاعات البارزة⁽⁶⁾، إذ أن الزراعة توفر التمويل للتنمية وخاصة ما تسهم به في تمويل التنمية الصناعية، وتساهم في خلق السوق للسلع الصناعية فهي مصدر للطلب على السلع الصناعية لاستخدامها في عمليات الإنتاج المختلفة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحديث الزراعة وتطويرها ودعمها، باعتبارها توفر الموارد الغذائية التي من شأنها أن تخفف فاتورة الاستيراد؛ وتوفر للصناعة المواد الأساسية الزراعية بدل استيرادها وبالتالي الاستفادة من العملات الأجنبية لاستيراد المعدات الإنتاجية وغيرها لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن إلى جانب التصنيع؛ الذي يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية⁽⁷⁾ فيظل التصنيع شرطاً ضرورياً للتنمية⁽⁸⁾، فتطور القطاع الصناعي يساهم في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي وأساسي لامتصاص البطالة المقنعة^(*)؛ ويساعد على الانتفاع من الموارد الاقتصادية بما يتضمنه من تصنيع الخامات والمواد الأولية بدل تصديرها وهذا يحفز مجالات إنتاجية عديدة على التوسع بالشكل الذي يرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية، فهناك علاقة متبادلة قوية تبرز خلال مسار العملية التنموية بين

(١) - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٦، ص ١٨٤.

(٢) - نفس الرجوع، ص ١٨٦.

(٣) - انظر: جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للنشر، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ٤١.

(٤) - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٥) - مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١، ص ٢٥.

(٦) - جودي بوراس، الأمن الاقتصادي من اجل التنمية الوطنية، الأيام الدراسية البرلمانية الرابعة حول الدفاع الوطني، الجزائر، منشورات مجلس الأمة، ٢٠٠٩، ص ٢١٧.

(٧) - محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج ١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠، ص ٨٦.

(٨) - شارل بلهتام، التخطيط والتنمية، (تر: إسماعيل صبري عبد الله)، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص ٥٦.

(*) - تعرف البطالة المقنعة على أنها تعني إنتاجية حدية للعمال مساوية للصفر، وهذا ما يلاحظ في الجزائر من خلال التشغيل في الإدارات وعتود ما قبل التشغيل التي لا تساهم في الإنتاجية إلا أنه لها أجر .

القطاع الزراعي والصناعي باعتبارهما القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين في الاقتصاد، فهما يحققان درجة أكبر من الاستقرار الاقتصادي وبالتالي الأمن الاقتصادي نظرا لما يتيحاه من تنوع في الهيكل الإنتاجي وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد على توفير احتياجاته محليا؛ وهذا بدل من انتهاج سياسة النمو غير المتوازن⁽¹⁾.

يتم تحديد الأولويات التي يتم استنادا إليها اختيار المشروعات الاستثمارية بما يتضمن حجم المشاريع الاستثمارية وتوزيعها على القطاعات، حيث تعتمد زيادة الإنتاج والتشغيل وتنوع الإنتاج، وذلك في ظل معيار الربحية الاجتماعية التي يتم تحقيقها من خلال السياسة المالية التي توجه حركة النشاط الاقتصادي سواء بإعفاءات ضريبية أو تقديم قروض أو تسهيلات أو منح وإعانات للقيام بالمشروعات الإنتاجية، وترشيد النفقات وتوجيهها نحو المجالات التي تسهم في تحقيق التنمية، ودعمها بسياسة نقدية لتلافي حصول التضخم وعدم الاستقرار، أي تحقيق تناسب لتوجيه وتوزيع الموارد بالإضافة إلى العمل على حل التناقض بين الحاجة الملحة لبعض المشاريع الإنمائية وتوفير بعض مقومات إيجادها التي عجز القطاع الخاص أو أحجم عن المشاركة الفعلية في تحقيقها وفق أسس الربحية الاجتماعية وهذا يجعل القطاع العام قطاعا قائدا لبعض الفروع؛ ويساعد على تجميع ومركزة النشاطات الإنتاجية وذلك بتحويل الإنتاج الصغير المبعثر والسوق المفتتة إلى سوق موحدة وإلى إنتاج متوسط و كبير نسبيا⁽²⁾.

بالإضافة إلى أحد ركائز بناء إستراتيجية تنموية هو اكتساب المعرفة وذلك بالقدرة على الإبداع والتجديد والابتكار⁽³⁾، وهذا لا يتم إلا من خلال التوسع في عدد وإمكانات المراكز البحثية ورفع أدائها بدل اهتمامها الزائد بالعموميات والبحوث النظرية البحتة وتقديم مقاييس الولاء في إدارة هذه المؤسسات للسلطات السياسية بدل مقاييس الكفاءة والمعرفة؛ وهيمنة الأجهزة التكنوقراطية على النخب الفكرية والثقافية ونجاحها إلى حد ما في تحويل المبدعين والمفكرين إلى موظفين يتنافسون على الدرجة والمركز والأقدمية⁽⁴⁾، ما ساهم في تقييد الحريات الفكرية والسياسية للباحثين وتخلف المنظومة العلمية خاصة التقنية وضعفها الإداري وعجزها عن الإنتاج والابتكار، حيث أصبح التركيز في السياسات على الكم في مخرجات التعليم والتكوين بدل الكيف؛ لهذا لم تتمكن من تلبية احتياجات سوق العمل المحلي من حيث التخصصات والكفاءة العلمية لتركيزها على التلقين والحفظ⁽⁵⁾.

ثانيا: متطلبات سياسية لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر

إن تحقيق الأمن الاقتصادي يطرح تساؤل على من يقع العبء الأكبر في تحقيق التنمية هل على الدولة أو المجتمع؟ حيث تعتبر الدولة هي المحرك الأساسي لعملية التنمية وتحقيق النهوض بالمجتمع⁽⁶⁾، وهذا لا يعني إهمال المجتمع وإنما التأكيد على الدور وفعالياته التطوعية، حيث أن التنمية يجب أن تعبر عن ثقافة المجتمع التي صيغت وتشكلت فيه وعن الواقع الاجتماعي الذي ألقى بظلاله وفرض قضاياها وأولوياته وأزماته على المجتمع؛ فالتنمية ليست هي النمو الاقتصادي فحسب وإنما لا ينبغي التعويل على المؤشرات الاقتصادية، فهي عملية مستمرة من خلالها يقوم الأفراد بتكوين أنفسهم وإعادة تكوينها وكذلك ظروف حياتهم طبقا لقيمهم واختياراتهم، فالأفراد هم غاية التنمية فينبغي أن يكونوا وسائلها وأدواتها

(١) - انظر: تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ١٩٩٢، ص ١٩٧.

(٢) - مجيد مسعود، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٣) - سميح مسعود، تحديات التنمية العربية، دارالشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ٥٨.

(٤) - محمد العربي ولد خليفة، التنمية والديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية، دار النشر راجعي، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٩٤.

(٥) - سميح مسعود، مرجع سابق، ص ٦٤، ٦٥.

(٦) - نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد التحيز العولمة ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٥.

كذلك⁽¹⁾، فالظاهرة التنموية متداخلة مع بقية ظواهر المجتمع المتعددة، كما أن الظاهرة الثقافية تمثل عنصرا لا يمكن فصله أو عزله⁽²⁾، فالتخطيط للتنمية يجب أن يؤسس على فهم ومعرفة جيدة للثقافة الخاصة بالمجتمع الجزائري، فأى تغيير لا بد أن يكون نابعا من تغيرات ثقافية ستؤثر على طبيعة التغيير الاقتصادي والاتجاه الذي سيأخذه⁽³⁾.

التنمية في جوهرها تعبر عن عملية عمدية لإحداث تغيير بناء على برنامج تتبناه النخبة الحاكمة وتوابعها الثقافية والأكاديمية والبيروقراطية تتم بناء على منظومة فكرية متطابقة مع ثقافة المجتمع ومفرداتها وقادرة على مخاطبة الفرد العادي برموز يفهمها⁽⁴⁾، وهذا يتطلب حتمية انبثاق برنامج التنمية من ثقافة المجتمع وذلك بهدف تحريك المجتمع الجزائري وتفعيله ودفعه لأن يتقبل التغيير ويقوم به ويتحمل تكاليفه وأعبائه بدل العزوف عن المشاركة والسلبية في التعاطي مع برامج التنمية، فلما لا يكون المجتمع طرف في التغيير لا يرضى بتحمل تكاليفه؛ وبذلك فالتنمية هي خطاب ثقافي شامل يتم توجيهه إلى المجتمع لإقناعه وتحويل تلك القنوات إلى مفاهيم وإدراكات ثم إلى سلوكيات وأنشطة واقعية⁽⁵⁾، وهذا من خلال المعرفة التي تعيد بناء المجتمع وتشكله.

فالتنمية ظاهرة ثقافية حيث وجود الثقافة التنموية شرط ضروري لتحقيق التنمية، إذ يجب أن يكون النموذج التنموي هو تحقيق حضور الشعب الذي يسعى لتنمية ذاته، بحيث يكون يعكس وفي نفس الوقت يسعى لتحقيق ثقافته، فجوهر الثقافة هي معرفة المجتمع ما يحتاج إليه لتدفعه إلى الفعل استجابة لواقعه وظروفه وحاجاته؛ بتنمية تسيطر على الفائض الاقتصادي دون استنزافه مع إعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة⁽⁶⁾.

فالتنمية في جوهرها عملية مجتمعية تهدف إلى إحداث تغيير شامل في المجتمع الجزائري من خلال إحداث نقلة معينة في مختلف القطاعات، ومن ثم فهي عملية تهدف إلى تحريك المجتمع وتفعيله وذلك بتدعيم دور المجتمع المدني إذ هو الدرع الأساسي لتحقيق نموذج للتنمية، ومن ثم يصبح تجسير الهوة بين الدولة والمجتمع ومصالحة الدولة وقوى المجتمع أمرا في غاية الأهمية لتحقيق تنمية مستقلة؛ وهذا بتوسيع مجال الحرية التي تأتي أهميتها المحورية في عملية التنمية من مصدرين الأول يعنى بتقييم أداء السجل التنموي، بمعنى أن التقدم الذي يتم إحرازه من خلال العملية التنموية لا بد وأن يتم تقييمه بالنظر إلى ما إذا كانت الحريات التي يتمتع بها الناس قد تم تعضيدها وتوسيعها، والمصدر الثاني يعنى بكفاءة الأداء التنموي بمعنى أن كل تقدم يحرز في مجال التنمية لا بد أن يكون مرتكزا على التفاعل الحر بواسطة الشعب وإشراكهم في إحراز التقدم المعني كشركاء وليس كأطراف مستقبلية لنتائج البرامج التنموية التي تطبق عليهم⁽⁷⁾، وهذا ما يساعد على التنسيق ومعرفة الاحتياجات انطلاقا من القاعدة عن طريق الجماعات المحلية وذلك بتشكيل لجان أحياء ترفع احتياجاتها وأرائها على المستوى المحلي ليتم تجميع الاحتياجات والآراء الجهوية للقمة، وهذا يحول دون تبني سياسة واحدة على كل الجهات من الوطن، حيث يساعد على معرفة أولويات التنمية لكل منطقة جغرافية سواء في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب،

(1) -CLAUD AKE, Democracy and Development in Africa, The Bookings Institute, Wachington,1996,p125.

(2) - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(3) -Edward G Stokwell, karen A Laidloe, Third world Development : Problem and Prospect, Nelson Hall,Chicago,1983, p108_110.

(4) - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(5) - نفس المرجع، ص ١٢٩.

(6) - سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥، ص ٣٨.

(7) - "التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٧٦، ٢٠٠٨، ص ١٤.

حتى لا يكون خلل في الانجاز الذي نشهده في الجزائر فمثلا يكون بناء مجتمعات سكنية في أرض زراعية ساهم في زحف الإسمنت على المناطق الزراعية، فلو كان إشراك الجماعات المحلية واللجان الشعبية في القرار لتم اختيار مناطق وأراضي غير زراعية، أو بعض المشاريع مثلا كتعبيد طريق ثم يأتي من بعدها شق قنوات المياه أو صرف المياه الصحي وغيرها بسبب عدم التنسيق، مما يكلف استنزاف موارد دون فائدة للعملية التنموية.

ولكن التعامل مع المعنيين بالتنمية من شأنه أن يساعد على التنسيق وتحديد الأولويات؛ حيث ينطوي مفهوم الحرية على العمليات التي تسمح بحرية اتخاذ القرار والفرص الواقعية والمتكافئة التي تتوفر للناس، فينصب الاهتمام على توسيع استطاعة أو مقدرة الناس ليحيو حياة يثمنونها ويرغبون في تحقيقها مما يؤدي إلى الاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية⁽¹⁾، وهذا ما يتيح الفرصة للناس أن يقرروا من سيحكمه وعلى أي مبادئ وليراقبوا وينقدوا ويحاسبوا السلطات، وكذلك استغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الإنتاج والتبادل والاستهلاك، حيث أن توزيع الدخل والثروة يترتب عليه في حالة العدالة الرضا والمشاركة، أما في ظل عدم العدالة ينتج عنه الإحساس بالاغتراب والعزوف عن المشاركة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز الثقة والحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية المالية، فأى إستراتيجية للتنمية تتطلب لتكون قابلة للتنفيذ أن تستمد مشروعيتها وعناصر قوتها من المشاركة الشعبية فيها؛ فالتنمية لا تتحقق في مناخ تعسفي أو غياب أسبقية القانون الذي يعتبر الإطار الأساسي لممارسة السلطة في ثلاث مجالات أساسية هي في شرعية ممارسة السلطة والمسؤولية التي تتضمنها ممارسة السلطة وشفافية ممارسة السلطة⁽²⁾.

يتطلب تدخل الدولة لتحقيق التنمية بخطة تتضمن أهداف تراعي الأولويات في إشباع الاحتياجات الأكثر أهمية وحصص الإمكانات والموارد المادية والبشرية وتعبئتها لتحقيق الأهداف⁽³⁾، واختيار الوسائل أي المشاريع التي من خلالها يتم استخدام الموارد بشكل يحقق أفضل عائد بأقل تكلفة ومخاطرة وفي الوقت المحدد، وهذا يتطلب وجود إدارة اقتصادية تمتلك الإرادة والقدرة والجدية في القيام بعملية التخطيط للتنمية خاصة إذا كان يضر بمصالح فئات الضغط⁽⁴⁾، حيث يقتضي تحريك الأفراد من أجل تحمل مسؤولياتهم بمشاركة الجميع في ظل تماسك اجتماعي ووعي، أي إرادة جماهيرية تحقق التماسك بين أفراد المجتمع والدولة باعتبار الأفراد المستفيدين الفعليين من التنمية وثمارها، وهذا لا يتم إلا في ظل استقرار سياسي باعتباره أحد المتطلبات الأساسية للتنمية، فعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى فقدان الاستمرارية في عملية التنمية وفقدان التنفيذ الفعلي وإكمال المشاريع التنموية.

ويتطلب تحقيق التنمية وجود قدر مقبول من البيانات والمعلومات المتصل بالإمكانات والموارد المتوفرة أو التي يمكن توفيرها، وكذلك المعلومات عن احتياجات المجتمع حتى لا تحدث أزمات ناتجة عن الاختلال بين العرض والطلب الذي كثيرا ما يتبعه حراك اجتماعي ومظاهرات، وهذا يتطلب وجود نظم إحصائية توفر البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل منتظم ومستمر ودقيق قدر الإمكان.

ولتحقيق الأمن الاقتصادي يمكن تحديد مجموعة من الأهداف يمكن اعتبارها إستراتيجية وذلك من خلال:

.تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية.

(١) - نفس المرجع، ص ١٥.

(٢) - بطرس بطرس غالي وآخرون، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، تقرير تولى في جامع، اليونسكو، ٢٠٠٣، ص ١٢.

(٣) - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٤) - نفس المرجع، ص ٣٣٧.

. إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية.

. بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة وإصلاح التعليم وربطه بالتنمية.

. توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية واجتماعية مستمرة.

. إرادة التنفيذ وقبول المشاركة الفكرية في تحديد الخيارات الوطنية⁽¹⁾.

. إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها لترشيد عملية اتخاذ القرار وتوسيع دائرة المشاركين، وإصلاح الإدارة العامة وتنمية نظمها⁽²⁾.

. بناء قاعدة اقتصادية بديلة لما بعد النفط وذلك بتنمية نشاطات إنتاجية ذات جدوى اقتصادية لتصحيح التوجهات الطفيلية الراهنة للقطاع الخاص وتعزيز سعيه للاستثمار في القطاع المنتج؛ ولتحسين إنتاجية العمل يتطلب استحداث مشاريع إرتكازية أساسية في الزراعة والصناعة، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية والاجتماعية وترشيد التسيير الإداري والاهتمام بالنشاط الإنتاجي باعتباره محرك لباقي الأنشطة⁽³⁾، وذلك ببناء خطة تقوم على معرفة واقعية لصورة المجتمع الجزائري والحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة فيه، وهذا ما يساعد على اختيار الوسائل والتنسيق في ظل مشاركة فعالة لأوسع الجماهير ومنظماتها.

. إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل به: وهذا من خلال تعميق الشعور بالانتماء وتحقيق الاندماج الوطني بالتمكين من المشاركة والربط بين المكافأة والجهد والإنتاجية، والحد من الامتيازات للنخب الحاكمة من حيث الرواتب والمخصصات وادعاء الحق في المال العام أو الأفضلية في تولي المناصب العامة واحتكار النفوذ في القطاع الخاص⁽⁴⁾، بالإضافة إلى السير بالتحول الاجتماعي الجذري الذي يفرضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية⁽⁵⁾.

المحور الثاني: متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

الاستقرار السياسي يشير لوضع اجتماعي سليم ومنسجم، والغاية الرئيسة لأداء النظام وحركيته هي دائما تحقيق استقراره وبقائه وتكيفه، ويعنى بدراسة التدابير السياسية الهادفة إلى إشراك فئات المجتمع في العملية السياسية، والتغيير التدريجي المنضبط الذي يرفع من كفاءة وقدرات النظام في التعامل مع الأزمات بنجاح، وتعبئة الموارد الكافية للمجتمع و قدرة المؤسسات السياسية للاستجابة للمطالب السياسية في إطار تداول سلمي على السلطة وشرعية للنظام السياسي يضمن الحقوق و الحريات للمواطنين، حيث يتوقف مستقبل ترسيخ الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر على مسار تجربتها السياسية، وما أدت إليه من محصلة من مشاركة وحقوق، ونوعية البنى المجتمعية القائمة في كل من السلطة والمجتمع وعلاقتهما، وهذا ما يقودنا إلى محاولة فهم متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر سواء كانت متطلبات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وثقافية.

(١) - علي خليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٧٤.

(٢) - نفس المرجع، ص ٧٨.

(٣) - مجيد مسعود، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) - علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص ٧٥.

(٥) - شارل بتلهام، مرجع سابق، ص ٥٣.

أولاً: متطلبات اقتصادية واجتماعية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

إنهاء حالة الصراع داخل المجتمع الجزائري، وحماية ما في المجتمع من تنوع ثقافي واعتباره عامل إخصاب واغناء لا عامل انقسام وتهديد⁽¹⁾، فكلما أحرزت الدولة الجزائرية تقدماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والعلمية وفي توزيع الثروة توزيعاً عادلاً يرضي كل الفئات الاجتماعية، وفي بناء أسس حياة ديمقراطية يتم فيها تحسين الظروف المعيشية وتوفير الحقوق المدنية والسياسية وكفالتها بتحقيق المشاركة السياسية تكون قد وفرت المقدمات التحتية الضرورية لتحقيق الاستقرار السياسي بتنمية الولاء والاندماج الاجتماعي.

إن الاستقرار الاقتصادي يتولد عنه استقرار سياسي؛ حيث أكد هنتغتون أن درجة النمو الاقتصادي تؤدي إلى مأسسة إجراءات الحوار السياسي⁽²⁾، ويساهم في ترسيخ الاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية؛ إذ إن تبني سياسات فعالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروات والدخول بين فئات المجتمع تسهل التحول وتساهم في ترسيخ النظم والقيم الديمقراطية، لأنها تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية⁽³⁾، فالديمقراطية ضامن لحسن استثمار وتوزيع الثروة لارتكازها على مسألة الحريات والتكافؤ مما يساهم في خفض الاحتجاجات وتدعيم وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى التي تعتبر الركيزة الاجتماعية الأساسية للمشروع الديمقراطي، بالإضافة إلى أنها قاعدة اجتماعية للعديد من الحركات والأحزاب السياسية وصياغة فكرها وبرامجها وهي بمثابة ضمانة لاستقرار المجتمع سياسياً واجتماعياً.

إن تحقيق تناسب في منظومة الأجور والأسعار مع حق الحصول على عمل منتج وأجر عادل للحد من الفجوة حتى لا يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي⁽⁴⁾، حيث لا يمكن الحفاظ على الديمقراطية الحقيقية التي تتميز بسيادة واحترام حقوق الإنسان ما لم يتمتع الناس بحد أدنى من مستوى المعيشة الذي يتطلب بدوره توفر حد أدنى من التنمية⁽⁵⁾، إذ إن الفعل الاقتصادي العقلاني الذي يتم من خلاله التوزيع المنظم للمنافع بين الحاضر والمستقبل وحسب مبدأ أولوية الحاجة أو الضرورة⁽⁶⁾، فوجود تلازم بين الفرد والمجتمع قادر على تأمين حاجياته وضرورياته خاصة مع وجود نظام سياسي يؤدي وظائفه، فالبناء الاجتماعي لا يستمر ويتحقق إلا بتأدية الأدوار⁽⁷⁾، والسلطة هي أداة لضبط النظام الاجتماعي بالحفاظ على التلاحم والتماسك وتوزيع الأدوار الاجتماعية وشرعيتها، فالتدمير في المجتمع يجب أن يتخذ إطاراً إيجابياً حتى يؤثر في النظام السياسي وهذا من خلال الانتخابات والانخراط في التنظيمات لرفع من أداء النظام ويصبح قادر على تحمل المسؤولية أي تلبية الحاجات والصمود أمام الضغوط برفع قدرته التوزيعية وفرض قواعد تنظيمية لها الصفة الإلزامية التي من شأنها أن تساعد النظام بالتعرف على متطلبات المجتمع وترتيبها، والاستجابة التي ترضي الأفراد تحقق الاستقرار السياسي للنظام؛ إذ

(١) - ...، المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٢) - نفيسة زريق، "عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠٠٩، ص ٦.

(٣) - عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، مكتبة الأدب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧.

(٤) - ...، المشروع النهضوي نداء المستقبل، مرجع سابق، ص ١٠٦.

(٥) - بطرس بطرس غالي وآخرون، مرجع سابق، ص ٥.

(٦) - حسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، منشورات دحلب، ١٩٩٣، الجزائر، ص ٢١.

(٧) - نفس المرجع، ص ٣٢.

أن تجاهل السلطة يؤدي بالأفراد إلى البحث عن منافذ أخرى لسد حاجياتهم، وهكذا يتجه الشباب إلى الجروح (مخدرات، جريمة...) حيث تسود الفوضى ويهدد المجتمع بالتفكك والانهيار⁽¹⁾.

فوجود الدولة في خدمة المصلحة العامة وتوافق بين تناقضات المصالح الخاصة التي تتطور عبر المجتمع المدني لتصبح متوافقة في المجتمع السياسي وذلك أن الجميع مواطنين، فليست الدولة هي التي تنشأ المجتمع المدني بل أن المجتمع المدني هو الذي ينشأ مؤسسات الدولة ويحافظ على وجودها واستمراريتها واستقرارها، وذلك من خلال استقلالية المجتمع المدني ومشاركته السياسية، فوجود مجتمع مدني قوي وفاعل يخضع السياسيين لدرجة معينة من الرقابة فالأمر لا يتوقف عند إرساء قواعد التحول الديمقراطي بل يتعداه إلى المساهمة في عملية تحقيق التنمية⁽²⁾، حيث يعمل الناس لتحقيق غايات مشتركة و عامة في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف بالإدارة السلمية للاختلافات والصراعات⁽³⁾، بالإضافة إلى اعتماد الأحزاب السياسية من طرف لجنة قضائية مستقلة وليس عبر وزارة الداخلية، وكأن الدولة هي التي تنشأ المجتمع المدني الذي تستطيع التحكم فيه فتعطيه الاعتماد، والبقية تضع له عراقيل وهذا من شأنه أن يعرقل ترسيخ الديمقراطية بل أبعد من ذلك يمكن أن يأخذ إلى الإحساس بالاغتراب السياسي وعدم الشعور بالرضا الذي يهدد الاستقرار السياسي في ظل التضييق على الحرية السياسية خاصة إذا اقترنت بعدم توزيع عادل للثروة؛ لذا يتطلب ظهور في المجتمع تعددية حقيقية بنهوض عدد من التنظيمات المختلفة التي يستطيع الشعب أن يمارس رقابته من خلالها لتوزيع الدخل والثروة توزيعا عادلا ما بين الأفراد الأمر الذي يكسب نوعا ما من الشروط النفسية الطيبة ويعمل على سير التعددية سيرا حسنا⁽⁴⁾.

فمواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بتحسين التنمية ورفع المستوى المعيشي بحماية المستهلك من الاحتكارات وزيادة القدرة التوزيعية للنظام السياسي وتعميم التشغيل والخدمات برفع فعالية الأداء تؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية التي تساهم في الاستقرار السياسي، إذ تنعكس ضعف استجابة النظام للمطالب المجتمعية على أزمة المشاركة والشرعية ما يهدد الاستقرار السياسي.

ثانيا: متطلبات سياسية وثقافية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

الديمقراطية تنتشر بقدر ما يود لها من يشغلون مقاعد السلطة أن تنتشر، وإذا كان النمو الاقتصادي يجعل الديمقراطية أمرا ممكنا فالقيادة السياسية حسب هنتغتون تجعل منها أمرا واقعا⁽⁵⁾، وهذا يتطلب امتلاك أبنية سياسية متميزة (تعدد الأحزاب، تمايز أدوات الاتصال الجماهيري، ثقافة مشاركة منتشرة) تجمع المصالح وتعبّر عنها وتراقب الهيئات الحاكمة وتقوم بالتنشئة السياسية؛ إلى جانب أنظمة فرعية مستقلة مع حيابة شرعية سياسية في ظل مشاركة سياسية واسعة، تغير الأدوار حيث تصير أكثر تخصصا وبروز تنظيمات متخصصة ما يرفع القدرة على الأداء⁽⁶⁾، حيث أن اشتغال المنظومة الديمقراطية رهين تعدد النخب القائم على التنافس الذي يضمن توازن المنظومة ويوزع السلطة السياسية تبعاً

(١) - نفس المرجع، ص ٦٣.

(٢) - صالح زباني، "بناء المجتمع المدني وأفاق الحركة الجموعية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٧، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١٠١.

(٣) - محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص ٦.

(٤) - حسن ملحم، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٥) - نفيسة زريق، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٦) - محمد شليبي، "مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند دراسة سياسية مقارنة"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ٢٥٠.

لقواعد واضحة ومتفق حولها بما يسمح للمحكوم باختيار حاكمه، كما يسمح في الوقت ذاته بتداول السلطة وإسنادها للأجدر، فالنخبة يجب أن تكون أكثر ارتباطا باهتمامات الجماهير ومشاكلهم؛ حيث تحتل الدور المركزي في العملية السياسية أو الاجتماعية اعتبارا لأهمية الدور الذي تلعبه في المجتمع، خاصة أنها سلطة منظمة للعلاقات بين الأفراد^(١).

إن اعتقاد الناس بشرعية الحكومات واختيار المواطنين للسلطات بانتخابات تنافسية يؤدي إلى الاستقرار؛ فالمشاركة السياسية بانخراط الناس في العمل السياسي من خلال الانتخابات والتنظيمات وصناعة القرار ما يسهل التعبير عن المصلحة وتجميعها وصناعة السياسات ما يؤدي إلى الارتقاء السياسي والتغيير التدريجي والسلمي الذي يساعد على الاستقرار باعتباره أسلوب خصب لتجنيد النخب والكفاءات وأسلوب فاعل لتسوية الصراعات^(٢).

فالتغيير السياسي في الجزائر يجب أن يكون نتيجة إرادة شعبية حرة، حيث أن المثقفين يجب أن يعملوا على تشكيل قوة مستقلة تعمل على إحداث التغيير وذلك بتنمية ثقافة تكافئ التحدي وتعاقب الضعف والتراجع بدل الثقافة التي يمثلها النظام في تركيبته الذي يرفض التغيير من خلال ثقافة تكافئ الضعف وتعاقب التحدي، فرسخت صفات في المجتمع الجزائري تميز سلوك الفرد في مجتمعنا يمكن حصرها في الشعور بالعجز والتهرب والاعتماد على الغير، أي شخصية تتميز برضوخها للسيطرة وتهربها من المسؤولية واتكاليها؛ فان لم يتمكن المثقفون أن يضمنوا لأبناء هذا الجيل الطالع قدرا كافيا من الحرية والاستقلال ليتعلموا كيف يتدبرون أمورهم بأنفسهم دون ضغط أو إلزام وكيف يتحملون مسؤولية أعمالهم ويواجهون مشكلاتهم دون تخوف أو تهرب فإننا لن نستطيع أن نغير في المجتمع سوى مظاهره الخارجية^(٣)، وهذا من خلال عمل المثقفين على تطوير النظام الاجتماعي من الداخل وذلك بتطوير قاعدته المادية وتنمية مؤسساته وتغيير الوعي فيه.

فالعقلية السياسية في الجزائر أصبحت تقف من السلطة السياسية موقفين متناقضين أحدهما رفضها والرغبة في تغييرها أو تعديل هيكلها ووظائفها، والآخر حمايتها وتقديسها والرغبة فيها على أنها مدخل للتغيير، فالجماعات الإصلاحية لا ترى طريقا للإصلاح السياسي وتحقيق الاستقرار السياسي إلا ويمر عبر السلطة، وأن السلطة هي الوسيلة الناجحة لبناء المجتمع، وهذا يؤدي إلى تحقيق إصلاح غير متجذر ومفروض من أعلى في الغالب لا يتسق ومنطق المجتمع مما يهدد الاستقرار، وهذا ما يقودنا إلى التأكيد على دور المجتمع وفعالياته التطوعية^(٤).

حيث تلعب الأحزاب السياسية دورا في التحولات السياسية سواء من خلال مواجهة الحكومة أو طرح البرامج ومناقشتها ونقد السياسات الحكومية والتنموية، إذ تلعب البنية التنظيمية الداخلية للحزب دورا في التغيير الخارجي سواء من خلال التنشئة السياسية أو دوران النخب، وهي عامل مساعد لزيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير الشؤون العامة ونشر ثقافة المشاركة^(٥)، فنظام حزبي تعددي له القدرة على إرساء نظام سياسي ديمقراطي أكثر استقرارا وفعالية، وتأهيل أي نظام سياسي ليكون ديمقراطي يتطلب انفتاح المؤسسات للتنافس ووجود أحزاب سياسية فاعلة لما تلعبه من دور في تحقيق المشاركة السياسية، فهي القاعدة التحتية لإقامة نظام ديمقراطي مستقر وفعال إلى جانب باقي تنظيمات المجتمع، فالإصلاحات يجب أن تكون جادة وليس محاولة تجديد نفسه وضمنا استمراريته وتضييق مجال نفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة الشكلية دون المشاركة الفعالة والمؤثرة في النظام، الذي جعل الأحزاب تتنافس على جزء من

(١) - حافظ عبد الرحيم، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) - محمد شليبي، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٣) - هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، ط ٣، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١١٢.

(٤) - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٥) - عبد القادر عبد العالي، مرجع سابق، ص ١٣٥.

السلطة تكون غالبا سلطة نيابية أو محلية من دون التنافس على السلطة المركزية، رغم أن سلطة الدولة رهان للمنافسة وأن الاستيلاء عليها يستند إلى ميكانيزم التناوب الانتخابي؛ كما يتطلب وجود برلمان يمثل الشعب بالفعل بمختلف فئاته يعد شرطا لا غنى عنه لتنفيذ العملية الديمقراطية في ظل عدالة وسلطة قضائية مستقلة⁽¹⁾.

الثقافة تشتمل على سائر مفردات الوعي والإدراك الجمعي للمجتمع ابتداء من المنطلقات الدينية مروراً بالقيم والمعايير وأنماط السلوك وانتهاء بنمط المعيشة وأسلوب الحياة⁽²⁾، حيث ترجع إليه محددات السلوك والمواقف وتفسر به كل الأفعال التي تصدر، فثقافة الشعب الجزائري ليست سوى نمط حياته وأسلوب معيشتة ومجمل تعبيراته على اختلاف وسائلها وأشكالها؛ فالجزائر دولة شبه ديمقراطية حيث توجد فيها وسائل الديمقراطية من مؤسسات وانتخابات ولكنها تفتقد لروح الديمقراطية⁽³⁾، وهذا ما تؤكد معضلة نمو الثقافة السياسية في الجزائر كشرط للوصول إلى مرحلة الديمقراطية، فالثقافة السياسية هي محدد للعلاقة بين النظام السياسي والفرد وهذا بترجمتها في سلوك الرضا أو عدم الرضا والقبول بالنظام السياسي في ظل ما يتركه النظام السياسي للفرد من الدور، حيث إذا كان النظام السياسي هو تعبير عن إرادة الأفراد المترجمة من الانتخابات ويعكس حقيقة أهداف الشعب فتنشأ رابطة الثقة بين الفرد والنظام من خلال وعي الفرد بما يدور في النظام السياسي.

تشير الثقافة السياسية إلى مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى أوفر للعملية السياسية وتقدم القواعد الثابتة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي أي تؤثر في السلوك السياسي حيث يتحقق الاستقرار السياسي في الجزائر إذا توفرت الثقافة السياسية داخل حاكمها ومحكومها؛ ويؤثر في الثقافة السياسية مدى التغيير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ودرجة اهتمام النخبة بقضية التغيير الثقافي⁽⁴⁾، فالتغيير في الجزائر الناتج عن السياسات التنموية والإصلاحات السياسية من شأنه أن يؤثر على ثقافة المجتمع الجزائري، فاعتماد التعددية تجربة حديثة في الجزائر من شأن الممارسة السياسية أن تنتج عنها ثقافة سياسية ووعي الأفراد بدورهم في النظام السياسي ليتم الضغط عليه لتحريك المشاركة السياسية والخروج من حلقة العزوف عن المشاركة، ويخضع النظام السياسي لإرادة الشعب باختيار ممثلين يهتمهم الشعب قبل مصالحهم الخاصة والضيقة الذي من شأنه أن يخلق الاستقرار السياسي، إلا أن تعنت النظام السياسي وعدم خضوعه لإرادة الشعب خاصة في ظل الفساد واللاشفافية والانتخابات المزورة، وعدم القدرة على الاستجابة لمطالب الشعب وإتباع سياسة الهروب إلى الأمام وانتهاج سياسة الترفيع خاصة مع ترسخ في الثقافة الجزائرية أن الانتخابات أصبحت غير مجدية للتغيير وعدم الوثوق في النظام السياسي من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي؛ ففي ظل الثقافة السياسية المشاركة يكون الفرد مدركا للقضايا السياسية بمعرفة حقوقه وواجباته ويتق بكفاءته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية و يفسر دوره على أنه دور ايجابي وفعال في العملية السياسية⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى ذلك يجب تحقيق فرز قيمي في التعامل مع الثقافة السياسية، وهذا من خلال بناء ثقافة الاتفاق كقابل لثقافة الصراع على أنها تمثل إضعافا للمجتمع وليكيانه الموحد، وفك الصراع يكون من خلال التنافس وحكم الأغلبية،

(1) - بطرس بطرس غالي وآخرون، مرجع سابق، ص 9،

(2) - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 127.

(3) - نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي النظرية المنهج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص 431.

(4) - عبد النور ناجي، المدخل إلى علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 113.

(5) - المغربي محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومدخل نظرية، ط 2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1998، ص 219.

بالإضافة إلى أولوية الجماعة على الفرد بالتركيز على الأطر الديمقراطية التي تفيد ذلك⁽¹⁾، وبالتأكيد الشديد على أخلاق العمل في إطار النزاهة والشفافية والمسؤولية، والتركيز على التعليم بصفته أهم القيم باعتباره وسيلة أساسية لإحداث التغيير الثقافي المطلوب لتحقيق التنمية والمشاركة السياسية باعتبارهما أساس لتحقيق الاستقرار السياسي في إطار التعاون والثقة بين النظام والشعب.

فالتغيير السياسي وترسيخ الديمقراطية في الجزائر يجب أن لا تكون منة من النظام يقدمها بالتقسيط حسب الظروف، وإنما هي الضريبة السياسية التي على النظام الجزائري أن يدفعها للمواطنين لقاء ولاء والتزام المواطنين، فالديمقراطية وسيلة لإطلاق طاقات الشعب وتحريها من السلبية والتواكل والعزوف عن المشاركة، والزج به للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي⁽²⁾، ولا يكون ذلك إلا بنيل فرصة المشاركة التي تعتبر قاعدة تبنى عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع لتحقيق الثقة وشعور المواطن الجزائري بدولته؛ فالمشاركة فعل جماعي موجه نحو إحداث تغييرات في علاقات القوة السياسية والاقتصادية لصالح الجماهير⁽³⁾.

لتحقيق الاستقرار السياسي يجب التأسيس لنظام ديمقراطي يقوم على تثبيت قواعده من خلال بناء المؤسسات وتلبية حاجات الشعب ورشادة الحكم ومكافحة الفساد؛ ويقوم على حرية الرأي والتعبير والنشر والتنظيم⁽⁴⁾، حيث ربط غابريال أموند "G.Almond" بين فاعلية أداء النظام السياسي الديمقراطي واستقراره⁽⁵⁾، في ظل تعددية سياسية تضمن الحق في المشاركة واتخاذ القرار بنظام تمثيلي المشمول بالضمانات القانونية لحرية الاقتراح بشفافية ونزاهة سواء من تدخل غير مشروع للإدارة في نتائج الانتخابات أو استعمال المال السياسي لشراء الأصوات والذمم والضمانات والتحكم في اتجاهات اختيار الناخبين ما يضمن تداول سلمي وديمقراطي على السلطة، بالإضافة إلى إقامة نظام سياسي يقوم على قاعدة الفصل بين السلطات واحترام استقلالية القضاء بدل سيطرة السلطة التنفيذية على باقي السلطات في الجزائر.

لا يمكن إقامة نظام سياسي ديمقراطي إن لم تكن أدوات النضال الديمقراطي نفسها ديمقراطية لا تفتح مواقع المسؤولية أمام التداول⁽⁶⁾، حيث كلما تقدمت العلاقات الديمقراطية داخل المجتمع تعاضمت فرص قيام نظام سياسي ديمقراطي، إذ أن الديمقراطية التي تحقق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح إلى توليد الطاقة المعنوية والروحية، وهي صمام الأمان ضد الفساد والوسيلة الناجعة لمكافحته؛ وذلك بتقوية آليات المكافحة والرقابة والمساءلة⁽⁷⁾؛ وتكثيف الحوار بين النخبة الحاكمة وبين الباحثين والمفكرين والممارسين للعمل العام للتوافق على برنامج وتوضيح مضامينه الفكرية بهدف تأسيس الديمقراطية في الفكر والثقافة وتقريب العمل من القول بالالتزام بمدخل الصدق وأداء المسؤولية⁽⁸⁾، وهذا بإنشاء منتدى للحوار يتم من خلاله إعداد البحوث والدراسات ودعوة قيادات الفكر والعمل الأهلي لإجراء حوار منظم ومستمر.

(١) - نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) - هشام شرابي، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٣) - عبد الباسط عبد المعطي، في التنمية البديلة دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٨٥.

(٤) - المشروع النهضوي نداء المستقبل، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٥) - جابريال أموند، بنغهام بول الابن، السياسة المقارنة، (تر: أحمد علي عناني)، مكتبة الوعي العربي، القاهرة، دس ن، ص ٢٩٤.

(٦) - .، المشروع النهضوي نداء المستقبل، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٧) - حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، ٢٠٠٤، ص ٥٩.

(٨) - علي خليفة الكواري، مرجع سابق، ص ١٠٤.

الخاتمة:

إن الأزمة في الجزائر مزدوجة اقتصادية وسياسية، حيث أن سوء التسيير السياسي والاقتصادي والإداري هو المسؤول عن الأزمة وأظهرت الدولة عاجزة، أدى إلى انهيار الكفاءة الاقتصادية وظهور أزمات اجتماعية وأمنية وسياسية في ظل حلقات مفرغة عرقلت التنمية والتحول الديمقراطي ونطاق الحريات وساعد أيضا على تفشي البطالة وزيادة رقعة الفقر في الجزائر، وما نتج عن ذلك من فساد سياسي واقتصادي وعدم الاستقرار الاقتصادي وتشوه قطاعاته وارتباطه بالنفط، ما يؤثر على تحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي وحتى الاجتماعي والأمني، خاصة مع اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية وفشل السياسات التنموية وتنامي الاضطرابات والصراعات الداخلية، في ظل شخصنة السلطة والمحسوبية والتسيب وضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ما جعل الإصلاحات السياسية تطبق بشكل عفوي وسريع في مناخ اجتماعي متوتر ما أصبح يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي، لذلك يجب أن تسعى سياسات التنمية إلى تحقيق إنتاجية الفرد ورفع متوسط دخله الحقيقي عبر فترة زمنية طويلة، وتعميق حرية التعبير والمشاركة السياسية في ظل نظام أكثر شفافية وخاضع للمساءلة الديمقراطية، مع إعادة صياغة أساليب التنمية والسعي الجاد نحو الاستفادة من الموارد والإمكانات المالية المتوفرة وذلك بتوفير رغبة سياسية لمشاركة واسعة تعزز الثقة وتوفر التزام سياسي حقيقي يسعى لتوسيع القاعدة الإنتاجية بارتياح الأنشطة الإنتاجية الزراعية والصناعية، فالتنمية والإصلاحات السياسية الجادة تبقى رهن مدى القناعة والتأييد السياسي والشعبي لحتمية توافر قدر من التعاون والتكامل لتحقيق الأمن الاقتصادي والاستقرار السياسي، وذلك في ظل انتظام العلاقة بين السياسة والمعرفة والإنتاج.

اليمن : قضية الجنوب وحراكه السلمي

د. فضل عبد الله الربيعي، استاذ علم الاجتماع - المشارك.

مقدمة :

لم تحظ قضية الجنوب وحراكها السلمي بالبحث والدراسة المعمّقة من لدن الباحثين ومراكز الدراساتِ على المستويين المحلي والعالمي باستثناء بعض التقارير والتحليلات التي تُنشر هنا وهناك، على الرغم من أهمية هذه القضية وحجم تلك الاحتجاجات السلمية التي ينظمها الحراك الجنوبي ، منذ عام ٢٠٠٦م، وما يتعرّض له المتظاهرون سلمياً من قمعٍ وتنكيلٍ إذ سقط خلالها مئات الشهداء وألاف الجرحى برصاص قوات الأمن والجيش اليمني.

وعليه فإنّ بحث ذلك ينطلق من رؤية منهجية شاملة ملائمة لواقع المجتمع والظاهرة والتعرف على الآليات والمكونات المختلفة التي تتحكم فيها، من خلال الإحاطة بجوانبها المختلفة وإمالة اللثام عن جدليات العلاقة بين مكوناتها ليتمكن المتابع من الإلمام بقضية الجنوب وخلفياتها والكشف عن أسبابها وأبعادها المختلفة.

لم تكن قضية الجنوب وحراكه السلمي قضية مطلّبية كما يحاول "نظام صنعاء" تبسيطها ، بل لهما خلفياتهما وأسبابهما الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعود إلى ذلك القصور والأخطاء الناتجة عن الوحدة الاندماجية التي أُعلنت بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والجمهورية العربية اليمنية، التي لم تراع طبيعة الاختلاف بين الخصائص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية ، وإلى الحرب التي شتّها الطرف الشمالي على الجنوب ١٩٩٦م واجتاحت بفعلها الجنوب بوصفها قد قضت على الوحدة السلمية بعد بسبب ما لحقا الجنوبيين من اجراءات تعسفية وتهميشه من عملية المشاركة السياسية والاقتصادية .

وسوف نقدم هذه الدراسة كمدخل لفهم القضية وأسبابها وأبعادها وأفاقها، وهي القضية التي لم تحصل على اهتمام واضح على المستويين الاقليمي والدولي ، إذ لم يدركها الكثير من العرب، ربما يعود ذلك إلى الثقافة العربية التي تشبعت بالوعي القومي الوحدوي طوال السنين الماضية، الأمر الذي احدث الالتباس بما يتعلق بقضية الجنوب في الذهنية العربية، إذ ينظر البعض لها من زاوية الحفاظ على الوحدة اليمنية كمشروع للوعي الوحدوي العربي ، إلا أنهم غير مدركين حقائق الواقع التي هي بعيدة كل البعد عن ذلك، إذ لا توجد وحدة في الواقع كما هي في الذهنية العربية.

ولقد حاول النظام اليمني تسخير كل امكاناته السياسية والإعلامية والدبلوماسية والمالية في تضليل الرأي العام المحلي والعربي والعالمي عن قضية الجنوب، والتقليل من شأنها، مصوراً من يطالبون بحقوقهم السياسية بانهم شلّة انفصاليون، خارجون عن النظام، الأمر الذي انعكس ذلك سلباً على عدم الفهم الدقيق والعميق للقضية وأبعادها المختلفة.

وعليه سعيينا جاهدين في هذه الدراسة تقديم مدخل تعريفي مبسط عن القضية من خلال استعراض سريع لبعض الوقائع التي شكلت خلفيةً أساسيةً للقضية، والتي تهدف إلى لفت انتباه كل المهتمين والنخب السياسية والفكرية تجاه القضية، ومن ثم التوجه نحو بحثها والمساعدة في إيجاد الحلول لها.

وقد حرصنا على استقراء ملامحها الأولية التي تستند إلى معطيات تلامس حياة الناس في الجنوب وإحساسهم بها. في ثلاثة مباحث هي:

١. المبحث الأول: تأثير حركتي ١٩٩٦ م على وحدة الدولتين

٢. المبحث الثاني: الأسباب الرئيسة لقضية الجنوب .

٣. المبحث الثالث: مسيرة الحراك الجنوبي السلمي.

٤. الخلاصة والاستنتاجات .

المبحث الأول:

تأثير حركتي ١٩٩٦ م على وحدة الدولتين

في الثاني والعشرون من شهر مايو ١٩٩٦ م ، اعلن عن قيام دولة الوحدة بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية ، بموجب التوقيع على اتفاقية بين قيادة البلدين، وبعد فترة وحيزة من التوقيع تفجر الصراع بين الطرفين بسبب التباين والاختلاف بين البلدين ومواقف كل من القياديتين بسبب طبيعة النظامين السياسيين المختلفين في الشمال والجنوب ، نظاماً سياسياً أيديولوجياً ذات توجه اشتراكي في الجنوب ، ونظام تقليدي منفتح على التوجه الرأسمالي في الشمال ، وعليه بان اهداف كل منهما في الوحدة مختلفة ، وقد باء ان كل من القياديتين السياسيتين يفتقرا إلى حسن النية والثقة بالطرف الآخر، فكل طرف كان يناور للمحافظة على استقلاليته وتوسيع سلطته على حساب الطرف الآخر^(١)، وقد ادى هذا الوضع إلى نشوب الحرب والتي تعود أسبابها إلى تلك الطريقة التي تمت بها الوحدة الاندماج بين نظامي وشعبي الدولتين التي لم تراع التمايز والاختلاف بينهم ، وتتضمن معالجته بصورة عقلانية وعلمية تؤدي إلى ذوبان ذلك التمايز والاختلاف من خلال جملة من المعالجات وعبر مرحلة زمنية كافية تأخذ بالتدرج ، وصولاً إلى تقارب حقيقي يقوم على قاعدة المشاركة الفعلية لكل من الطرفين وتضمن حقوقهما، وحماية الوحدة من الانقراض عليها .

اذ يبدو أن هناك عوامل رئيسة مشتركة مثلت الخلل البنيوي الكامن في الوحدة ، وأدى إلى تعثرها ومن بين هذه العوامل هو ذلك الطابع الفوقي للوحدة الذي اضعف المشاركة الشعبية الدعم لها ، اذ لم يأخذ هذا المشروع الصيغ التدريجية للوصول إلى الوحدة الاندماجية ، بل سارت على اساس النظرة الذاتية للمصالح الذاتية والأهداف المتعارضة ، حيث دفعت كل من قيادة الدولتين نحو الوحدة بوصفها خلاصاً ومخرجاً لهما من مشاكلهما وصراعهم الداخلية^(٢).

١. مايكل هدسون ، الوحدة اليمنية : مقوماتها ، اتجاهاتها ومستقبلها (١٩٩٠-١٩٩٤م)، ص ٤١ .

٢. كان اختيار صنعاء عاصمةً لدولة الوحدة والرئيس الشمالي رئيساً للدولة ، قد أظهرت لصنعاء مدى سهولة التخلص من الطرف الجنوبي . فبدأ بخطط للتخلص من رموز الوحدة الممثلين للجنوب في صنعاء كأهداف سهلة وأصبح حلم الوحدة والدولة الموحدة تحت رحمة نظام صنعاء .

يذكر ان كل من النظامين كان يعيشان مشاكل وصراعات على السلطة كما حصل في يناير ١٩٨٦م في الجنوب ، ويواجه النظام في الشمال معارضة سياسية ومواجهات مع الجبهة الوطنية وأزمة اقتصادية، لهذا كان مشروع الوحدة مخرجاً وهدفاً سياسياً للجنوب ، وهدفاً اقتصادياً واستراتيجياً للشمال .

ولم ينظروا إلى ذلك التمايز والاختلاف بين البلدين ، حيث أن التناقض بين الشمال والجنوب قد نتج عنهما نظامان مختلفان، نظام جمهوري في الشمال، ونظام جمهوري آخر في الجنوب، ولقد كان لهما نتائج مختلفة على البيئة الاجتماعية والسياسية حتى من حيث الطبيعة المتناقضة للدولتين اليمينيتين اللتان تولتا البناء الوطني في ستينيات القرن الماضي، وظهرت بصورة ملموسة في النظام السياسي في اليمن بعد إعلان الوحدة^(١). التي أعلنت بين نظامين مختلفين تماماً ، نظام في الجنوب قائم على أسس التوجه الاشتراكي ، تشكل الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساس الدولة وهي التي تحتكر النشاط الاقتصادي وتقدم الخدمات الأساسية للمواطنين، والنظام في الشمال قائم على أساس الانفتاح الاقتصادي وحرية الاقتصاد ويعتمد على الأعراف أكثر من القانون.

وقد أدى هذا الاختلاف إلى اختلاف التوجهات والأهداف لدى النخب السياسية الحاكمة في الشمال والجنوب وهذا الاختلاف يعود إلى طبيعة التنشئة السياسية والثقافية لكل منهما، فالوحدة التي سعى إليها الجنوبيون وترسخت في نهجهم السياسي هي وحدة تحمل مشروعاً وطنياً وقومياً تحديتياً قائماً على أساس ايدلوجية النظام، بينما الوحدة بنظر السلطة والنخب السياسية في الشمال قائمة على أساس العصبية وتستند على الغلبة السكانية .

إذ اتخذت الوحدة عند إعلانها الطابع الحزبي نيابةً عن الشعب، وتم توقيع اتفاقية الوحدة بين الحزبين السياسيين (الاشتراكي في الجنوب) و(المؤتمر في الشمال) دون مشاركة القوى السياسية الأخرى أو الاستفتاء، وهذا الطابع شاهد على المفاهيم والأهداف الخاطئة لدى قيادة البلدين .فمفهوم الوحدة لدى النخب الحاكمة في الشمال- الجمهورية العربية اليمنية - لا يخرج عن فكرة عودة الفرع إلى الأصل بوصف الجنوب فرعاً تابعاً للشمال الأصل ، وهذا فهم مزيف يعود إلى فلسفة الحكم القبلي التقليدي " الطائفة الزيدية " الذي حكم الشمال فترة طويلة من الزمن الذي يستند إلى القوة المتمثلة بالتعصب القبلي الطائفي والغلبة السكانية للشمال .

اما القيادات الجنوبية فقد كانت تراهن على العامل الايدلوجي للنظام والذي مهدت له عبر تأسيس فرع للحزب الاشتراكي في الشمال كان يعمل بصورة سرية ، إلا ان رياح التغيير التي عصفت بالأنظمة الاشتراكية في تلك الفترة قد انتهت ذلك الرهان الايدلوجي.

وعليه فان الوحدة لم تقوم على أسس التدرج والتكامل بين البلدين ، بل جاءت بقرار من القيادات العليا في البلدين في صيغة اقتسام السلطة بين الحزبين الحاكمين في البلدين، إذ ركزت على المصالح الذاتية والأهداف المتناقضة ، الأمر الذي جعل تلك النخب السياسية غير قادرة على الارتفاع فوق خلافاتهم التقليدية ومصالحهم الذاتية^(٢).

وقد كشفت الأيام الأولى للوحدة عندما ظهرت الخلافات بين الطرفين، أن نظام صنعاء كان يضم إحقاق الجنوب بسلطته والاستحواذ عليه .

١ . بول دريش، الدولة والقبائل في تاريخ اليمن الحديث، أكسفورد ١٩٩٨م، ص ٢٤٤.

٢ . مايكل هدسون ، الوحدة اليمنية : مقوماتها ، اتجاهاتها ومستقبلها (١٩٩٠-١٩٩٤م)، ص ٤٦.

" الراجح ان الرهان الشمالي على الوحدة وحصيرا على الحكم الوجودي كان قائما على المعادلة التالية : ضبط الاشتراكي في لعبة الحكم الوجودي من خلال الاتفاقيات الموقعة ، والتصدي له وإيقاعه في مطبات وأفخاخ ، ومن ثم محاولة السيطرة على الحكم في اليمن الموحد وهذا السيناريو طبق فعليا في السنوات الاولى من الوحدة"⁽¹⁾ .

يذكر الباحث الأمريكي جريجوري جونسون صالِح قد رحب بعودة المجاهدين من افغانستان عكس البلدان العربي الاخرى ، حيث شعر انه سيحتاجهم في وقت لاحق اذ كان يحلم في سحق النظام الشوعي في الجنوب وقد استقل كره المجاهدين لهذا النظام وقد حقق صالِح حلمه عندما انهار الاتحاد السوفيتي وخسر الشوعيون دعم موسكو وسارع لإعلان الوحدة مع الجنوب، وقد استخدم المجاهدين في حرب ٩٤م ضد الانفصاليين الجنوبيين⁽²⁾. وقد أكده الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب السابق ورئيس حزب الاصلاح في مذكراته بأنه قد طلب الرئيس صالِح منه أن يؤسس حزبا مع الاسلاميين يكون رديفاً للمؤتمر بحيث يتبنى مواقف معارضة ضد بعض النقاط والأمور التي اتفق عليها مع الحزب الاشتراكي وعرقل تنفيذها⁽³⁾ .

وعليه أُسس حزب التجمع اليمني للإصلاح ذات البعد الديني والقبلي الذي لعب دوراً في تأزم العلاقة بين طرفي الوحدة، وقاد هذا الحزب معارضة قوية لمقاطعة الاستفتاء على الدستور في العام ١٩٩٩م وتغلغل نشاط الحزب في اجهزت السلطة العسكرية والمدنية حيث تم استقطاب اعداد كبيرة من المجاهدين بواسطة الشيخ عبد المجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة في دولة الوحدة (٩٤٩م) وأمين عام شوري الاصلاح، وبواسطة اللواء علي محسن الاحمر قائد الفرقة الاولى مدرع وتم احاقهم في أجهزة الجيش والأمن بالتنسيق مع الرئيس صالِح⁽⁴⁾ .

وقد تم عرقلة تنفيذ اتفاقياتها في المرحلة الانتقالية، إذ ظلت معظم مؤسسات الدولتين لا تخضع إلا لقياداتها السابقة لاسيما المؤسسات العسكرية والأمنية . وفي أول انتخابات بعد الوحدة سنة ١٩٩٣م، برز حزب الإصلاح ككتلة ثانية في الحياة السياسية متحالفاً مع الكتلة الأولى " المؤتمر الشعبي العام" وهو التحالف الذي قام على أسس جهوية (الشمال)، فأظهرت نتائج الانتخابات عمق الأزمة بين الشريكين ، فحصل الشمال على ٢٤ مقعداً للمؤتمر والإصلاح (بينما حصل الجنوب على ٥٦ مقعد جميعها للاشتراكي في الجنوب التي تراجعت فيها نسبة الجنوبيين في البرلمان المعلن عند تحقيق الوحدة في العام ١٩٩٩م " نصف العدد" ، فمثلت هذه النتائج مؤشر إقصاء الجنوب من المعادلة السياسية وهذا سوف ينعكس على بقية الهيئات والحكومة، وهذا الاصطفاف يشير إلى فشل الاندماج في المجتمع ، وانعدام حسن النية والثقة بين الطرفين ، اذ يحاول كل طرف المحافظة على استقلاليتها ، تجدر الاشارة الى ان هذا الاصطفاف الجنوبي وراء الحزب الاشتراكي لا يعني حياً للحزب بقدر ما هو تعبيراً يقابل تحالف المؤتمر والاصلاح في الشمال ، وهو ما شجع كل طرف التمسك بمشروع دولته السابقة ، وتصاعدت الأزمة بينهما لتصل إلى الحرب بين جيشي الطرفين في ابريل ١٩٩٤م، وإعلان القيادة الجنوبية فك الارتباط عن النظام في صنعاء في ٢١ مايو من العام نفسه . وانتهت الحرب بانتصار الشمال بعد مرور ٧٣ يوماً، كان الجنوب مسرحاً لها دمرت فيها الخدمات التحتية وراح ضحيتها الآلاف، وشردت عشرات الآلاف من الجنوبيين إلى الخارج، وأصدر مجلس الأمن

^١ . فيصل جلول ، اليمن .. الثورتان والجمهوريتان والوحدة ، دار الجديد ، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٠م، ص ٢٢٥.

^٢ . جريجوري جونسون ، اليمن والقاعدة ، عرض وتلخيص ابراهيم درويش منشور على الرط الاتي:

<http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C25qpt899.htm&arc=data%5C2012%5C11%5C11-25%5C25qpt899.htm>

^٣ . انظر مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، على الموقع: <http://www.alahmar.net/content.php?lng=arabic&id=576>

^٤ . انظر مقابلة احدي القيايين البارزين في تنظيم القاعدة والمقرب لأسامة بن لادن في صحيفة الوسط اليمنية ، اغسطس ٢٠١٢م، للمزيد تابع: <http://yemen-press.com/news12083.html>

قراريين ٩٢ و٩٣ في العام ١٩٩٩ م^(١)، دعا فيهما لوقف إطلاق النار وعودة الطرفين إلى طاولة التفاوض ، ولم يلتزمون لها وتم اجتياح الجنوب في ٧ يوليو ١٩٩٩ م.

اذ يبدو أن الحرب كان مخطط لها في قرار تفكير القائمين بها فضلاً على كونها ثاراً تمتد جذوره إلى الحروب السابقة التي قامت بين الدولتين كحرب ١٩٧٧ م و١٩٧٩ م، وهذا ما تضمنته الاشارات الواضحة إلى ذلك والتي اطلقها الرئيس صالح في يوم ٢٧ أبريل ١٩٩٩ م في خطابه بميدان السبعين بالعاصمة صنعاء ، واعتبر خطاب إعلان الحرب ، كما تحمل بصمات حرب يناير ١٩٨٧ م، التي قامت في الجنوبونزح كثيراً من العسكريين الجنوبيين إلى الشمال ولم ترتب اوضاعهم بعد الوحدة ولم تهتم بهم القيادات الجنوبية ولا الشمالية ، الا بعد الحرب ، حيث استطاع نظام صنعاء توظيفهم في حربه على الجنوب^(٢).

انعكست نتائج الحرب السلبية على الجنوب، والمتمثلة في تلك الإجراءات التعسفية بحق الجنوبيين- راجع المبحث الثاني من هذه الوقة- ، التي أحسستهم بالضميم والحرمان من حقوقهم المدنية والسياسية، وتعاملت السلطة مع الجنوب بطريقة أقرب إلى الغزو شبيهة بتلك الحروب التي كانت تشنها القبائل في العصور الماضية. فالوضع القائم في الجنوب بعد الحرب هو وضع اغتصاب بقوة السلاح ، وهو ما عبر عنه الطرف العسكري المؤيد لثورة التغيير في العام الماضي والمنشق عن النظام عندما جاء في احد بياناته بأن النظام قد استعمر الجنوب.

وبالحرب أسقطت جميع اتفاقيات الوحدة والتي لم تنفذ معظمها في المرحلة الانتقالية ١٩٩٩ م كما تم استبدال دستور الوحدة واستعادة نظام الجمهورية العربية اليمنية، وتشريد القيادات الجنوبية وحكم عليها بالإعدام ، وأصبح يوم ٧ يوليو هو يوم الوحدة المعتمدة بالدم كما يردد في الخطاب الرسمي ، وظل نظام صنعاء يحتفل به كل عام بوصفه العيد الرسمي للوحدة ، في المقابل يتحدث الجنوبيين بان هذا اليوم مثل بداية احتلال الشمال للجنوب.

وقد خلفت الحرب شروخاً عميقة في الشخصية الجنوبية فتشكل لدى الجنوبي وعي بالقهر السياسي والاجتماعي ناتج عن تلك الإجراءات التي يمارسها ضدهم النظام في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية إقصت الجنوب كشريك أساسي في معادلة الوحدة والاستحواد على السلطة والثروة ، وباسم الادعى بالوحدة والحفاظ عليها تم تحويل الجنوب أرضاً وإنساناً وثروةً إلى غنيمة حرب فالمنتصر فيها امتلك الدولة ومواردها ، وذهب إلى شمللة الحياة العامة في الجنوب القائمة على أسس الغنيمة والعصبوية ، وتدمير كل مؤسساته المدنية والعسكرية والثقافية لصالح الشمال.

المبحث الثاني : الخلفية الاجتماعية

لقد ظلت البنية القبلية التقليدية في الشمال محافظة على آلياتها في حين تعرضت البنية القبلية في الجنوب إلى التفكك في مرحلة دولة الجنوب. يذكر أن النظام الاشتراكي في الجنوب كان قد حل المشكلة القبلية ونجح في خلق دولة حديثة ومواطنة متحررة من التعصب القبلي فبدأ متناقضاً مع دولة الشمال التي ظلت خاضعةً لمشائخ الزيدية^(٣)

إذ شجع النظام بعد الحرب على عودة المشايخ القبلية في الجنوب، وأدى إلى إثارة الفتن والحروب القبلية بين الناس ومحاربة الأشكال المدنية الحديثة، التي أوجدتها الدولة في الجنوب .

١ . راجع قراري مجلس الأمن الدولي ٩٢٤ و٩٣١ في الملحق رقم " ٢٠١ " :

٢ . عادل الجوجري ، بركان فوق اليمن ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٠ م ، ص ٢٦٠ .

٣ . طارق إسماعيل وحاكين إسماعيل ، ج ي د ش ، السياسة والاقتصاد والمجتمع ، لندن ، ١٩٨٦ م ، ص ٢٠-٢٩ .

وتكشف إحدى الدراسات الاجتماعية أن احتواءً متبادلاً تم بعد حرب 199م بين قادة النظام وشيوخ القبائل وتشكلت نخبة مركبة، سعت لإضعاف الطابع المؤسسي للدولة والقبيلة معاً تقوم على ممارستين متناقضتين شكلاً ومتكاملتين موضوعاً، تهدفان إلى إضعاف القبيلة كمؤسسة اجتماعية، وتقوية القبيلة كمنظومة ثقافية، وكذلك الأمر لشيوخ القبائل فهم يدعمون النظام ويسعون في الوقت ذاته إلى إضعاف الدولة كمؤسسة، وذلك يصب في خدمة النخبة السياسية والاجتماعية في آن واحد فهما نخبتان متكاملتان وليستا نخبتين متنافستين⁽¹⁾.

وتحالفت القوى القبلية والإسلامية والعسكرية والسياسية معاً على إبعاد الشريك الأساس في الوحدة "الجنوب" وتمكنت تلك القوى من إجهاد المشروع المدني للدولة وإعادة تحالفها القائم على المرجعيات السلطوية "القبلية والدينية والعسكرية". وجرى إفراغ الوحدة من مضامينها السياسية والاجتماعية وعودة أسلوب التفكير والإرادة الشمولية التي أنتجها نظام صنعاء سابقاً. وقد كانت أول الإجراءات المتخذة بعد الحرب هو تعديل دستور دولة الوحدة على وفق لمضامين التحالف الجديد بين قوى الحرب (الإصلاح والمؤتمر)، كما تم إلغاء مجلس الرئاسة القائمة على أساس القيادة الجماعية للدولة كما نصّت عليها اتفاقيات الوحدة، ومُنح الرئيس صلاحيات واسعة في الدستور الجديد " المعدل بعد الحرب ".

ولم يؤد الحراك السكاني الذي تم بعد الوحدة بين الشمال والجنوب إلى الاندماج والانصهار بين المواطنين في بوتقة الدولة الواحدة وخلق قيم الوحدة، بل على العكس من ذلك فإن السياسات العامة والممارسات الخاطئة للنظام، قد ساعدت على التباعد بين الشمال والجنوب أكثر مما كان عليه الوضع قبل إعلان الوحدة، وظل الجميع محافظين على المشاعر والهويات الجهوية، وان الهجرة الواسعة من الشمال إلى الجنوب تعدّ مؤشراً للسيطرة على الجنوب، ويستخدم البعض كلمة الاحتلال للدلالة على تلك الممارسات بحق الجنوبيين⁽²⁾.

المبحث الثالث

قضية الجنوب مؤشرات وملامح

تعود اسباب القضية الى بداية توقيع الوحدة الاندماجية 199م، والى الحرب وما خلفته من اثار كبير على الجنوب، وظهرت بعد الحرب روايتين الاولى تقول بأن الحرب قد قضت على فكرة الانفصال ورسخت الوحدة بالدم. بينما الاخرى تقول بان الحرب قضت على فكرة الوحدة من الأساس وشكلت بداية حقبة احتلال الشمال للجنوب⁽³⁾. وأكدت الممارسات الفعلية للنظام خلال السنوات الماضية صحّة النظرة التي تقول إن الحرب قد قضت على مشروع الوحدة السلمية التي أعلنت بين الجمهوريتين عام 199م، وحولت الجنوب إلى ساحة للحرب دعمتها الفتوى الدينية الباطلة التي أصدرها عبد الوهاب الديلمي وزير العدل حينها الذي كَفّر فيها الجنوبيين وأجاز قتلهم وأباح ممتلكاتهم (راجع نص فتوى الحرب) وبموجبها تحوّل الجنوب إلى مغانم حرب لسلطة⁷ يوليو التي عبثت بالإنسان وفتحت الباب واسعاً لنهب ثروات الجنوب ومؤسساته دولته السابقة وفرض نظام عسكري يقوم على مصادرة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وقمعهم وإذلالهم. وعم المجتمع

١ . د. عادل الشرجي وآخرون، الدولة والقبيلة في اليمن .. دراسة اجتماعية نفذها المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

٢ . د. أحمد يوسف، بحث عن مستقبل الوحدة اليمنية، منشور على الانترنت

٣ . مجموعة الازمات الدولية صحيفة الشرق الاوسط ٣٠ أكتوبر ٢٠١١م، العدد ٢٠٢٤

الفساد والظلم والبطالة، وتدهورت الأوضاع المعيشية للناس بصورة عامة ، وتبدلت كثير من مظاهر الحياة التي كانت تنعم بالسكينة والأمن .

يذكر أن السلطات لم تول أي اهتمام لمعالجة تلك الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي نشأت بعد حرب ١٩٩٠م، وأضرت كثيراً بحياة الجنوبيين، على الرغم من الشكوى والمطالبة المستمرة التي قوبلت بتجاهل تام من النظام الذي أمعن في إذلالهم وعسكرة الحياة المدنية وتحويل أراضي الجنوب إلى ملكية خاصة وعطايا وهبات تُصرف لغيرهم بتوجيهات من رموز النظام في صنعاء، وكرس في الواقع التمييز بين المواطنين، الأمر الذي ولد استياءً عاماً في الجنوب لاسيما عندما كان يحصل الشماليون على الامتيازات في الجنوب بيسر كالحصول على الأراضي والتعيينات القيادية والتوظيف ، في الوقت الذي يُحرم منها الجنوبيين ، وانعكس ذلك التمييز بتلك المعاملات التي توجي باستضعاف وإستخفاف الجنوبيين، وتعميم تهمة الانفصال على كل الجنوبيين والشكيك بوطنيتهم تسويقاً لإقصائهم من المشاركة السياسية والإنتاجية ومن ثم حرمانهم من حقوقهم وتحويلهم من دعاة للوحدة إلى عكس ذلك على الرغم مما قدموه من تنازلات من أجل الوحدة، وفي الاتجاه الآخر ينظر للشماليون جميعاً بأنهم وحدويون مخلصون وذلك تبريراً لممارساتهم وتصرفاتهم البرجماتية التي لا تدل على وحدة حقيقية بين طرفين .

وبدأ الفرز واضحاً بين المهزومين والمنتصرين في الحرب تبعاً لذلك الفرز بين شمالي وجنوبي ، ووحدوي وانفصالي ، فالحديث عن الوحدة كان يخفي وراءه مآرب أخرى كتبرير ممارسة الظلم ونهب الممتلكات العامة والخاصة والفساد، واستبعاد الجنوبيين من الوظائف القيادية المدنية والعسكرية وإحلال محلهم آخرين بدأ الإقصاء من المواقع القيادية في الأمن والجيش والخارجية والإعلام وصولاً إلى الأعمال البسيطة، إذ أخذ الشماليون يتغلغلون في سوق العمل بالمحافظات الجنوبية فاستحوذوا على النشاط التجاري ، والمواصلات العامة والمقاولات ومنحهم كل التسهيلات من قبل الأجهزة الحكومية.

ولم يعر النظام أي اهتمام في معالجة القضايا الحقوقية المثارة في تلك الاحتجاجات الأولى للحراك الجنوبي ، ولم يستفاد من تقارير ومقترحات قدمت له من قبل اللجان التي كُلفت بالنزول إلى المحافظات الجنوبية للاطلاع على الأوضاع فيها ، أو تلك الكتابات والمقترحات التي تقدم بها البعض للسلطة.

واتضح جلياً للجميع عدم جدية التوجه نحو معالجة القضايا الناتجة عن الحرب . وهذا يؤكد نهج نظام صنعاء تجاه الجنوب ، بوصفه مغنماً وفيداً للشمال وفرعاً عاد إلى أصله " بحسب زعمهم " كل ذلك ولد قناعة لدى الكثير بأنه لا يمكن أن تتم معالجة تلك القضايا؛ الأمر الذي حفز على تصعيد الحراك الجنوبي ورفع سقف المطالبة بالحقوق السياسية ككف الارتباط واستعادة دولتهم وذلك بعد أن أصابهم اليأس من وحدة الضم والإلحاق وعجز النظام عن معالجة تلك الأزمة على أسس وحدوية بل مارس سياسة طاردة للوحدة وليست جاذبه لها.

ولذلك لجأ الجنوبيين إلى الاستمرار في تلك الاحتجاجات السلمية في كل المحافظات، وشكلت قضية رأي عام ظهرت بشكل مسيرات حاشدة وبأصوات عالية تشير إلى تلك القضايا والمظالم ومعاناة الناس وإقصائهم من المشاركة السياسية والإنتاجية، ورفض أساليب الإقصاء والتهميش وفوضى الإدارة والفساد، ورفع أعلام دولة الجنوب السابقة والدعوة بالاستقلال واستعادة الدولة ، وقد واجهها النظام بالعنف والقمع الذي راح ضحيتها مئات من الشهداء. ولم تحد أساليب القمع والقتل من تلك الاحتجاجات المعبرة عن عمق القضية بل على العكس من ذلك كانت دافعا لاستمرارها .

وحتى تبلغ هذه الدراسة أهدافها نرى من الأهمية بمكان أن نستعرض بالتفصيل بعض من تلك المظالم والممارسات التي ارتكبتها النظام بحق الجنوبيين بعيداً عن الصيغة الإنشائية والتحليلية وذلك من خلال المؤشرات الآتية :

أولاً:

ارتكب نظام صنعاء جرائم بحق الجنوب وتتمثل في غزوه العسكري للجنوب في عام ١٩٩٩ م وهذه من الجرائم المصنفة ضمن جرائم الإخلال بالسلم المحلي والدولي حيث أراد فرض الوحدة بالقوة العسكرية على شعب الجنوب تحت شعار الوحدة أو الموت - المقصود هنا موت الجنوبيين - الذي ظهر في الممارسات المرتكبة في الحرب كالفنوى الدينية التي دعمت الحرب وأباحقت قتل النساء والأطفال والشيوخ في الجنوب^(١). استخدم فيها حوالي أربعون ألف مجاهد من المجاهدين اليمنيين والعرب الافغان، وتعد جرائم إبادة شاملة ترتكب بحق الإنسانية، تهدف إلى إلحاق ارض الجنوب بالشمال ولو على حساب إبادة كل أبناء الجنوب.

ثانياً:

قام نظام صنعاء بوضع الجنوب تحت قبضه أمنية وعسكرية شديدة، إذ تم النج بأعداد كبيرة من قوات الجيش والأمن الشمالي إلى الجنوب وتقسيمه إلى مناطق وقطاعات عسكرية يتولى المسؤولون العسكريون في هذه القطاعات والمناطق إدارة شؤون تلك المناطق وهم أصحاب اليد الطولى والفصل في كل القضايا المدنية والعسكرية والإدارية " إدارة الحاكم العسكري كما يتم في البلدان المستعمرة " .

ثالثاً:

أطلق النظام أيدي العسكر لقتل أعداد كبيرة من الجنوبيين من قبل العسكريين في مواقع عديدة ، ولم يذكر انه قدم شخص واحد للمحاكمة وقد وصلت أعداد الضحايا إلى ما يقرب من ٢٠٠ ضحية.

رابعاً:

أقدم نظام صنعاء على تدمير المؤسسة العسكرية الجنوبية بعد تشريد القيادات العسكرية إلى الخارج ووضع خطة مدروسة لتصفية وتدمير جيش وأمن الجنوب من خلال طرد البعض ، أو توزيع عناصر الجيش والأمن على وحدات الجيش والأمن الشمالي، وكذا إحالة أعداد كبيرة منهم للتقاعد (الإجباري) بعد حرب ١٩٩٩ م، وحرمانهم من مواصلة الخدمة في السلك العسكري ومن مواقعهم العملية ، والذي وصل عددهم إلى حوالي اثنان وثمانون ألف جندي، منهم خمسة وعشرون ألف ضابط ، تركز معظمهم في تلك المناطق التي كان العمل العسكري يمثل محور نشاط السكان فيها ، الأمر الذي ولد شعورا لديهم بالغبن والإقصاء من المشاركة الفعلية في السلطة. وساعد على توسع وانتشار البطالة والفقر في الجنوب ، وأغلقت الدولة مؤسساتها العملية والتعليمية في وجوه الشباب.

خامساً:

القضاء على معظم مؤسسات دولة الجنوب الإنتاجية والخدمية ونهب مقوماتها المادية وتقاسمها كغنائم حرب بين أمراء الحرب من الأسرة الحاكمة وكبار المشائخ والمجاهدين وبعض التجار الداعمين والممولين للحرب ، وبيع بعض المؤسسات الإنتاجية تحت مسمى الخصخصة التي اقتصرتها على المؤسسات الصناعية والخدمية في الجنوب ، حيث تم بيعها بأثمان بخسة لقاء مصالح متنفذين في النظام. وتم تصفية كل مؤسسات القطاع العام ، إذ بلغ عدد المصانع والمؤسسات التي تم

^١ . مرفق نص الفتوى في الملحق

تصفيتهما مائة وثلاثين مؤسسة صناعية وتجارية وخدمية، منها ٣٠ مصنعاً ، وثمانية وعشرون مؤسسة خدمية وإنتاجية مركزية وفروعها المنتشرة في جميع المحافظات الجنوبية.

سادساً :

كانت الدولة السابقة في الجنوب قد اعتمدت على القطاع العام بوصفة رأسمال الدولة وهي المسؤولة عن توفير فرص العمل والتأهيل لمواطنيها وفقاً لطبيعة النهج السياسي.

إن تصفية القطاع العام قد أدى إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال والمعتمدين على رواتبهم الشهرية وصل عددهم إلى سبعين ألف عامل وعامله تقريباً، ولم يتعودوا على العمل الخاص وعلى وجه الخصوص في محافظة عدن الذي وصل إجمالي عدد المتقاعدين فيها حوالي ٤٥ ألف عامل وعاملة الذي يعتمد سكانها على الوظيفة العامة .

يذكر أن قانون الخدمة التي اعتمد عليه التقاعد لم يراعي الفارق الزمني بين نظامي الخدمة في الشمال والجنوب. فنظام الخدمة في الجنوب الذي يعود إلى عهد التواجد البريطاني ستينيات القرن الماضي ، بينما نظام الخدمة في الشمال يعود إلى ١٩٨٧ م ، وبالتالي احتساب زمن الخدمة يختلف بين الشمال والجنوب ، الأمر الذي يؤدي إلى إفراغ مؤسسات الدولة من الموظفين الجنوبيين. وبما نظرناهم الشماليين في الخدمة. وتشير التقارير الإحصائية إلى أن هناك أكثر من ١٨ ألف خريج جامعي مقيدين في مكتب الخدمة المدنية بمحافظة عدن ينتظرون العمل منذ عدة سنوات.

سابعاً :

تم تعيين شماليين في أغلب المناصب القيادية في الجنوب وصلت نسبة مدراء العموم فيه إلى نسبة ٨% من أبناء الشمال في السنوات التي تلت الحرب، وبعض الشخصيات الجنوبية غير المرغوبة في الوسط الاجتماعي معظمهم لا يمتلكون الخبرات وغير مؤهلين لتلك المواقع ، وقد خلق هذا الوضع حالة من السخط العام في الجنوب ، في الوقت الذي تم الاستغناء عن الكثير من الجنوبيين من ذوي الخبرة والكفاءات العلمية وبقائهم في البيوت الذين عرفوا بحزب خليك في البيت.

ثامناً :

البسط والاستيلاء على الأراضي العامة والخاصة في الجنوب^(١):

١. البسط والسيطرة على الأملاك العامة والخاصة من أراضي وعقارات عامة وخاصة، وتم صرف وثائق تملكها لاشخاص من الشمال بأساليب وطرق مختلفة، في الوقت الذي تم حرمان الكثير من الجنوبيين من الحصول على الأراضي ، كما تم اعتماد نظام تملك الأراضي في الجنوب على الشماليين ، ونظام التاجير على الجنوبيين. أو الاستيلاء على الأراضي الشاسعة عبر التزوير أو الدفع بالبعض بادعاءات ملكية الارض ويتولى المتنفذين متابعتها وبالتالي السيطرة عليها مقابل استخراجها او دفع ثمن بخص لما يسمى بالملك، ومن امثلة ذلك هي تلك الاراضي الشاسعة التي ادعى ملكيتها بعض الاشخاص من عشيرة " المصاعبه " في عدن والمحدد بعشرة بلوكات بهدف بيعها ثمن بخس لأحدى التجار الشماليين، أو اراضي كالتكس (المنطقة الحرة) التي استولت عليها شركة المنقذ وهي شركة وهمية تتبع احدى شيوخ حاشد حيث ادعت هذه الشركة ملكيتها لمساحات شاسعة من الأراضي تقدر بنحو (١,٢٦٠ متر مربع) في منطقة كالتكس بمحافظة عدن. ورفض هذا الادعاء بحكم من محكمة ومع ذلك اصدر الرئيس اوامره بتعويض المدعي باثنين مليار ريال يمني، وهذا دليل على تغلغ الفساد .

^١ . انظر : دراسة عن مشكلة الاراضي وتوزيعها ، مركز مدار للدراسات والبحوث ، عدن، ٢٠٧م، نشرة في عدد من المواقع منها:

<http://tajaden.org/reports/564.htm> <http://www.alwatanye.net/56113.html>

٢. الاستيلاء على أراضي الجمعيات والتعاونيات الزراعية، حيث تم الاستيلاء على ٣٥ جمعية زراعية تضم خمسة وثلاثون ألف عضواً من الموظفين في أجهزة الدولة والمواطنين، الذين حازوا عليها بموجب وثائق شرعية وقانونية، حيث أقدم بعض المسؤولين في الدولة إلى دفع البعض بادعاءات الملكية وتعميد وثائق البيع والشراء غير المشروعة لهذه الأراضي، وتشير الإحصائيات إلى انه قد تم نهب مئة وعشرون ألف فدان ، يكفي هنا أن نذكر بعض الأمثلة بان احد المتنفذين استولى على ارض بمساحة ٢٥٠ فدان في محافظة لحج كما ذكرته اتهام النيابة العامة بالمحافظة .

وكانت توجد في الجنوب (٥) تعاونية زراعية صغيرة منتشرة في خمس محافظات جنوبية، تقدم للمزارعين المساعدات المختلفة لتسهيل نشاطهم الزراعي والإنتاجي حيث تم تدميرها.

١. أما مزارع الدولة فقد كانت تمثل أهم القطاعات الإنتاجية والاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في الجنوب ، وبعد الحرب تم تصفية وتدمير هذا القطاع ، حيث تم تصفية (٣) مزرعة تقدر مساحتها (٢٩٧) فدان ، تم الاستيلاء عليها وعلى أصولها من قبل بعض المتنفذين والبعض تم استعادتها للملاك الاصليين .

تاسعاً:

الشعور بالحرمان بسبب تلك الثقافة التي كرسها الإعلام والخطاب الرسمي الذي يتهم الجنوبيين بالخيانة والانفصال وأدت هذه الثقافة إلى التباعد المجتمعي انعكست سلباً على نفسيات الجنوبيين وبالتالي حرمان الكثير من الشباب من الالتحاق بالمؤسسات العسكرية والسيادية والمنح الجامعية خلافاً لما كان يتم من سابق. وللمقارنة بين عدد الطلاب المبعوثين للدراسة في الخارج في إحدى الدول العربية فمن بين حوالي ٩٠ طالب يوجد منهم حوالي إحدى عشر طالب من الجنوب فقط.

عاشراً:

تعقيد بعض المعاملات الخاصة بالاستثمارات المختلفة في الجنوب والضغط على بعض الوكالات التجارية بالتنازل عنها لصالح آخرين من المحافظات الشمالية. كما حصل مع وكالة سام سونج عندما تم اعتقال وكيلها في عدن الزبيري تحت تليفق تهمة أخرى يهدف للضغط عليه للتنازل عن الوكالة أو كما حصل مع المستثمر بالخدر الذي أرست عليه المناقصة الخاصة بخصخصة بعض المنشآت الاقتصادية وعندما فاز بهذه المناقصة تم تليفق له قضية كيدية يهدف إلغاء المناقصة وإدراجه السجن.

يذكر أن مشاريع التنمية الصغيرة التي تنفذ في الجنوب يتم التعاقد على تنفيذها مع مقاولين شماليين، حيث تم حصر تراخيص المقاوليين من صنعاء فقط ، وذلك بهدف عرقلة وتعقيد حصول الجنوبيين على تراخيص المقاولات .

أحدى عشر:

الاستهداف المقصود لطمس التاريخ الجنوبي والذاكرة الوطنية التي كشفت عنها بعض الإجراءات المعبرة عن منهج الإقصاء الذي يمارس ضد الجنوب بهدف طمس هويته وثقافته وهي ممارسات لا تنم عن حرص النظام على الوحدة. إنه عبث واضح يهدف إلى طمس الذاكرة التاريخية والتراث الكفاحي الوطني لأبناء الجنوب وإعادة صياغته وفقاً لثقافة المنتصر حيث جرى تغيير أسماء المساجد والمدارس والشوارع والمعسكرات والمؤسسات التي ارتبطت تسميتها بالتاريخ النضالي والحضاري في الجنوب وحملت أسماء الرموز الوطنية فمتحف الثورة الذي كان يطلق عليه اسم أول شهيد لثورة ١ أكتوبر منحف الشهيد غالب بن راجح لبوزة تم تغييره إلى قرن ٧ يوليو " مخبز " بعد إتلاف كل محتوياته ، وهدم كثير من المساجد والمباني والمعالم التاريخية كمسجد أبان في كريتر عدن الذي بني في عهد الخليفة عثمان بن عفان وأعيد بناءه بنمط معماري آخر

وكتب عليه تاريخ بنائهم ١٩٩٩ م . وقس على ذلك من تصرفات مؤسفة جدا هدفت إلى تدمير للذاكرة المعرفية والتاريخية للثورة الوطنية في الجنوب وشمللة الجنوب .

أثنى عشر :

لم تسمح السلطات في تأسيس أي منابر إعلامية جنوبية صحف / مجلات / قنوات تلفزيونية. أو أحزاب أو منظمات مدنية يتقدم بها الجنوبيين. ولم يمنح تراخيص مراسلي صحف ووكالة أجنبية للمتقدمين من الجنوب، وبنفس الوقت لم تسمح السلطات في إرسال بعثات إعلامية أو أكاديمية أو وفود حكومية من الجنوبيين إلا إذا كانوا ملحقين بقيادات شمالية حيث يبقى الجنوبيون في موقع الشك في كل مكان.

ثلاثة عشر :

شدد النظام حصاره الواضح على بعض الشخصيات والفئات الاجتماعية من الالتحاق في العمل في بعض المجالات السياسية والإعلامية والمراكز البحثية والسلك الدبلوماسي والشركات الأجنبية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تم تعيين بعض العناصر الجنوبية بعض المواقع الشكلية في أجهزة السلطة كطفيليين وليسوا شركا فعليين .

أربعة عشر :

حاول نظام صنعاء اضعاف مشروعيتها على تواجد في الجنوب من خلال الإغراء وشراء الذمم مستقلاً الظروف المادية والصراعات السياسية السابقة لبعض الشخصيات الجنوبية في تعيينهم في بعض المناصب القيادية ، كما أعتمد النظام على العناصر الجنوبية التي لها مواقف انتقامية أو عداوية مع اطراف جنوبية أخرى حيث عمل على توظيفها ضد الآخرين واستخدمتهم في كثير من المناسبات والمنابر الإعلامية للرد على إخوانهم الجنوبيين عندما يطالبون بحقوقهم . وذلك دليل واضح على أحياء وإثارة الخلافات السابقة بين الجنوبيين.

خمس عشر :

عمل النظام على تغذية الفتن بين القبائل الجنوبية كما حصل بين قبيلتي المرازيقوالدولة في شبوة وبين قبيلتي الرداما وآل داوود في يافع و قبائل الصبيحة في لحج،وقبيلتي آل حسنة والمياسرة في موديه محافظة أبين وقبيلتي آل دمان وال المهجز في العواذل بمحافظة أبين، وغيرها من تلك الشواهد التي تهدف إثارة الفتن بين القبائل في الجنوب ، وتقدم بعض الأطراف في السلطة الدعم للمتصارعين في الجنوب بهدف استمرار إشعال الفتن والتفرقة بين القبائل في الجنوب.

ستة عشر :

تشير الوقائع إلى أن السلطة عملت على توظيف بعض العناصر الموالية لها من أبناء الجنوب من ذوي السوابق أو البلطجية في قضايا الإرهاب والتقطيع والقتل ومحاولة إصاقهم بالحراك السلمي الجنوبي بهدف القضاء على الحراك وإظهاره للعالم بصورة مشوهة.

سبعة عشر :

عمل النظام منذ زمننا على تصدير تنظيم القاعدة إلى الجنوب بهدف إظهاره بأنه مأوى للقاعدة والإرهاب وتم الدفع ببعض الشباب الذي جندوا من قبلهم في وقت سابق في حرب أفغانستان وحرب ١٩٩٩ م إلى جانبه ودفع بهم لإثارة الخلافات في الجنوب وقد وصل ذلك التمادي إلى استهداف المصالح الغربية كما جرى في إحداث أبو الحسن المحضار الذي اختطف

حوالي ١٦ سائحاً أوروبياً في ديسمبر ١٩٩٩م، قتل منهم خمسة على الأقل عند محاولة تحريرهم من الخاطفين علماً بان هذا الأسلوب لا يتبع في تحرير المختطفين التي تتم في الشمال بل يتم تحريرهم عبر التفاوض بدفع مبالغ مالية. وحادثة المدمرة الأمريكية أس أس كول في ميناء عدن في عالم ٢٠٠٠م، وحادثة الناقل الفرنسية لمبرج في المكلا عالم ٢٠٠٠م .

ثامنة عشر:

عدم التحاق الشباب من أبناء الجنوب في المؤسسات التعليمية العسكرية كالكلية العسكرية وكلية الطيران وكلية الشرطة والأكاديمية الحربية ومعهد القضاء العالي التي تتواجد في صنعاء وإلقاء الكليات المشابهة في الجنوب. الأمر الذي نتج عنه وجود مخرجات جديدة من قيادة القوات المسلحة والأمن والقضاء من أبناء الشمال.

تسعة عشر:

تقويض ميناء ومطار عدن الدوليين لصالح ميناء الحديد ومطار صنعاء، وتم خروج مطار عدن ومينأه عن جاهزيتهم ، وعدم الاستفادة من مزاياهم، فقد كان مطار عدن يستقبل (٣) رحلة أسبوعية للخطوط العربية والدولية إضافة إلى رحلات اليمداء إلى مختلف بلدان العالم قبل إعلان الوحدة، وبعد الحرب تم تحويل جميع خطوط الطيران العربية والدولية إلى مطار صنعاء وافرغ المطار من مكانته وأهميته في المنطقة والعالم، كما هو الحال في الميناء التي عطل نشاطه لصالح ميناء الحديد .

عشرون:

نهب وتبديد الثروة النفطية

لم يقتصر الأمر على تدمير البنى التحتية الصناعية والزراعية لدولة الجنوب السابقة كما تمت الإشارة إليها سابقاً ، فحسب بل عمل نظام صنعاء على الاستحواذ على الثروات النفطية والغازية والتي تتركز معظمها في الجنوب، تتقاسمها مراكز القوى في السلطة ويتحكمون في استثمارها مجموعة محددة من المتنفذين والمقربين من أركان النظام، وحرمان أبناء المناطق الجنوبية التي تتواجد فيها الثروة حتى من التوظيف لدى الشركات العاملة فيها. حيث تشمل مائة قطاع / بلوك (نفط ، غاز) منها ثمانية قطاعات فقط تقع في أراضي الشمال ، بينما ٩٢ قطاع يقع في الجنوب تعمل فيها أكثر من ٩٨ شركة نفطية غازية عالمية.

المبحث الرابع

مسيرة الحراك الجنوبي السلمي

الحراك الجنوبي السلمي هو حركة اجتماعية سياسية في المجتمع الجنوبي مناوئة للنظام ترفض كل ما لحق بالجنوبيين من قمع وتعسف وتهميش ونهب أراضيهم وثرواتهم وحرمانهم منها، وهو حركة سلمية احتجاجية ومشروعة قانوناً ودستوراً لمواجهة الاستبداد والطغيان الذي يمارس ضدهم .

يظم في صفوفه فئات اجتماعية مختلفة من شخصيات سياسية وعسكرية وأكاديمية وطلاب وموظفين وغيرهم من المواطنين الراضين لكل ما لحق بالجنوب من مظالم وبناضلون بكل الوسائل السلمية المتاحة لاستعادة حقوقهم وإعادة بناء دولتهم المستقلة، ونصرت قضيتهم التي يشار إليها بأنها المشكلة السياسية للجنوب اليمني وهي نتائج فشل الوحدة الاندماجية السلمية التي قامت في ١٩٩٩م، بين الدولتين (الشمال والجنوب) وحولت الجنوب إلى غنيمة حرب للنظام، و

تسريح مئات الآلاف من الموظفين العسكريين والمدنيين الجنوبيين من أعمالهم وعسكرة الحياة المدنية. وتدمير الذاكرة التاريخية والمعرفية للثورة الوطنية ومعاملة الجنوبيين كمواطنين من الدرجة الثالثة⁽¹⁾،

ويعد الحراك السياسي والاجتماعي الذي يشهده المجتمع في الجنوب معبراً عن القضية الجنوبية وقد كان الحراك بكل ما مثله من حركة احتجاجات ومظاهرات سلمية انطلقت في كل مدن ومناطق الجنوب قد اظهر أبعاد القضية الجنوبية للعلن، كقضية سياسية واضحة.

تمتد تكوينات الحراك الجنوبي إلى تلك الارهاصات الأولى التي ظهرت بعد حرب ١٩٩٦ م ، وقد ظهرت التكوينات الأولى بعد الحرب مباشرة كتلك التي بدأت في الخارج مثل حركة الجبهة الوطنية للمعارضة الجنوبية (موج) أسست في نوفمبر ١٩٩٦ م، وقد لعبت دوراً في بداية الأمر في مواجهة الهزيمة النفسية ، وتأسيس حركة تقرير المصير (حتم) في عالم ١٩٩٦ م. وحزب التجمع الديمقراطي الجنوبي "تاج" في ٢٠٠٠ م.

أو تلك التكوينات التي ظهرت في الداخل مثل اللجان الشعبية، والمنتديات والملتقيات والتجمعات الشعبية الراضية لتلك الإجراءات التي لحقت بالجنوب والجنوبيين بعد الحرب.

وكانت الإرهاصات الأولى لهذه الاحتجاجات قد بدأت في العام ١٩٩٩ م، سواء تلك التي قام بها عمال المؤسسة العامة للسياحة في عدن للمطالبة بصرف رواتبهم وتم قمعهم من قبل قوات الأمن قُتل خلالها اثنان على الأقل من العمال المحتجين ، أو تلك التي قام بها طلاب جامعة عدن في مدينة الشعب عند ما خرجوا في مسيرة احتجاجية على زيادة أسعار النفط وتم مواجهتها بالرصاص الحي وأدت إلى مقتل أحد الطلاب.

وقد عبر الجنوبيين في كل مكان عن رفضهم لعسكرة الحياة وسلب المواطنين حقوقهم وإذلالهم والنيل من كرامتهم كما حدث في منطقة السعدي يافع في ٧ يناير عالم ١٩٩٦ م، عندما قامت قوات الأمن في مهاجمة إحدى القرى بهدف سحب السلاح من احد المواطنين في القرية وتصدى لهم المواطنين راح ضحيتها خمسة من قوات الأمن.

وتواصلت تلك الاحتجاجات بصور مختلفة في عدد من المحافظات الجنوبية أبرزها تلك الاحتجاجات المبكرة التي شهدتها محافظة حضرموت ومحافظة الضالع ، وتم قمعها من قبل السلطات بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين والمحتجين والذي راح ضحيتها عدد من الشهداء واعتقال بعضهم. ثم تواصلت تلك المعارضة والاحتجاجات الجنوبية في صور منتظمة.

وفي أغسطس ١٩٩٩ م تم تأسيس اللجان الشعبية وتم مطاردة أعضائها واعتقالهم ، وقد كانت بدايتها قوية التف حولها الجميع ، وتعد أول فعل شعبي ميداني شكلت الأساس للعمل السلمي للقضية .

فيما بعد جاءت الدعوة التي تصدرها الدكتور محمد حيدرة مسدوس وحسن باعوم وأطلقوا عليها بـ "إصلاح مسار الوحدة" التي تبنت مشروع إصلاح مسار الوحدة بتحمل الحزب الاشتراكي المسؤولة التاريخية تجاه ما لحق بالجنوب باعتباره معنيا بالتعبير عن القضية الجنوبية وتبني مشروعاً بالمطالب بمعالجة آثار الحرب وما لحق بالجنوبيين من غبن ومظالم، إلا أن هذا الطرح لم يحض بأي اهتمام من قبل هيئات الحزب وقياداته أو من قبل السلطة أيضاً.

حيث اتسعت مساحة الاحتجاجات المعارضة للنظام في الجنوب لتشمل أطرافاً وتحالفات اجتماعية أوسع كمنظمات المجتمع المدني والوجهات الاجتماعية بصفتها الجهوية " الجنوبية " وليست الحزبية، حيث توالى بين الحين والآخر تنظيم

^١ . هناك تمايز واضح في الشمال قائم على التوزيع الطائفي فالطائفة الزيدية تحتل المرتبة الأولى بينما الطائفة الشافعية تحي بالمرتبة الثانية . وهنا تم التعامل مع الجنوب كمواطنين من الدرجة الثالثة .

بعض الاحتجاجات السلمية الراضية لتلك الأعمال والممارسات التعسفية التي تمارس ضد أبناء الجنوب . وقد ظهرت بداية تلك الاحتجاجات المنظمة في مختلف المحافظات الجنوبية، عبرت عنها عدد من التكوينات والتجمعات الشعبية التي استشعرت مخاطر سياسية النظام ضد أبناء الجنوب بصفة عامة، بما فهم الذين تحالفوا مع النظام في حرب ١٩٩٤م، عندما بدا التخلص منهم في إحالة جزء كبير من القادة العسكريين إلى التقاعد ليلحقوا بإخوانهم الجنوبيين الذي تم تسريحهم قسراً بعد الحرب، لذلك تم إعلان ما سمي بملتقى أبناء الجنوب في صنعاء في العالم ٢٠٠٠م، والذي ضم عدد من الشخصيات السياسية الجنوبية وحدد جملة من المطالب الحقوقية لأبناء الجنوب.

وساعدت تلك الممارسات على تقارب فرقا الماضي جميعاً ومهدت لإعلان ما سمي بدعوة التصالح والتسامح التي أعلن عنها من جمعية ردفان في عدن في ١٣ يناير ٢٠٠٠م، في ذكرى الحرب التي جرت بين الجنوبيين في ١٩٨٠م، وكان إعلان التسامح والتصالح في هذه المناسبة وقد واجهه النظام بشدة وتم حل جمعية ردفان الخيرية وإغلاق مقرها .

ثم قام العسكريون بتشكيل جمعية للمتعاقدن في ٢٠٠٠م، للمطالبة بحقوقهم القانونية، وخرج هؤلاء في أكبر تجمع نوعي في ٢٠٠٧م في مدينة عدن مطالبين بحقوقهم ورفع المظالم التي طالهم. وبهذه التظاهرة كسر حاجز الخوف عند الناس واندفعوا بعد هذا التاريخ إلى تنظيم عدد من المظاهرات الاحتجاجية في مختلف محافظات الجنوب.

وكانت حركة الاحتجاجات تلك قد اكتسبت تأييداً واسعاً من قبل المجتمع في الجنوب بشكل عام وبعض النخب السياسية المعارضة في كل أنحاء اليمن في بداية الأمر .

وقد فرض النظام حظر إعلامي على تلك الاحتجاجات والمسيرات الشعبية كمنع مراسلي وكالات الأنباء من تغطية تلك الفعاليات السلمية، واتخاذ إجراءات مشددة ضد الصحف المحلية التي تنشر وتغطي تلك الاحتجاجات والأحداث في المحافظات الجنوبية، كما قام بإغلاق بعض الصحف بسبب تغطيتها للأحداث والمسيرات التي تتم في المحافظات الجنوبية والتي تدعو إلى فك الارتباط كما جرى مع صحيفة الأيام اليومية التي منعت من الإصدار منذ العام ٢٠٠٠م. وفي الخارج قام الجنوبيون بإيصال القضية الجنوبية إلى المحافل الدولية عبر الوسائل المتاحة حيث ينظم المهاجرين والنازحين الجنوبيين مسيرات احتجاجية رمزية أمام مكتب الأمم المتحدة في واشنطن أو في بعض العواصم الأوروبية تنادي المجتمع الدولي بالتدخل والضغط على النظام لمساعدة الجنوبيين بتحقيق مطالبهم بفك الارتباط كما لعبت قناة عدن لايف التي تبث من الخارج دوراً كبيراً في مساندة حركة الاحتجاجات في الداخل وتغطيتها لفعاليات الحراك الجنوبي.

رغم ما يمارسه النظام من أساليب مختلفة من تضليل للرأي العام الخارجي ، وقمعه للاحتجاجات وقيام الاعتقالات والملاحقات المستمرة لنشطاء الحراك محاولاً إخفاء حركة الاحتجاجات التي يقوم بها الحراك الجنوبي عن أنظار العالم. إلا أنها مستمرة ومتواصلة إلى يومنا هذا بلغت حوالي ١٤ مليونيه خلال الأربع السنوات الماضية التي تطالب باستعادة دولة الجنوب .

المبحث الرابع : الخلاصة والاستنتاجات

إن النظر إلى الجنوب لم تتغير لدى النخب السياسية في الشمال فقد ظلت تلك النظرة نفسها في منظورها التاريخي وسياقها المعاصر ، إذ بقيت السياسة التي تنتهجها الحكومات في صنعاء هي ذاتها التي تستند إلى وصف الجنوب فرعاً من الأصل وكرس ذلك الخطاب السياسي والسلوك الاجتماعي لدى النخب التقليدية أو تلك التي تدعي الحدائة على حد سواء.

إذ ارسى النظام والحكومات السابقة والأحزاب السياسية مفاهيم احادية جامدة صماء للوحدة بوصفها شيء مقدساً ، فقد حاولت هذه المفاهيم إلقاء ذلك التنوع الذي يمكن ان يشكل عامل قوة وإثراء للنظام والوحدة .

إن ما يمارس على الجنوب من مفاهيم تخضع لقوة الاغلبية فإنها في الأساس تهدف إضعاف الجنوب ليس إلا ، ومن ثم فإن مقاومتها مسألة تتحدد بالتمسك بالهوية الجنوبية والدفاع عنها .

لقد فشل النظام في معالجة آثار حرب ١٩٩٠ م ، وعدم الاعتراف بقضية شعب الجنوب، ونكث بتعهداته للمجتمع الدولي التي تقدم بها بعد الحرب ومارس الظلم والتمييز والإقصاء للجنوب واعتمد منح زرع الفتن وإحياء الثارات القبلية ، وكرس خطاباً سياسياً، وإعلامياً، يؤلب الشمال ضد الجنوب والعكس ، فبدلاً من أن ينتبه لتلك المظالم والشكاوي ويقوم بمعالجتها. ويسعى لخلق اطار وطني قابل للتطبيق وإنتاج ديمقراطية سليمة للدولة الجديدة قائمة على أساس التنوع ، عمل على تدمير الدولة في الجنوب ومنع احداث التغيير في الشمال .

ان منظومة الحكم التي قامت عليها الدولة بعد الحرب قد استندت الى استحقاق الحرب وليس الى اسس وطنية ووحدية شاملة بل اکتنفها التعصب العسكري والحزبي والتحالف الجهوي ، فالتصورات المشوهة للمجموعة (الاجلبيية) تجاه الجنوب حاولت إلغاء الجنوب بوصفه منظومة تاريخية وجغرافية و هوية، عبر وحدة مشوهة وحدة القوة مع الشمال.. هذا التشوه في الفكر أعاق التفهم لقضية الجنوب لدى الكل في الشمال ، حتى لأنها لم تكن قضية ، إذ ما زالت آثار هذا الفكر تفاعل فعلها في الواقع . وينظر الكثيرون الى قضية الجنوب بأنها ردود افعال مؤقتة فصاروا يسوقون هذا الفكر داخلياً وخارجياً؛ وإزاء ذلك تمسك الجنوب بهويته الوطنية واستعادة دولته السابقة بوصفها الضمان الوحيد للحفاظ على كيانه الاجتماعي والسياسي.

لقد نمت في الواقع خلال ١٨ عاماً تنمية غير متكافئة ، إذ اختزلت الدولة واليمن بوحدة كانت عناصرها غير موجودة ،وحدة انتقائية لمجموع المكونات الشمالية وإهمال واستبعاد مكونات الشراكة الفعلية الجنوبية ، فغدت وحدة الواحد لا وحدة الاثنين.

وظل النظام في صنعاء يمارس التعصب القبلي والطائفي والحزبي كمحددات سياسية تتحكم في شروط ممارسة السياسة على كل الاصعدة تجاه الجنوب ، الامر الذي انتج واقعاً مريباً بين الشعب في الجنوب والنظام في الشمال .

وظلت السلطة محتكره في يد فئة قليلة سواء جاءؤها بزي الاحزاب أو القبيلة أو المدنية أو الأسرة ، ووضعت الجنوب خارج عنها تماماً ، وكان تمثيل الجنوب يقوم على أساس صوري هامشي بدون مشاركة فعلية، فعلية تشكيل الحكومات السابقة كانت تتم بإشراك بعض من الجنوبيين فيها ككفيليين او متفرجين وليسوا شركاء متساويين وأصليين وكان التعامل معهم يتم على هذا النحو. اذ ينظر للجنوبيين من خلال وجود مجموعات ذات مصالح نفعية فقط ، بينما ظلت الاغلبية مغيبه خارج المشاركة السياسية والاقتصادية وتعاملت السلطة معهم كأنهم تابعين يسهل التخلص منهم او مناورتهم بالتحايل والنفاق السياسي والارتزاق و شراء الذمم .

لقد دلت جميع الشواهد على فشل الوحدة الاندماجية التي قامت بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وجارتها الجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٩٠ م وأنه بدون حل ناجع لقضية الجنوب يلي طموح شعب الجنوب سوف تبقى الأزمة اليمنية مفتوحة، وتدخل اليمن في مزيد من التعقيدات، التي تؤثر سلباً على الوضع ومصالح الإقليم والعالم أجمع.

يُذكر أن الانتفاضة الشعبية العارمة في الشمال لم تؤد إلى أي نوع من التقارب بين الشمال والجنوب ، ولم يتم الاعتراف الواضح والصريح بقضية الجنوب مما جعل هذه الثورة تواصل سياسة النظام السابق بفرض الأمر الواقع كما تم بعد حرب ١٩٩٦ م ، ومن المؤسف أن بعض الساسة والنُخب المثقفة التي تدعي الحداثة كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لم تول أي اهتمام في التفهم والتفاهم بشأن قضية الجنوب، بأبعادها المختلفة ، بل سوقوا فهمًا خاطئًا عن القضية في الداخل والخارج والتقليل منها ، والتعامل معها بصورة سطحية ، مما تنامي الإحباط وانعدمت ثقة الجنوبيين بإمكانية تغيير المواقف بفعل نتائج الثورة التي قد تلتفت إليهم وتعالج قضيتهم^(١) ، وتبين للجنوبيين أنهم يواجهون ثقافة واحدة لكل قوى الشمال تختلف عن ثقافتهم وتقف ضد مصالحهم وحقوقهم السياسية.

لقد كشفت الحقائق عن عمق الانقسام النفسي والثقافي بين جهة تربطها المصلحة بالوحدة وجهة أفقدتها الوحدة كل مصالحها وحقوقها؛ الأمر الذي يستحيل معه دوام الوحدة و فرضها بالقوة.

وقد بيّنت الحركة الاحتجاجية السلمية في الجنوب ضعف الأحزاب السياسية المعارضة للنظام ومنظمات المجتمع المدني وموقفها السلبي من الحراك السلمي في الجنوب وأظهرت اضطرابها وتأرجحها بين خوفها من السلطة والدور المطلوب منها في دعم الحراك^(٢) ، الأمر الذي زاد من الاستياء والشعور لدى قوى الحراك السلمي الجنوبي من عدم اطمئنانهم لخطاب الثورة والقوى المعارضة في الشمال وعم فهمهم لرأي الجنوبيين، مستهدفون من الكل وفي مواجهة الكل .

وعليه يمكن القول أن هناك اتجاهان محتملان لمعالجة قضية الجنوب، يجري الحديث عنهما بين مختلف الأوساط الاجتماعية والسياسية، متباينان في درجة التأييد والقبول:

الاتجاه الأول: يرى أن الحل بالتحريروالاستقلال واستعادة دولة الجنوب وهو الخيار الذي يمثله اغلبية ابناء الجنوب ، والمتنامي بين صفوف الجنوبيين بصفة عامة وفي مقدمتهم جيل الشباب ، وقد عبر عنه خروج مئات الآلف من الجنوبيين في المسيرات والمهرجانات التي ينظمها الحراك الجنوبي منذ أكثر من سبعة أعوام في كل مناطق الجنوب ، وسقوط آلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين الذين ينادون فيه.

الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه أن معالجة قضية الجنوب سوف يتم من خلال إقامة دولة فيدرالية من إقليمين شمالي وجنوبي، فيدرالية مشروطة بزمان محدد وبعده يستفيق أبناء الجنوب على خيارهم البقاء في الوحدة أو الانفصال "حق تقرير المصير".

يمكن القول أن كلا الاتجاهين يصبأ في هدف واحد هو حق شعب الجنوب في استعادة كيانه السياسي على سيادته الوطنية ، والذي يتطلع للمجتمع الإقليمي والعربي والعالمي أن يستوعب خيار الشعب المشروع وحقه في تقرير المصير كما نصت عليه كل المواثيق والمعاهدات الدولية. وأن أي حلول مجزؤه لن تطمئن العالم وتؤمن مصالحه في اليمن والمنطقة.

في الأخير نوذُ التأكيد هنا الاختلاف الجوهرى في فهم قضية الجنوب بأبعادها السياسية والثقافية والأخلاقية بين المتابع والمراقب الخارجي لاسيما العربي ، المشبع بثقافة الوحدة والقومية، ومن يعيش مرارة الواقع في الداخل الذي يعدُّ هو الضحية بسبب اندفاعه للوحدة تحت التأثير الوعى الزائف للوحدة القومية.

^١ . صحيفة الشرق الأوسط ، تقرير مجموعة الأزمات الدولية ، ٣٠ أكتوبر ٢٠١١م ، العدد ١٢٠٢٤٤ .

٢ . قادري احمد حيدر ، اليمن في تحولات السياسة والواقع ، ط١ ، الافاق للطباعة والنشر ، صنعاء ، ٢٠١١م ، ص ٣٢٩ .

فالمتابع لقضية الجنوب والمهتم بها، عليه الإلمام بها، والإطلاع بعمق على التدمير الممنهج الذي لحق بالجنوب أرضاً وإنساناً وتاريخاً وثروة وثقافةً وقيماً والذي بدأ بفتح الوحدة الغزو الهنجي منذ عام ١٩٩٦ م، الذي أوصل الجنوب اليوم إلى غيابه الفعلي عن الوجود، وتجريده من كل عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأقصاه تماماً من المعادلة والمشاركة السياسية والاقتصادية.

لذلك جاءت ثورة المقاومة السلمية المتمثلة في الحراك السلمي الجنوبي التي تتكالب عليه كل القوى اليوم وفي مقدمتها القوى التي اختطفت ثورة الشباب وبقايا نظام صالح التي تحالفت مع تلك القوى بهدف إضعاف هذه الثورة ودفن قضية الجنوب، إذ يواجه الحراك الجنوبي السلمي والشعب في الجنوب أبشع أنواع القمع والتنكيل.

الحكامة الجيدة ودورها في تفعيل المواطنة الصالحة: نظرة معيارية وظيفية

د. يوسف أزروال/ ليلي لعجال جامعة تبسة

الملخص:

إن الحكم الديمقراطي يتمركز حول الجمع بين مفهوم الحكامة الجيدة والإدارة الديمقراطية للمؤسسات المتمركزة في ذاتها على احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين جميع المكونات والفواعل المجتمعية وفق منطق تشاركي دونما تمييز. ففي هذا السياق يندرج موقع الحكامة الجيدة، في تجسيد منظومة المواطنة وما تحمله من قيم ايجابية، مثل المشاركة في البناء الديمقراطي، وتعزيز مفهوم الحريات الأساسية، وتوطيد العلاقة بين مختلف الروافد الخاصة بمفهوم الحكامة: المتمثلة أساسا في الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني(القطاع الثالث)، بحيث تشكل في تفاعلها البيئي أجندة قيمية سياسية، اجتماعية، اقتصادية وتربوية، والتي من شأنها تعزيز دور الفواعل الاجتماعية في تكريس معنى المواطنة الصالحة.

الكلمات المفتاحية: الحكامة الجيدة، المواطنة، المواطنة، المشاركة، المجتمع المدني.

مقدمة:

تتمحور المقاربات العالمية حول التنمية في عصر ما بعد الحداثة على الرباعية القيمية: الديمقراطية، حقوق الإنسان، الاقتصاد الحر والحكامة الجيدة. هذه الأخيرة تتضمن في جوهرها تعزيز قدرات البشر، وتدعيم خياراتهم وحرياتهم قصد رفع مستويات التنمية الثلاث المرتبطة بالإنسان وللإنسان ومن أجل الإنسان، من خلال تكريس حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون وتحقيق الترسخ الديمقراطي الذي يعمل بدوره على تهيئة المجال لتنمية المواطنة الصالحة. فالحكم الديمقراطي هو ذلك الحكم الذي يجمع بين مفهوم الحكامة الجيدة والإدارة الديمقراطية للمؤسسات المتمركزة في ذاتها على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المكونات والفواعل المجتمعية وفق منطق تشاركي دونما تمييز.

ومن هذا المنطلق تعبر المواطنة عن الممارسة الحقيقية لفسيفساء قيم المنظومة الاجتماعية، السياسية والتربوية، التي تمثل عماد قيام الدولة الحديثة، فضلا عن أنها رافد من روافد الحكامة الجيدة. وكذا العمل على توطيد العلاقة بين القاعدة الشعبية وهم السلطة وبذلك تعتبر من مستلزمات الانتماء للمجموعات السياسية كوحدة متكاملة لا تعرف الفصل والتفكيك.

ونسعى عبر صفحات هذه الورقة البحثية مناقشة علاقة الحكامة الجيدة بالمواطنة الصالحة بطرح الإشكالية التالية:

ما هو موقع الحكامة الجيدة من تكريس قيم المواطنة الصالحة؟

وارتأينا للإجابة على الإشكالية المطروحة، أن نضمن الدراسة المحاور التالية:

أولاً: الحكامة الجيدة: الإيتيمولوجيا و التطور.

ثانياً: المواطنة الصالحة: نشأة الفكرة وبلورة المفهوم.

ثالثاً: الحكامة الجيدة البيئية الوظيفية الملائمة لتكريس قيم المواطنة الصالحة.

أولاً: الحكامة الجيدة: الإيتيمولوجيا و التطور.

إن موضوع الحكامة الجيدة استحوذ على حيز واسع من اهتمام الباحثين والمختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، لا سيما منها العلوم السياسية، أين أحدث هذا المفهوم حالة غير عادية على مستوى المؤسسات الحكومية ودوائر التفكير وصنع القرار في الأنظمة السياسية النامية. هذا الأمر دفع بالحكومات إلى عملية ترشيد سياساتها وإصلاح أنظمة حكمها كوسيلة لتغيير أوضاعها الداخلية نحو الأفضل، وتطوير الممارسة الديمقراطية، فضلاً عن التكيف مع المتغيرات الدولية، هذا من جهة. كما تستهدف الحكومات أيضاً التأقلم من خلال الحكامة الجيدة الارتقاء بمستوى التنمية الإنسانية، وتبيئة المجال من أجل الإنسان وبالإنسان وللإنسان من جهة ثانية.

وقد انتقل مفهوم الحكامة الجيدة إلى الدول النامية عبر البرامج التنموية والتصحيحية المختلفة المعدة من طرف المنظمات والمؤسسات الدولية مثلاً، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث كان وراء انتقال المفهوم تعددية الدواعي الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية... الخ، وفي هذا السياق اخذ الفساد بكافة أشكاله الحيز الواسع من ذلك. لذلك نبتغي من هذا المحور معالجة الإطار المفاهيمي للحكامة الجيدة في إطاره العام، وكذا أهم الإشكاليات التي واجهت المفهوم، والفواعل التي تشكل مثلث الحكامة الجيدة.

١- تعريف الحكامة الجيدة: ينبغي عرض مختلف التعريفات المرتبطة بالحكامة الجيدة ، قصد تحديد المعايير الأساسية وتحقيق التكامل بينها، وكذا التوصل إلى وضع التعريف الإجرائي.

فالبنك الدولي يعرف الحكامة الجيدة " مجموعة القواعد الرسمية (الدستور، القوانين، التنظيمات والنظام السياسي) وغير الرسمية (الثقة في المعاملات، نظام القيم، العقائد والمعايير الاجتماعية) وسلوكيات الأفراد والمنظمات (الشركات، النقابات، والمنظمات غير الحكومية)"^١. وفي تعريف آخر للحكامة الجيدة حسب البنك الدولي " الحكامة الجيدة تتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات واختيار

^١ « les institutions c'est l'ensemble des règles formelles (constitution,lois et règlements,système politique),et informelles(fiabilité des transactions,système de valeurs et croyance,normes sociales),les comportements des individus et des organisations(entreprises,syndicats,ong).voir :Jaques-Ould Aoudia,"gouvernance et pauvreté dans les payes MENA :analyse à partir d'une approche multidimensionnelle", (Paris :Banque mondiale ,21Novembre),pp.2-3.

السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمة جيدة وفعالة"¹. وتتضمن الحكامة الجيدة حسب مؤسسات الأمم المتحدة ثلاثة أبعاد أساسية:

- البعد السياسي: يشمل احترام حقوق الإنسان والبنود الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية للشعوب، وتفعيل دور الدولة في تحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية.

- البعد التقني: يتعلق بعقلنة التسيير، وشفافية الأنظمة و مكافحة أشكال الفساد .

-البعد الاقتصادي: أي تدخل الدولة وتقديم الدعم المتعدد الأشكال للقطاع الخاص، و تفعيل دور المجتمع المدني في النهوض بالتنمية المحلية².

وقد ذهب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعريف الحكامة الجيدة بأنها "حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها أيضا، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين"³.

كنتيجة لما تم التطرق إليه، فيما يخص تعريف الحكامة الجيدة ، فإنه ينطوي على عدة مزايا لا بد من توافرها، قصد تشكيل تصور متكامل جامع ومانع، حيث يتضمن بناء دولة الرشادة في ظل وجود استقرار سياسي شامل ومؤسسات راشدة وفاعلة، وسلطة سياسية تداولية ومجتمع سياسي مفتوح.

٢- الإشكاليات التي واجهت مفهوم الحكامة الجيدة: إن مفهوم الحكامة الجيدة اعترته أثناء تطوره عدة إشكاليات، تتعلق أساسا بإشكالية الترجمة، وإشكالية التعريف، وإشكالية النموذج .

أ- إشكالية الترجمة: تعتبر إشكالية الترجمة احد أهم الإشكاليات التي أثرت في مفهوم الحكامة الجيدة ، ونقل المصطلح من اللغتين الانجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية، حيث اتفقت معظم الدراسات على عدم وجود ترجمة موحدة متفق عليها مما انعكس على المفهوم⁴.

وقد تعددت ترجمة مصطلح (governance) حيث تشير إلى الحاكمية، المحكومية، الحوكمة والحكامة، والحكمانية، وإدارة الحكم والإدارة المجتمعية والحكم الموسع والحكم العام⁵.

¹ Daniel Kaufman, "Repenser la bonne gouvernance: dialogue sur la gouvernance et développement au Moyen-orient et en Afrique du nord" (Paris, Beyrouth, Rabat et Washington : AC.21 Novembre 2003). p3. voir le site : <<http://www.worldbank.org/wbi/governance>.

^٢ حسن لثوم، "مفهوم الحكم الصالح ومعايير"، في: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص. ٩٦.

^٣ UNDP, "governance for sustainable human development", (policy paper: 1997), p02. voire le cite: <http://www.undp.org>

^٤ سلوى الشعراوي جمعة و آخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع. (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠١)، ص. ٧.

^٥ أوهايبية فتيحة، "المواطنة في ظل الحكم الرشيد" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد: استراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، الجزائر، ٨-٩ أفريل ٢٠٠٧)، ص. ١٢١.

على الرغم من تعدد وتنوع الترجمات لهذا المصطلح، حيث تحمل كل ترجمة إشكالية إيديولوجية ما، إلا أن هذا يعتبر ظاهرة صحية تستدعي البحث عن نقاط الالتقاء من أجل التوصل إلى وضع تصور إجرائي يفعل دور الدولة وفواعل الحكامة الجيدة في تحقيق تنمية مجتمعية متوازنة.

ب- إشكالية التعريف: لقد واجه موضوع الحكامة الجيدة إشكالية التعريف وضبط تصور دقيق، فلماذا نجد عدة تعريفات له، والتي من بينها تعريف البنك الدولي الذي يركز في محتواه على أنه أسلوب وطريقة لممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية. هذا من جهة، ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكامة الجيدة من خلال الجمع بين الدعامة السياسية التي تتضمن عمليات صنع القرار، والدعامة الاقتصادية المتضمنة أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقاتها البيئية بالاقتصاديات الأخرى، والدعامة الإدارية التي تتضمن النظام الخاص بتنفيذ السياسات¹. لكن، على الرغم من التعريفات المتعددة فيبقى الحكامة الجيدة مفهوم قديم وضع في عبوة جديدة.

ج- إشكالية النموذج: إن التعددية التي طبعت الترجمة والتعريف، انعكست بطريقة أو بأخرى على صعوبة نمذجة مفهوم الحكامة الجيد، فحقيقة يتضمن هذا الأخير خصوصيات بعينها (الرقابة، الشفافية، العلنية...)، لكن عند تجسيده يستوجب مراعاة الخصوصية السوسيو-سياسية للمجتمع والدولة. فهناك من يرى بضيق أفق مفهوم الحكامة الجيدة؛ وضع خصيصا للدول المتخلفة، وهناك من يرى بليبرالية المفهوم واقتصره فقط على الدول الغربية.

٣- خصائص الحكامة الجيد: إن تعدد زوايا النظر إلى الحكامة الجيد ، أدى إلى تنوع خصائصها، فتميز الحكامة الجيدة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي²:

- المشاركة: أي مشاركة متساوية للرجال والنساء في صنع القرار والحياة السياسية.
 - حكم القانون: أي يجب سيادة القانون وتطبيقه من خلال مؤسسات عادلة ومنصفة.
 - الاستجابية: أي محاولة المؤسسات والعمليات خدمة العملاء والاستجابة لمطالبهم.
 - الإجماع: تحقيق الإجماع حول المصالح التي تخدم الجماعات والإجراءات والسياسات.
 - العدالة: أي تمتع كافة أفراد المجتمع بتكافؤ الفرص وتحسين أوضاعهم.
 - الكفاءة والفعالية: أي تحقيق أفضل استخدام للموارد.
 - المساءلة: أي إخضاع الحكومة وصناع القرار والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة من قبل الجمهور.
 - الرؤية الإستراتيجية: أي امتلاك القادة والشعب آفاقا واسعة المدى لتحقيق الحكامة الجيدة.
- وفي تصنيف آخر للبنك الدولي، يحدد خصائص الحكامة الجيدة كالتالي¹:

¹ سلوى الشعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة و المجتمع إشكالية نظرية". المستقبل العربي ٢٤٩ (نوفمبر ١٩٩٩)، صص. ١١٠-١١١.

² Institut sur la gouvernance, "Comprendre la gouvernance" (Ottawa : institut en gouvernance, atelier sur la gouvernance pour le projet métropolies, les 10-11 decembre 2001), p.4. Voir : <http://www.iog.ca/publications/goodgov-f.pdf>

- التضمينية: أي أن الحكامة الجيدة تتضمن آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، كما أنها تؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها القانون.

- المساءلة: تعني وجوب محاسبة كل من تم اختيارهم للحكم باسم الشعب، سواء على مستوى الإخفاق أو النجاح.

وتتميز الحكامة الجيدة حسب تقرير التنمية البشرية العربي الصادر سنة ٢٠٠٦ بـ:

- صيانة الحرية ضمانا لتوسيع خيارات الناس.

- المشاركة الشعبية الفعالة والتمثيل الشامل لحقوق الناس.

- السهر على تطبيق القانون واستقلالية الجهاز القضائي.

٤- أضلع مثلث الحكامة الجيدة: إن الأضلع الأساسية المكونة لمثلث الحكامة الجيدة تتمثل في: الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

- الدولة: ينبغي على الدولة من خلال الحكامة الجيدة أن تعيد النظر في تعريفها لدورها إزاء الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فيجب أن تعمل على تمكين الناس من الفرص المتساوية وشموليتهم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفتح المجال للحصول على الموارد المتوفرة، كما يستدعي تفعيل دورها اتجاه المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال توسيع لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية.²

- القطاع الخاص: يمثل القطاع الخاص المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل اليد العاملة على كافة مستوياتها، فضلا عن تحقيقها للنتائج الايجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المواطن المعيشي³. ويساهم القطاع الخاص بدوره في دعم نشاطات المجتمع المدني، وتوفير الخبرة والمال والمعرفة الضرورية في العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي، وأجهزة الدولة الرسمية، كما يستطيع القطاع الخاص تأمين الشفافية في كثير من القطاعات، نظرا لقدرته على نشر المعلومات وإصدار الإحصائيات الدورية وتسهيل الحصول عليها⁴.

- المجتمع المدني: إن أهمية المجتمع المدني لكونه فاعل من فواعل الحكامة الجيدة تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل التطوعي في الشأن العام، وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية. وتزداد أهميته، من خلال تأديته للوظائف التالية⁵:

- التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام.

- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر على أداء أفضل الخدمات وتحقيق رضا المواطنين.

¹ Banque mondiale, "rapport sur le développement au Moyen-orient et en Afrique du nord : vers une meilleure gouvernance au MENA, améliorer l'inclusivité et la responsabilisation" (Washington : d.c.Liban :Aleph.2003), pp.1

² الكايد زهير عبد الكريم. الحكمانية قضايا وتطبيقات. (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٣)، ص.٤٥.

³ حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ومعايير، مرجع سابق ، ص.١٢١.

⁴ حسن كريم، المرجع نفسه ، ص.١٢٣.

⁵ زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق ، ص ص.٨٠-١٢٢.

- العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطن من تعسف السلطة.

- تربية المواطن على ثقافة الديمقراطية، وذلك بإكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف، ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات.

ثانيا: المواطنة الصالحة: نشأة الفكرة وبلورة المفهوم

في هذا المحور لن يتم التوقف عند التحديد الاصطلاحي للمواطنة فحسب، بل سوف يتم تحليل تطوره وسماته ككيان حي له ماضي وحاضر ومستقبل، ينشأ وينمو ويتطور، ينحسر ويتقدم، يضعف ويتقدم، يتداخل ويتقاطع مع مفاهيم أخرى، دون إخراج المفهوم من سياقه التاريخي، ووضعها الابستمولوجي، وما هو مآله أنتد؟ فمن غير الممكن فهم هوية مصطلح المواطنة دون إدراك لواقع مرحلته والتفقه في ماضيه وحاضره.

١- البنية الاشتقاقية لمصطلح المواطنة: لا توجد في المعاجم العربية والمراجع مصطلح المواطنة، بل تأخذ أشكالاً اصطلاحية مختلفة مثل، الوطن، التوطن، واطن، الوطن، المواطن.

الوطن، في اللغة، محل الإقامة مطلقاً ومنزل الكائن حيث يولد وينشأ ويتربى تربية نفسية عاطفية وفكرية واجتماعية. فهو الحيز الجغرافي الذي يتخذ لنفسه مسكناً، وجمعه أوطان. واسم المكان منه أيضاً المواطن وجمعه المواطن، والفعل منه أوطن يوطن، أي أقام وسكن، ويقال: وطن الأرض، يوطنها توطينا، واستوطنها يستوطنها استيطاناً، أي اتخذها وطناً، والمستوطن (بكسر الطاء) اسم فاعل، وافتحها (اسم المكان)، وقديماً قال رؤية بن العجاج، أوطنت أرضاً لم تكن وطني. ابن منظور الوطن " بالمنزل الذي يقيم فيه الإنسان، فهو وطنه ومحله"^١.

أما اصطلاحاً فيعرف بأنه "بشكل عام قطعة الأرض التي تعمورها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن، فالروح وطن لأنها مسكن الإدراكات، والبدن وطن لأنه مسكن الروح، والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن"^٢.

كما أن الوطن "البلد التي يقيم فيها الإنسان ويتخذها مستقراً له، ولذلك فهو شبيه بالمنزل، فالمنزل هو المكان الصغير الذي يسكن فيه فرد مع أسرته، والوطن هو المنزل الكبير الذي يضم عدداً كثيراً من الأفراد والأسر"^٣. والوطن بالمعنى الخاص هو البيئة الروحية التي تتجه إليها عواطف الإنسان القومية. ويتميز الوطن عن الأمة (Nation) والدولة (état) بعامل وجداني خاص، وهو الارتباط بالأرض وتقديسها، لاشتمالها على قبور الأجداد^٤.

المواطن: الإنسان الفرد العضو الكامل في الدولة، ويقف أمام الدولة كمواطن قبل كونه شيئاً آخر، وعضويته في الدولة لا في طائفته، ولا في العائلة، ولا غيرها من الانتماءات الأخرى الممكنة، هي الأساس القانوني الذي يحدد العلاقة المتبادلة بينه وبين الدولة^٥. بمعنى أن المواطن هو ذلك الفرد الذي خرج من رحم الدائرة البيولوجية إلى الفضاء الاجتماعي بمحض إرادته،

^١ ابن منظور، لسان العرب. ط١ (بيروت: دار صادر للطبع والنشر)، ح ١٥، ص ٢٣٩

^٢ حجازي أمانة، الوطنية المصرية في العصر الحديث. ط١ (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ص ٨٠.

^٣ الحقييل سليمان عبد الرحمان، الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام. ط١ (الرياض: مطابع الشريف، ١٩٩٠)، ص ١٩.

^٤ جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج٢ (بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢)، ص ٥٨.

^٥ مسعود موسى الرضي، أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية عدده ١٥، صيف ٢٠٠٨. ص ١١٦.

وبوعي ذاتاني، يلزمه الاحتكام إلى منظومة الحقوق والواجبات، والإدراك السياسي لهويته كمواطن، والدور المنبثق عن المواطنة بوصفها العلاقة القانونية والشعورية بين الفرد والدولة والانخراط في عمل طوعي في إطار المجتمع المدني.

الموظنة (citizenship consciousness): هي حصيلة اجتهاد شخصي، ولا تشكل أكثر من اقتراح أولي قابل للتعديل والتبديل، أما من حيث المعنى فهي تدل، كما يوضح المصطلح الإنجليزي، على عملية الإدراك الذهني لماهية المواطنة ولطبيعة الآليات التي تسيّر المواطنة في المجرى الذي يقود إلى تحقيق المواطنة، وبتعبير آخر، هي مجموعة الأفكار والتصورات المتعلقة بالمواطنة وسبل تحقيقها. أما مفهوم المواطنة (citizenship process) فهي العملية السياسية الاقتصادية الاجتماعية التي تؤدي إلى تشييد المواطنة^١.

المواطنة الصالحة: ارتبط مفهوم المواطنة بتلاوينه واصطلاحاته المختلفة تاريخياً بتقرير مبدأ المساواة بين بعض أو كل المواطنين، من خلال التعبير عن قبول حق المشاركة الحرة للأفراد بشكل متساو، وعرف مفهوم المواطنة تاريخياً، انطلاقاً مما توصلت إليه دولة المدينة (مواطنة أثينا) لدى الإغريق، أين سعى الإنسان إلى تحقيق الإنصاف والعدل والمساواة، والممارسة النضالية للإنسان عبر الحضارات المختلفة (بلاد الرافدين، السومرية، الآشورية، البابلية، الصين، الفارسية... الخ)، من أجل إعادة الاعتراف بكيانه، والمطالبة بحقه في المشاركة في صياغة السياسة العامة للدولة وبلورة القرارات الحياتية.

وتم بذلك التأسيس الأولي لمبادئ الإنصاف والعدل والمساواة، وبذلك أخذ ينمو مفهوم المواطنة تدريجياً، لا سيما في القبائل العربية، خصوصاً دولة سبأ، التي عرفت قدراً من المشاركة السياسية، والتمثيل النيابي، أين كان الملك محدود السلطة، فكان يشاركه فيها مجلس يضم الموظفين من ذوي النفوذ. كما عرف مفهوم المواطنة في الإسلام، من خلال دعوته إلى تكريس قيم العدل والقسط والإنصاف من منظور إنساني والمساواة في الحقوق وأداء الواجبات والشورى.

بالمقابل شهدت المواطنة انحساراً ونوعاً من التراجع على مستوى الفكر السياسي أثناء العصور الوسطى، ومع اندثاره وتعثّر التجارب الديمقراطية النازعة إلى تأسيس حكم مطلق. وبالرغم من هذا فقد أعيد إحياء مفهوم المواطنة منذ القرن^{١٣} إلى غاية اندلاع الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، فقد عرف الفكر السياسي بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية استخراجاً وابتكاراً آليات جديدة، تمكن تدريجياً من تأسيس وتنمية نظم حكم غير تسلطية، عبر قنوات الحركات الإصلاحية والظواهر الاحتجاجية الشعبية، غير أن المواطنة كفكرة، والبنية لذلك، فمفهوم المواطنة، عرف في تطوره بثلاث متغيرات أساسية:

- ظهور الدولة القومية، والصراع القائم بين السلطة الدينية وسلطة الملوك.

- المشاركة السياسية، أين أضحي الشعب يعتبر الدولة دولته، ويطلبها مع مرور الزمن بالاعتراف بحقوقه.

- حكم القانون واتساع نطاق تطبيقه في العصر الحديث.

فمفهوم المواطنة (citizenship) يقابله في اللغة الإغريقية (Politeia) ويدل على جميع المواطنين في المدينة.

إن المواطنة في موسوعة دائرة المعارف البريطانية تعرف بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، ولما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة". وتؤكد الموسوعة أن المواطنة "تدل على مرتبة من الحرية، مع ما

^١ مسعود موسى الرضي، أثر العولمة في المواطنة، مرجع سابق، ص ١٤٤.

يصاحبها من مسؤوليات" وتبين الموسوعة أن الجنسية والحماية في الخارج من أهم اشتراطات المواطنة، وتسبغ على المواطنة حقوق سياسية مثل حق الاقتراع وتولي المناصب¹.

وتعرف المواطنة من خلال الموسوعة العربية العالمية بأنها " اصطلاح يشير إلى أمة أو وطن"²، وفي قاموس علم الاجتماع عرفها على أنها "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون"، وينظر إلى المواطنة من منظور نفسي بأنها " الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية"³.

ويذهب الفكر الإسلامي إلى تصوير المواطنة بأنها " تعبيراً عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين والحاكم والإمام، وتتوج هذه الصلات جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحاكمهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى. بمعنى " هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام (وطن الإسلام) وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم"⁴. أي أن المواطنة تشير إلى مجموعة من العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من يقطن هذا الدار سواء أكانوا مسلمين أم ذميين أم مستأمنين⁵.

ويذهب ت، ه، مارشال (Marshall Thomas Humphery) إلى القول بأن المواطنة مؤلفة من ثلاث أنواع من الحقوق⁶:

-الحقوق المدنية: تشمل حماية الحريات الفردية " حرية الشخص وحرية الكلام والتفكير والمعتقد وحق الملكية وعقد عقود صحيحة والحق في العدالة" ، ويرى أن الحقوق المدنية تطورت في القرن¹⁸، بسبب ارتباطه بالمؤسسات الحديثة للمحاكم المدنية والمحاكم الجنائية الخاصة بالعدالة.

- الحقوق السياسية: تشمل الحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية كعضو من مؤسسة ممنوحة سلطة سياسية، أو كناخب لأعضاء تلك المؤسسة، ومع وجود تلك الحقوق عند البعض، فإنها صارت حسب قول "مارشال"، حقوق المواطنة فقط، في القرن¹⁹ مع توسيع حق التصويت الشامل لجميع الراشدين. -الحقوق الاجتماعية: إن الحقوق الاجتماعية تشمل حسب مارشال على تطورها بصورتها الحديثة على مؤسسات دولة الرفاهية، وكذلك النظام الخاص بالتعليم الإلزامي، والصحة والخدمات الاجتماعية.

والمواطنة تعتبر " الرابط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد والمجتمع السياسي الديمقراطي، تستلزم إلى جانب الحقوق والحريات مسؤوليات والتزامات مهمة دونها يفشل مشروع الديمقراطية". وتنقسم مسؤوليات المواطنة إلى نوعين¹:

¹ علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ص 30.

² الموسوعة العربية العالمية، (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1996) ص 311.

³ هلال فتحي وآخرون، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت.(الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 2000)، ص 25.

⁴ هويدي فهمي، المواطنة في الإسلام، جريدة الشرق الأوسط، العدد 5902، يوم 1995/01/25م، ص 13.

⁵ القحطاني، سالم علي، التربية الوطنية مفهومها أهدافها وتدريبها، مكتب التربية العربي لدول الخليج، رسالة الخليج العربي، ع 66، 1999.

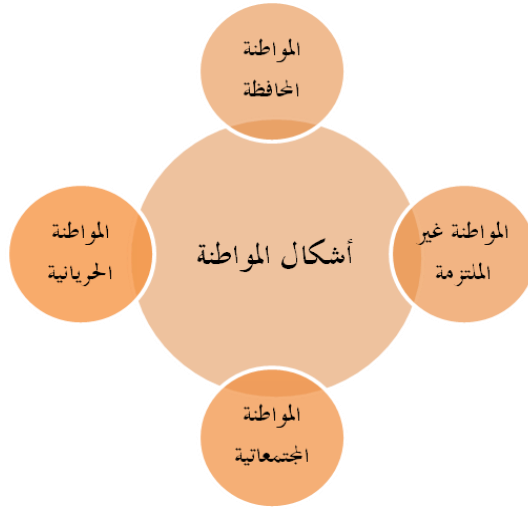
⁶ كيت ناش، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة. (العولمة والسياسة والسلطة)، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 291.

- مسؤوليات تفرضها الدولة على مواطنيها مثل، دفع الضرائب، والخدمة في القوات المسلحة، وطاعة القوانين التي يسنها الشعب.

- مسؤوليات يقوم بها المواطنون طوعا مثل النقد البناء للحياة السياسية والمدنية، والمشاركة في تحسين الحياة المدنية والسياسية، والعمل على تضييق الفجوة بين الواقع والغايات الديمقراطية، والمسؤولية عن الصالح العام والخير المشترك.

مما سبق نستنتج بأن، المواطنة الصالحة تشير إلى أن يكون المواطن صالحا وملتزما بكافة أنظمة الدولة، وبكافة ما يصدر من ولي الأمر من قرارات وتعليمات وتوجيهات، ملتزما بأحكام الشرع وآدابه، بعيدا عن أي انحراف عقدي أو فكري أو خلقى أو سلوكي، محافظا على أمن الوطن ومكتسباته، ماليا ومحايا لكافة إخوانه من المواطنين محترما لكافة المقيمين على أرضه ممن أذن لهم ولي الأمر بالدخول والإقامة.

٢- أشكال المواطنة: إن للمواطنة أشكال متعددة، وفقا لمدى قيام المواطنين بمسؤولياتهم ودرجة مشاركتهم في الصالح العام واهتمامهم به، وهذا ما يؤكد دافيد سون Davidson وأرثر آرثر Arthur من أن هناك صورا أربع من المواطنة تمتد على متصل أفقي من المواطنة السلبية إلى المواطنة الإيجابية، وعلى متصل رأسي من الرؤى البرجماتية الفردية التي تحض على الأنانية والخلص الفردي إلى الرؤى المعيارية المجتمعية التي تشجع الخير المشترك والصالح العام، والشكل الموالي يوضح أشكال المواطنة في المجتمعات الديمقراطية.



أشكال المواطنة في المجتمعات الديمقراطية

المصدر: محمد عبد الله، مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص ٩

فالمواطنة التقليدية تتميز بأنها تعتمد على الأسرة والولاء وضييق الأفق والأخلاق والمواطنة السلبية، عكس المواطنة المجتمعية القائمة على الجماعية والديمقراطية والتعاون والحس المجتمعي والمواطنة الإيجابية، هذا من جهة. وتتميز

^١ محمد عبد الله، مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية. ط ١. (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٦)، ص ٩٠.

المواطنة غير الملتزمة بالفردانية واللذة والرؤى البرجماتية للفرد، عكس المواطنة الحريانية التي تعتمد على قوى السوق والنخبوية والجدارة من جهة ثانية.

وعرفت المواطنة أشكالاً أخرى عبر مختلف المراحل التاريخية، متضمنة أبعاداً متنوعة، هي:

- المواطنة التقليدية: يقصد بها المواطنة المبنية على الخصوصية الثقافية، فالمجتمعات تتمتع بالخصوصية الثقافية التي أصبحت تتعارض مع الثقافة العالمية التي تسعى القوى المهيمنة على النظام العالمي إلى تسويقها بحجة أنها تصلح لكل المجتمعات.

- المواطنة الدستورية: أي المواطنة المرتبطة بجواز السفر وما يرتبط به من واجبات وحقوق ليس أكثر، مما خلق تعدد ولاء الأفراد داخل الدولة، ولم يصبح الولاء مرتبطاً بالهوية القومية، بل مرتبطاً بالهوية القومية، بل مرتبطاً بالولاء الدستوري أو المواطنة مرادفة للجنسية، كما هو الحال في القوانين والمواثيق الدولية.

- المواطنة العالمية: هي المواطنة المبنية على الاهتمام والولاء العالمي والمشكلات العالمية، فالمتغيرات الدولية فرضت نمطاً جديداً للتعاون والتفاعل، مما استوجب مفهوماً جديداً للمواطنة يتجاوز الاختلافات التاريخية، والخصوصيات الثقافية، فعولمة الأسواق أدت إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات، مما جعل الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية تحل تدريجياً محل الهوية المحلية والمواطنة المحلية.

- المواطنة الإيكولوجية: تعني الارتباط القوي بين الناس والبيئات الفيزيائية التي يعيشون فيها، وما يفرضه عليهم من حقوق والتزامات تتعلق بأسلوب التعامل مع البيئة، من حيث الاستغلال من ناحية، والمحافظة عليها من الناحية الأخرى، وكذلك حقوق الدفاع عن تلك العلاقة ضد أي تدخل خارجي لتعديلها أو تغييرها.

- المواطنة الثقافية: تعني حق الجماعات الفرعية والأقليات في الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية ودمجها في الثقافة العامة الرسمية السائدة في المجتمع، وأن يترتب على ذلك المشاركة الإيجابية والفعالة في مختلف أنشطة الحياة، والالتزام بالقواعد والقوانين الأساسية المنظمة للحياة العامة في الدولة¹.

ثالثاً: الحكامة الجيدة البيئة الوظيفية الملائمة لتكريس قيم المواطنة الصالحة: إن علاقة الحكامة الجيدة بالمواطنة الصالحة قيمة أساسية وثابتة في الفكر السياسي-القانوني، نظراً لما تتمتع به من دور في ترشيد القيم وميول واتجاهات الأفراد، وكذلك شرعنة العلاقة المتكاملة بين مركز الدولة ودور المواطن الصالح في بناء الدولة بشكل سليم، فضلاً عن موضوعة الفرد ضمن معادلة سياسية يكون فيها متغيراً سابقاً ومستقلاً في آن واحد. فتأثير الحكامة الجيدة في تفعيل قيم المواطنة الصالحة يتضح مما يلي:

١- تنمية الملكات محددة، عكس المواطن (الرعية) في النظم الشمولية، لا يكون له إلا طاعة الأوامر والخضوع والخنوع.

بمعنى أن المواطن الذي يعيش في بيئة ديمقراطية ومجتمع مدني غير مقيد يؤمن بعقيدة الحكامة الجيدة، يستلزم إمامه بتوليفة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية التي تؤلف كيانه الحقوقي، وكذلك معرفة المسؤوليات التي يجب أن يتحملها كمواطن في مجتمع ديمقراطي يتيح فرصاً كثيرة للمشاركة يات السياسية والمدنية، فأول فكرة يجب أن ينصرف إليها تفكير المواطن هو إدراكه للحقوق والواجبات والمسؤوليات بأنها تمثل الإطار العام الفكري والمعرفي للمواطن، فالمواطن في

¹ مسعود موسى الرضي، مرجع سابق، ص 118، 119.

النظم الديمقراطي يمثل كائن حقوقي بامتياز يتمتع بحقوق أساسية معينة، وتقع على كاهله مسؤول الذي يتفاعل فيه الأفراد مع الدولة ومع بعضهم البعض بشكل متوازي ومتوازن¹.

وتتموضع الحكامة الجيدة في جعل المواطن صالحا وفعالا، بمشاركته وصنعه للتغيير الإيجابي في جل المجالات وعلى أغلب المستويات، لا سيما منها السياسية، فينبغي أن تتوفر لديه الإحاطة المعرفية بأفكار المنظومة السياسية مثل السيادة الشعبية، والمدرجات الحقوقية والمصلحة العامة والنظام الدستوري، ومختلف متغيرات الفكر الاقتصادي وعلاقته بالنظام السياسي الاجتماعي، بالإضافة إلى الارتقاء بمستوى الثقافة السياسية والدستورية للمواطن، حيث تساعد المواطنين على توسيع المدى المعرفي لنطاق نشاطهم في الفضاء العام، والعمل على منع الزمرة الحاكمة من تجاوز الحدود الدستورية، وطموحات المواطنين، المدركين لفسيء التنظيم السياسي للدولة، وفهم دور التنظيمات الحكومية وغير الحكومية.

٢- صقل المهارات المدنية للمواطن؛ إن المواطنة الصالحة والفعالة لا تقتصر فقط على تطوير القدرات المعرفية والفكرية للمواطن، بل تتعدى إلى الكشف عن المكونات الفنية والمقدرات الإبداعية للفرد والعمل على تخليتها من بعض الشوائب السلبية، وتحليلتها بالقيم المدنية الإيجابية.

فصقل القدرات المهارية للمواطن، تنزع أساسا إلى جعل المواطن أكثر قدرة على النقد البناء، والتغيير الهادف إلى التكيف، وتنمية ملكة التفاوض والقدرة على صنع أحكام وقرارات واعية عن الحكومة والحياة العامة والسياسية، كما تعمل على تكوين فهم وتفسير الأفعال السياسية والسلوكيات الاجتماعية سواء من جانب الدولة أو فواعل أخرى، وبالتالي القدرة على تكوين آراء وتصورات حول القضايا المدنية والعامة، والدفاع عنها. كما أن الحكامة الجيدة تفعل مهارة المشاركة للمواطن في الحياة السياسية والمساهمة في تحمل أعباء المسؤولية المدنية والاجتماعية، وتتجسد المشاركة الفعالة من خلال، تنمية التفاعل والتواصل بشكل تعاوني مع الآخرين وتعميق الحس المدني المشترك.

وكذلك تتضمن القدرة على مراقبة الحكومة والسياسة العامة ومراقبة التزام الحكومة بالدستور والأهداف الوطنية، ومراقبة طريقة معالجة القضايا من جانب العملية السياسية، وللحكمة الجيدة دور أيضا في تطوير تأثير المواطن داخل حيز المجتمع المدني وبشكل مستقل عن الدولة لممارسة التأثير على الحكومة لتحقيق أهداف معينة².

ومن جهة أخرى تساهم الحكامة الجيدة في تفعيل قيم المواطنة الصالحة على المستوى الأخلاقي، بمعنى تربية المواطن على بعض السلوكيات الاجتماعية الأساسية، مثل المحافظة على الممتلكات العامة، والاهتمام بالشؤون والقضايا العامة، وغيرها من السلوكيات والأنشطة التي تندرج في سياق الخدمة العامة والمصلحة العامة.

٣- تعزيز العقيدة القيمية للمواطن؛ انطلاقا من قاعدة أساسية تميز الحياة الاجتماعية السليمة، من قيم التسامح والحوار واحترام التنوع وصون الاختلاف والاعتراف بالآخر، فإن الحكامة الجيدة تجد فضاءها الخصب لتنمية وتشجيع قيم الإرادة

¹ محمد عبد الله، مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 68

² محمد عبد الله، مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 69

الحرية وحرية الاختيار، والقدرة على تحمل المسؤولية الفردية، والانخراط الإيجابي في العمل الجماعي، هذا من جهة، كما تعزز الحكامة الجيدة فكرة الطوعية للمواطن، والالتزام الطوعي بالقانون من دون الحاجة إلى ضوابط خارجية، وميل الإنسان إلى احترام قيمة الفرد وكرامة الإنسان، وميله إلى المشاركة في إدارة الشؤون المدنية بطريقة فعالة، وتوظيف الديمقراطية بشكل صحيح.

٤- إن الحكامة الجيدة تؤثر في المواطنة الصالحة المستوعبة للعلاقة الموجودة بين الدولة والوطن والمواطن، من خلال قيامها على الكفاءة الاجتماعية والسياسية للفرد، وتوافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة، والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات.

٥- إن الحكامة الجيدة تدعم قيم ثقافة المواطنة الصالحة، لأن تحقيقها لا يتم إلا من خلال المشاركة في الحياة العامة، وتعزيز الإرادة الذاتية للأفراد ورغبتهم الشخصية في أخذ دورهم مع الآخرين بصورة متساوية ونشيطة، للمساهمة بفعالية طوعية لتوحيد الجهود في رعاية مصلحة المجتمع والدولة.

الخاتمة:

نخلص في نهاية الورقة البحثية إلى أن الحكامة الجيدة تعد النطاق الوظيفي لتنمية قيم المواطنة الصالحة، وتساهم في صناعة ماهوية المواطن الصالح بشكل يضمن الحفاظ على ثنائية الأمن الدولاتي-الإنساني على حد سواء، بمعنى أمن الدولة من أمن الفرد وأمن الفرد من أمن الدولة، وذلك عبر توافر قيم الحكامة الجيدة من المتمتع بثقافة قانونية دستورية، إدراك المصلحة العمومية للدولة، الانخراط في روافد المجتمع المدني التي تعزز قدرة المواطن على الالتزام بمبدأ التشاركية، والمساهمة في بناء الدولة دون الاتكال والانتكاء على مشجب أسطورة الإقصاء والتهميش، فضلا عن أن الحكامة الجيدة تجعل من المواطن فاعلا ايجابيا في الحياة السياسية من خلال صيانة العقيدة الوطنية للفرد، وموقعه كنقطة ارتكاز تتمحور حولها السياسة العامة للدولة.



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017